قســم العلاقات الدولية

الرهــان الطاقــوي في شــرق المتــوسـط:

الصـراع التركي اليوناني أنموذجا

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية

إعداد الطالب:

العميش لوط زكرياء

إشراف الأستاذ الدكتور

كريم محمد خيدر

أعضـــاء لجنة المناقشة

الرتبة العلمية: اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
د. شابي عبير	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيساً
أ.د. كريم محمد خيدر	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقرراً
د. فراني حياة	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشاً

السنة الجامعية : ذو القعدة 1442-1443 / جوان 2021- 2022

ملخص:

تركز هذه الدراسة على تحليل تداعيات الصراع التركي اليوناني على الغاز في منطقة شرق المتوسط، فهذه المنطقة أصبحت مهمة طاقويا، بعد أن كانت مهما استراتيجيا واقتصاديا وتجاريا وحتى أمنيا، ولعبت دورا كبير في تشكيل أجندة الدول الكبرى ودول المنطقة، حيث شكل الغاز أهمية كبيرة زادت من حدة التنافس بين دول المنطقة بعد الاكتشافات الطاقوية فيها، مما ولد صراعات بينها، ومن بينها الصراع التركي اليوناني.

وتنطوي هذه الدراسة على فكرة أساسية مفادها أهمية المتغير الطاقوي في حسابات سياسة دول مع بعضها البعض، وكيف يدفع المتغير الطاقوي ألا وهو الغاز إلى الصراع، وفي هذا الإطار حاولنا فهم طبيعة هذه العلاقة بين متغير الصراع ومتغير الغاز، عبر تطبيقها على حالة الصراع التركي اليوناني على الغاز في شرق المتوسط، مستخدمين النظريات التالية: (نظرية الدور، نظرية تحليل النظم الإقليمية، نظرية التحليل الجيو-طاقوي)، والتي ساعدتنا على فهم الوضع، مستندين بذلك على منهج دراسة حالة، هذا ما ساعدنا على فهم توجهات الصراع بينهم، السيناريوهات محتملة الحدوث، وتداعيتها على المنطقة.

الكلمات المفتاحية: شرق المتوسط، موارد الطاقة، الغاز، النفط السياسة الخارجية التركية، تركيا، اليونان. الصراع، ترسيم الحدود.

Abstract

The focus of this study was to analyze the repercussions of the Turkish-Greek conflict on gas in the eastern Mediterranean region. This region has become important energy wise, after it was strategically, economically, commercially and security-wise important, and played a major role in shaping the agenda of the major powers, and the countries of the region. Indeed, gas was of great importance, and with the energy discoveries, the competition intensified between the countries of the region, and generated conflicts between them, including the Turkish-Greek conflict.

This study focuses on the idea that the energy variable is important in the countries' policies when dealing with each other, and how this variable, which is gas, leads to conflicts. In this context, we have tried to understand the nature of the relation between the conflict and the gas variables, by applying them to the case of the Turkish-Greek conflict on gas in the Eastern Mediterranean, using the following theories : The Role Theory, Regional Systems Analysis Theory, Geo-Energy Analysis Theory), and based on a case study approach, which helped us understand the conflict trends between the two, the possible scenarios, and its repercussions on the region.

Keywords: Eastern Mediterranean, energy resources, gas, oil, Turkish foreign policy, conflict, Turkey, Greece, demarcation of the border.

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله على كل حال

من لم يشكر الناس لم يشكر الله

أقدم شكري للأستاذ الدكتور " خيدر محمد كريم" على كل التوجيه الذي قدمه لي أثناء إشرافه على إنجاز هذه المذكرة

وشكر موصولُ لكل الأساتذة الذين رافقوني طول مشواري الدراسي.

أشكر عائلتي وأصدقائي وخاصة الوالدة التي أكرمني الله بها.

إهداء

أهدي هذا العمل إلى عائلتي وأصدقائي

كما اهدي إليك.. يا من بسببها أصبحت طالبا للعمل.. والتي كانت لي خير داعم لي وسندي في حياتي.. فشكري لا يوازي عطائك أهديها.. إلى والدتي العزيزة

أهدي هذا العمل المتواضع إلى كل طالب،

مقدمة

مقدمة

منذ أن بدأ الانسان في اكتشاف مصادر الطاقة التقليدية كالنار واستخدمها كغرض معيشي، واستمرار استخدام تلك الموارد في العصور القديمة، حتى تطورت هذه الاكتشافات تزامنا مع التطور العلمي، ظهر اكتشاف طاقة الفحم الهيدروكربونية في القرن الثامن عشر كمصدر مهم ورئيسي للطاقة ليحل محل الموارد السابقة، ما جعله أحد أهم العوامل في الثورة الصناعية، وصولا للقرن التاسع عشر باكتشافات جديدة في مجال الطاقة الهيدروكربونية والذي تمثل في الطاقة الأحفورية، كان هذا بسبب التطور الصناعي وبداية استخدامها كبديل للطاقات التقليدية وطاقة الفحم، وذلك نتيجة مميزات التي تقدمها هذه الطاقة عن غيرها، ومع تطور النمو الاقتصادي والتكنولوجي الذي شهدته الدول الصناعية خاصة في العقود الأخيرة من القرن العشرين والواحد والعشرين، شهد توسع في استخدام موارد الطاقة الهيدروكربونية الجديدة كالنفط والغاز الطبيعي، نتيجةً اعتماد الصناعة في هذه الدول بشكل متزايد على الموارد الطاقة بلا انقطاع، حيث أصبح العالم لا يستطيع الاستغناء عنها، سواء للدول المصدر أو المستوردة، وبالتالي أصبح النفط والغاز مصدر الطاقة الأكثر قبول واستعمالا لدى دول العالم، وصولا لحرب أكتوبر في السبعينيات وقطع النفط والغاز العربي على الغرب بسبب الحرب العربية الإسرائيلي، حيث استخدم النفط والغاز كآلية صراع، هذا ما أدى بتزايد أهميته في الساحة الدولية، الأمر الذي جعل الدول الكبرى تحاول السيطرة على أماكن اكتشاف النفط والغاز وبداية، مما ولد عدة صراعات في بعض مناطق العالم، كشرق الأوسط آسيا الوسط، وسقوط دول كالعراق وليبيا، حتى اعتبر موضوع أمن الطاقة على رأس الموضوعات التي ناقشتها مجموعة الثماني في قمتها المنعقدة في مدينة سان بطرسبرغ الروسية في بداية في منتصف العقد الأول من القرن الحالي، وهذا ما أدى باعتبار الطاقة (النفط والغاز) كمحدد مركزي في إطار تفسير أسباب الصراع لدولي، ولكن الاستهلاك الكبير لهذه الطاقة خاصة النفط والذي كان يحظى باهتمام السوق العالمية للطاقة، جعل العالم في حالة تخوف من تناقص إمداداته وارتفاع أسعره عالميا كل سنة، وكونه طاقة غير متجددة، هذا ما دفع دول العالم للبحث عن بديل له، كي تعوض النقص المرتقب، ويعتبر الغاز الطبيعي هو أبرز تلك البدائل المتاحة، وسيما احتوائه على مواد من شأنها تقليل انبعاث غازات الدفيئة، وذا كفاءة عالية قليلة الكلفة، ما يجعل البديل الأمثل، هكذا أصبح الغاز ذا مكانة مهمة بين مصادر الطاقة والطلب العالمي على الطاقة، وعليه أصبحت الدول والمناطق التي تحتوي على الغاز الطبيعي مهمة في الساحة الدولية.

حيث يحظى موضوع الصراع الدولي في منطقة شرق المتوسط بأهمية كبرى في العقود الأخيرة ضمن مختلف النقاشات والدراسات الأكاديمية، ويشكل محورا مهما في سياسات القوى الدولية

المتنافسة على الطاقة في المنطقة، فلأهمية الكبيرة التي يحظى بها الغاز الطبيعي، زادت من أهمية منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، وذلك بعد الاكتشافات الغازية الكبرى فيه نهاية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، هذه الاكتشافات أصبحت محط انظار الدول الكبرى، والدول التي تتوقع الاستفادة منها نتيجة القرب الجغرافي، ما ترتب عنه حالة عدم الاستقرار بين دول منطقة شرق المتوسط، وضعف إمكانات التعاون بين بلدانها، وذلك في ضوء وجود عدد من الصراعات القديمة أو الحديثة النشأة، كصراع التركي اليوناني القبرصي، والصراع العربي مع دولة الاحتلال الإسرائيلي، والحرب في سوريا، وأيضا كون دول المنطقة دول نامية، يصعب عليها الاستغلال الأمثل لهذه الاكتشافات، وفي طريقها لاستغلال فرصة وجود الطاقة الأكثر طالبا في العالم، لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتقوية الصورة الخارجية للبلاد، جعلها تدخل في حالة من التوترات والتجاذب بين بعضها البعض وبين حلفائها الإقليميين والدوليين، نتج عن هذه الإرهاصات بداية ظهور صراعات في منطقة شرق المتوسط، ومن أهما الصراع التركي اليوناني على مصادر الطاقة في المنطقة، هذا الصراع التاريخي شهد حالات حروب أكثر من حالات السلم، ومع ظهور هذه الاكتشافات زادت حدته وأصبح يلامس جميع دول المنطقة ويظهر كمؤثر في الساحة الدولية، هذا الأمر جعل موضوع دراسة الصراع التركي اليوناني أحد أهم المواضيع التي يجب دراستها.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في أنها تجمع بين الشقين: العلمي والعملي، وفي ذات الوقت تحاول تقديم سيناريوهات للصراع التركي اليوناني الموجود في منطقة شرق المتوسط:

- **الأهمية العلمية:**

تنبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة لاستنادها في الأساس على عدة اعتبارات رئيسة، تتمثل في الآتي:

- هذه الدراسة لا تستند فقط في أسباب الصراع الغاز في شرق المتوسط على التاريخ وفقط بل تبرز الاتجاهات الجديدة التي تأكد على أن مصادر الصراع تتمثل في نقص الموارد الطبيعية وخاصة مادة النفط والغاز، وأيضا الماء، وبالتالي يمكن أن نستنبط من نتائج هذا الصراع بعض النقاط التي يمكن تطبيقها على صراعات مماثلة في المنطقة والمناطق الأخر من العالم، خاص الصراعات التي لها بوادر النشأة في المستقبل.

- دراستنا تسعى لشرح وتوضيح أبرز مشكل ترسيم الحدود البحرية بين دول العالم التي تطل على المياه حسب قانون الأمم المتحدة للبحار، وهذا من خلال تناول مثال يعد من اهم الأمثلة التي توضح مشكل ترسيم الحدود البحرية، وهو المنطقة البحرية بين تركيا واليونان، وكيف عجز القانون الدولي في الفصل فيها، خاصة مع تزايد الصراع بينهم عليها وذلك بعد الاكتشافات الطاقوية في المنطقة، هذا الأمر ما دعت إليها دراستنا في إعادة النظر حول قانون الأمم المتحدة في ترسيم الحدود البحرية، خاصة وأن هذا المشكل يمس باقي دول
-
- منطقة شرق المتوسط.
- ان هذه الدراسة تبرز دور الغاز كمتغير أساسي للصراع بين الدول، حتى لو كانت ذات علاقات جيدة، فالمصلحة الوطنية تسبق أي شيء في العلاقات الدولية، والغاز كان سبب في عودة الصراع بين تركيا واليونان وكيف دمر مشروع بناء الثقة بينهم.
- هذه الدراسة تقدم أهمية السياسات المستخدمة بين طرفي الصراع، والتي تم تحليلها وفق بعض النظريات التي سهلت فهم نوعية هذا الصراع وإلى أين يتجه، وإلى ماذا تسعى هذه الدول.
- ابراز البعد التاريخي في هذا الصراع كون انه ليس الغاز وحده مسبب لصراع، بل كان الصراع بين تركيا واليونان وحتى بين دول المنطقة، قديم المنشأ، فرغم هدوء الوضع في المنطقة إلا أن الصراع والتوترات كانت موجود.
- في هذه الدراسة نقدم رؤية مستقبلة للصراع التركي اليوناني، عبر سيناريوهات قد تبدو قريب مما أوضحه تحليلنا للموضوع الدراسة.

- **الأهمية العملية:**

تنطلق الأهمية العملية لهذه الدراسة من مجموعة اعتبارات رئيسة ذات طابع عملي، تتلخص في:

- تتسم هذه الدراسة بكونها تجمع بين الجانب النظري تتسم هذه الدراسة بكونها تجمع بين الجانب النظري من جانب، والتطبيقي من جانب آخر، فهي تهتم بدراسة تأثيرات الصراع التركي اليوناني على منطقة شرق المتوسط وبالتالي على البحر الأبيض المتوسط بالكامل،

ونتائج المتوصل إليها في دراستنا تساهم في تقديم رؤية لصانع لقرار في بلدان المنطقة ولي بلادي، للتعامل مع هذا الصراع شكل أمثل.

- يمكن أن تمثل دراستنا إسهاما كبيرا على الصعيد العلمي في ظل غياب الكتابات العربية الأكاديمية المتخصصة في مسألة الصراع التركي اليوناني على مصادر الطاقة في شرق المتوسط، وتمثل إسهاما جديد في موضوع الصراع على الغاز في شرق المتوسط.

أسباب اختيار الموضوع:

تعددت الأسباب التي جعلتني أدرس هذا الموضوع، وكانت تتراوح بين الأسباب الذاتية والموضوعية:

- **الأسباب الذاتية:**

- ان تخصص العلاقات الدولية هو تخصص ممتع بسبب أن مواضيعه شيقة، تجعلك تبدأ التحليل واستباق الاحداث قبل حدوثها، ومن بين هذه المواضيع التي جعلتني أبحث عنها هو موضوع الصراع التركي اليوناني في شرق المتوسط على الغاز.
- ان الصراع على الغاز بين دول المنطقة ككل هو من جذبني لكي أحاول دراسة هذا الموضوع لما يحتويه من ترابط مواضيع أخرى كالتطبيع والصراعات الاثنية والعرقية، والربيع العربي.
- ميول الباحث لجغرافية منطقة شرق المتوسط والشرق الأوسط وأبرز التفاعلات والتغيرات التي تحدث على مستواها.
- اهتمام الباحث بالعامل الطاقوي كونه أحد محاور اللعبة الدولية وأحد محددات الصراع في العالم، والتي أدى الباحثين الرغبة في دراستها.
- رغبة الباحث في دراسات السياسة الخارجية التركية وصراعتها مع دول المنطقة، حيث يعتبرها من بين أفضل السياسات الخارجية التي يمكن للدول العربية الاقتداء بها أو التعلم منها.

- **الأسباب الموضوعية:**

- نقص الأبحاث باللغة العربية حول الموضوع. فأغلبية من كتب في الموضوع أجانب وأكاديميين غربيين، هذا ما جعل لدراسة هذا الموضوع.

- الدراسات المتوفرة باللغة العربية تتسم عموما بطابع أيديولوجي، حيث يتعاطف الباحثين مع طرف من أطراف الصراع، لأسباب حضارية ودينية، مما جعل الجانب العاطفي، يتحكم في نتائج الدراسات.
- موضوع البحث مازال قائما ولم يحل رغم الجهود الديبلوماسية الإقليمية والدولية العالمية وهو ما يجعله محركا للعلاقات الدولية ذات الأهمية البالغة بالنسبة لنا، وهذا ما جعل الاهتمام

بالصراع مسألة لابد منها.

- ان الدارسين لموضوع الصراع في شرق المتوسط، لا يركزون على الصراع التركي اليوناني، بل يدرسون حول الصراع التركي القبرصي، والذي هو جزء لا يتجزأ من الصراع التركي اليوناني، حيث تعتبر قبرص الحديقة الخلفية لليونان ضد تركيا.

الإطار الزماني والمكاني الدراسة:

أي دراسة تنقسم إلى إطار زماني ومكاني يحددها، ودراستنا تنقسم إلى إطار زماني ومكاني وهما:

- **الإطار الزماني:**

تبدأ دراستنا لهذا الموضع منذ بداية الاكتشافات الطاقوية في منطقة شرق المتوسط والممتدة والتي بدأت في 2009 إلى 2022، وكان كانت هذه الفترة بداية عودة الصراعات ونشأتها في المنطقة وظهور سياسات التنقيب على الغاز والنفط فيها.

- **الإطار المكاني:**

تمتد من هضبة الأناضول في الشمال ومصر جنوبا والشام شرقا بما تحويه من دول تقع على النصف الشرقي للبحر المتوسط، وتتكون من: تركيا، مصر، فلسطين، لبنان، سوريا، دولة الاحتلال الإسرائيلي، قبرص، اليونان وليبيا، وهذه المنطقة فيها الكثير من الصراعات قبل اكتشاف الغاز والنفط فيها وبعد اكتشافه زادت حدة الصراع ونشأة توترات في المنطقة.

الأدبيات والدراسات السابقة:

لقد اهتم بعض الدارسين بموضوع الصراع التركي اليوناني في منطقة شرق المتوسط وخاصة في بعده الطاقوي حول الصراع على الغاز، وأيضا اهتموا بالصراعات الموجودة في شرق المتوسط، وركزوا على الصراع التركي اليوناني، ومن بين الدراسات التي قد اطلعنا عليها هي:

- **كتاب للكاتبة زهراء عباس هادي، الجغرافيا السياسية للطاقة في الحوض الشرقي للبحر المتوسط، (بيروت لبنان، مركز الدراسات الوحدة العربية، يونيو 2021):** هذا الكتاب قد قدم من خلاله أهمية منطقة شرق المتوسط، عبر ذكر أهم المميزات الخصائص الجغرافية، إضافة إلى أهم الموارد من النفط والغاز الطبيعي وتوزيع الاكتشافات الطاقوية في المنطقة، وصولا إلى آليات ترسيم الحدود البحرية، والصراع الناجم على هذه الحدود بين دول المنطقة، ختاما بالسيناريوهات المستقبلية لهذا للصراعات الموجودة في المنطقة، والتي من بينها الصراع التركي اليوناني، وأهم الإضافات التي قدمها الكتاب هي: تقديم معلومات جغرافية ومميزات لمنطقة شرق المتوسط، حيث قدمت دراسة شاملة الأركان من حيث أهم خصائص المنطقة، والتي جعلت المنطقة من بين أهم مناطق العالم، قدمت تسلسل زمني رائع من حيث طريق اكتشاف الغاز في المنطقة، وأيضا تطرقت نحو الغاز والنفط البحري في سوريا، وهذا لم يتطرق أغلب الدارسين للمنطقة، وتقديم شرح حول تعامل دول المنطقة مع هذه الصراعات، دور الدول الكبرى في المنطقة، وتطرقت إلى إشكالية تصدير الغاز والتي من خلالها ذهبت نحو سيناريوهات الصراع في المنطقة، وذكرة خمس سيناريوهات يصعب تقديم معلومات حولها، وتختلف دراستنا على هذه الدراسة، في النقاط التالية: لقد ركزت على أحداث الصراع وتصريحات الرؤساء الدول والسياسيين، وقصرت في السياسات المستخدمة في هذا الصراع، ركز الكتاب على الصراع اللبناني مع دولة الاحتلال الإسرائيلي، ولم تتعمق في الصراع التركي القبرصي بمثل تعمقها في الصراع اللبناني مع دولة الاحتلال الإسرائيلي، ذكرت الصراع التركي القبرصي، ولم تفهم ان الصراع الحقيقي ليس مع قبرص إنما مع اليونان، فقبرص هي الحديقة الخلفية لليونان، وهي أحد مواضيع الصراع بينهم قبل وبعد إكتشاف الغاز، أكدت على البعد الطاقوي في هذا الصراع، ولم تركز على الأبعاد الأخرى المتداخلة مع البعد الطاقوي.
- **مقال للباحث بلال شاكر الرشايده: الصراع التركي اليوناني في شرق المتوسط ودور الأطراف الإقليمية، العراق، مجلة تكريت للعلوم السياسية، م1، ع24، (30 جوان 2021):** هي من بين الدراسات القليلة التي تناولت الصراع التركي اليوناني في منطقة شرق المتوسط، حيث أغلب الدراسات تهتم بالصراع التركي القبرص على حساب اليونان، ومن بين أهم النقاط الآتية: دراسة شاملة منذ نشأة الصراع التركي اليوناني حتى ظهور عامل الغاز في الصراع، تقديم معلومات حول احتياطيات تركيا واليونان بالنسبة للغاز والنفط، وتبيان الفقر الطاقوي لكلاهما كدافع صراع، تقديم صورة موجزة للدور دول المنطقة في هذا الصراع، ودور القوى الكبرى أيضا، إضافة إلى السياسة التركية تجاه دول المنطقة، وتختلف دراستنا عن هذه الدراسة في النقاط الآتية: عدم تقديم

السياسات اليونانية ضد تركيا، وسياسة ترسيم الحدود مع مصر، التقصير في تقديم سيناريوهات الصراع، وعدم تقديم حجج واقعية لهذه السيناريوهات، والمعلومات كانت قديم من حيث أن الواقع قد تغير وتغيرت العلاقات بين دول المنطقة، لم يتم التفصيل في سياسة ترسيم الحدود في دول المنطقة، وأيضا لم يقدم الحقول المتنازع عليها والسفن التنقيب التي أرسلتها تركيا في المناطق الاقتصادية الخالصة لقبرص واليونان.

- **مقال للباحث مروة حامد البدري، إدارة الأزمة اليونانية التركية في ظل المتغيرات الجيوبوليتيكية والجيو اقتصادية الدولية والإقليمية، مجلة البحوث المالية والتجارية، م22، ع1، (يناير 2021):** تعتبر هذه الدراسة من بين الدراسات القليلة التي تتناول المتغير الاقتصادي كعامل أساسي للصراع التركي اليوناني والصراع الموجود في منطقة شرق المتوسط، ومن بين أهم النقاط التي تناولتها هذه الدراسة هي: شرح التداخل بين المتغيرات الجيوبوليتيكية والجيواقتصادية في الصراع التركي اليوناني، وتقديم دوره في الصراع على الغاز، تقديم منظور لتاريخ الصراع التركي اليوناني من خلال المتغير الاقتصادي، حيث أن كل الدراسات تذهب إلى السياسة والجيوبوليتيك والاستراتيجية، توضيح التغيرات التي حدثت في السياسة الخارجية التركية، وكيف جعلت تركيا أولوياتها تصبح اقتصادية، وتختلف هذه الدراسة عن دراستنا في بعض النقاط منها: إهمال دور الأطراف الإقليمية من دول المنطقة ودور القوى الدولية في هذا الصراع، وعدم تقديم رؤية واضحة لمستقبل هذا الصراع، وتداعيته على المنطقة ودولتي الصراع أيضا.
- **كتاب للكاتب أحمد الباسوسي، الصراع على غاز شرق المتوسط وفرص التعاون، (مصر القاهرة، المكتب العربي للمعارف، 2020):** يعتبر من أفضل المراجع في موضوع الصراع على الغاز في شرق المتوسط، حيث قدم الكتاب الكثير من المعلومات والتفصيلية التي جعلت من الدراسة تبدو واضحة، وأهم النقاط هذه الدراسة هي: تقديم رؤية واضحة للاكتشافات الطاقة في منقطة شرق المتوسط، وتوزيع حقول الغاز والنفط، وتوضيح نظريات مساعدة على فهم الدراسة وتساعد القارئ على ربط الأحداث، وعلاقتها بالأمن الطاقوي في شرق المتوسط، ولكن هذه الدراسة تختلف عن دراستنا من حيث: تقديم الصراع التركي القبرصي وهو أصلا متضمن داخل الصراع التركي اليوناني، والتقصير في تقديم سيناريوهات الصرع في المنطقة.

المشكلة البحثية:

ان العلاقة الموجودة بين الطاقة والصراعات في دول العالم هي علاقة ترابطية، ولا شك أن اكتشافات الطاقة في شرق المتوسط خاصة الغاز، جعل المنطقة تتجه نحو تأجيج الصراع، الذي كان

موجود قبل هذه الاكتشافات، وذلك مما تشهده من توترات تجعلها من أهم مناطق العالم، وهكذا برز الصراع التركي اليوناني في منطقة شرق المتوسط، مرتبطا بالغاز المكتشف فيها، وعليه نطرح الإشكالية التالية:

- **كيف ساهم الغاز في إذكاء الصراع التركي اليوناني في منطقة شرق المتوسط؟**

انطلاقا من هذه الإشكالية، يمكننا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- **ما هي الأهمية الاستراتيجية للاكتشافات الطاقوية في منطقة شرق المتوسط؟**
- **ما حجم الدور الذي يلعبه الغاز في الصراع التركي اليوناني في منطقة شرق المتوسط؟**
- **ما هي تداعيات الصراع التركي اليوناني على الغاز في شرق المتوسط على مستقبل العلاقات بين البلدين؟**

الفرضيات:

للإجابة على هذه التساؤلات نضع فرضيات الدراسة:

- **كلما زادت الاكتشافات الغازية في منطقة شرق المتوسط كلما زاد الصراع بين تركيا واليونان.**

وأما الفرضيات الفرعية هي:

- **الغاز هو العامل الأساسي في تزايد حدة الصراعات بين دول منطقة شرق المتوسط.**
- **العلاقات التركية اليونانية هي متأزمة منذ فترة طويلة ولا علاقة للغاز بعودة الصراع بين البلدين.**
- **الصراع التركي اليوناني قد يتجه نحو سيناريو الحرب.**

الإطار النظري:

- **نظرية الدور في العلاقات الدولية:**

تعتبر من بين النظريات القديمة نسبيا في علم العلاقات الدولية، فقد نشأت نظرية الدور وتطورت في إطار علم الاجتماع الغربي، حيث تنطلق من أسس الاجتماعية السيكولوجية ، وذلك بغية فهم موقع الفرد وتأثيره في السياسة الداخلية والعالمية، فضلا عن الرغبة في فهم وتطوير نسق السياسة، هذا ما دفع علماء حقل العلوم السياسية لإدراجها في إطار علم السياسة، وعليه أصبحت نظرية تحاول تفسير

السياسة الخارجية لدولة ما من خلال التركيز على تحليل المتغيرات المتعلقة بنخبة صناعة القرار، وطبيعة فهم فهمهم للنظام الدولي، ولدور دولتهم داخل دخله، وهذا كان حسب المساهم الكبير كال هولستي.

ومن منظور سياسي فهي تهتم بدراسة سلوك الدول بوصفها أدواراً سياسية تقوم بها الوحدات في السياسية الدولية، وهو مجموعة من الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة، وهذا في إطار تحقيقها لأهداف سياستها الخارجية، وهذا يتطلب منها، تحديد مركزها في العلاقات الدولية، ورسم مجال حركتها بدقة، وهذا انطلاقا من وصفها بنفسها، ضمن أي خانة تنتمي الدولة عظمى أو كبرى أو إقليمية أو صغرى، وهكذا تحدد وجهتها إما الإقليمية أو عالمية، وهذا ما يتوافق ما دراستنا حول رؤية تركيا لنفسها أنها ضمن الدول الكبرى، وتسعى للعب الدور الذي تراه هي مناسب لها، وهناك أيضا تحديد وضبط دوافع سياستها الخارجية، هذا ما تسعى تركيا لفعله حيث هي حددت دوافعها لدخولها في صراع مع اليونان، التي هي أيضا أكد على دوافعها وهو المنطقة الاقتصادية الخالصة، هذه أدت بها لتلعب هذا الدور، ونقطة أخيرة هو توقعها لحجم التغيير الذي يمكن أن تحدثه نتيجة أدائها لهذا الدور حتى تستطيع تقييم هذا الأداء، وهذا ما تدركه تركيا واليونان جيدا أن هذا الدور الذي يلعبانه قد يؤدي بهما لحرب شاملة.[1]

- **نظرية تحليل النظم الإقليمية:**

هذه النظرية تعتبر نظرية خرجت من رحم نظرية النظم الدولية، والتي يعود تاريخ التنظير لها في العلاقات لها في العلاقات الدولية الى ارهاصات وتجليات الثورة المنهجية التي قام بها السلوكيون مع بداية الخمسينيات من القرن العشرين ودعوتهم إلى الانفتاح على العلوم الطبيعية، واستعارة المناهج العلمية منها لتحليل ظواهر العلاقات الدولية والوصول الى إطار نظري قادر على التوصيف والتحليل والتنبؤ بالأحداث الدولية. ويضيف الدكتوران جمال مطر وعلي الدين هلال في كتابهما "النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية"،[2] بانه قد كان من اثار هذا التطور في دراسة العلاقات الدولية التميز بين ثلاثة مستويات للتحليل:

[1] مريم مخلوفي، نظرية الدور في العلاقات الدولية، موقع الموسوعة السياسية، في: https://2u.pw/JGnSG، (2022/06/10).

[2] محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية**، (مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001)، ص 16.

مستوى النظام الدولي: يقصد بذلك انماط التفاعلات الدولية على مستوى القمة بين الدول الكبرى – وبالذات الدولتين العظميين - والذي يترتب علية نوعية العلاقات بينها، وتحديد مناخ العلاقات الدولية في العالم ككل، أو طبيعة النظام الدولي.

مستوى النظام الاقليمي او التابع: وهو المستوى الذي تهتم به هذه الدراسة على وجه الخصوص، حيث يقصد به نظام التفاعلات الدولية في منطقة ما تحدد - عادة - على اساس جغرافي، وتمثل مستويات التفاعل فيه في بيان تأثير الفاعل الدولي على النظام الاقليمي، وتأثير الفاعل الاقليمي على النظام الاقليمي والدولي، وهو ما تتجلى حيثياته في الدراسات التي تمت عن الصراع التركي اليوناني في منطقة شرق المتوسط، ودور القوى الكبرى في الصراعات الموجودة في المنطقة، حيث يوضح كيف ساهم الاهتمام الدولي بالغاز في زيادة أهمية الاكتشافات الطاقوية في منطقة شرق المتوسط، مما أدى إلى صراع بين دول المنطقة.

مستوى سلوك الوحدات المكونة للنظام الدولي: والذي يتحدد في بروز اشكال جديدة لهذه الوحدات، منها الشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات الدولية والإقليمية والمتخصصة، والحركات الثورية الساعية الى الاستقلال، الا ان الدولة ما زالت هي أكثر وحدات النظام الدولي تعدادا واهمية في تحليل العلقات الدولية.[1]

ومنه فالنظرية تحليل النظم الإقليمية تركز على استخدام مفهوم النظام الإقليمي كمستوى تحليل في العلاقات الدولية، حيث حللنا في دراستنا هذه تأثير الصراع الموجود في منطقة شرق المتوسط على النظام الدولي.

- **نظرية التحليل الجيو-طاقوي:**

في إطار التحليل الجيوسياسي للطاقة Energie-Géo ،ننطلق من رباعية مهمة لا يمكن إغفال أحدها عند التحليل: التاريخ، الجغرافيا، الاقتصاد، والسياسة، فالاستناد على هذه المحددات الأربع يسمح لنا بالفهم والإدراك الجيد لما يحدث حول قضايا النفط والغاز في العالم، إذ لا يمكن إهمال الجانب الاقتصادي للموضوع على اعتبار أن الموارد الطاقوية هي عبارة عن سلع اقتصادية تخضع لقواعد السوق الدولية كما تخضع لها باقي السلع في السوق العالمية، لكن النفط والغاز ليسُ كباقي السلع، وهنا يدخل

[1] مصر، مركز الدراسات العربي، خالد أحمد الأسمر، **جيوسياسية المضايق البحرية.. و أثرها على الصراع في منطقة المشرق العربي**، (2019)، ص ص 21 – 22.

التحليل القائم على معطيات السياسية الدولية وحسابات المصالح، حيث يصبح الصراع التركي اليوناني أكثر وضوح من خلال سعيهما للاستفادة من هذه السلع، كما أن للجغرافية أهميتها، فلا يمكن أن ننظر لقضايا النفط والغاز والعلاقات بين فواعله بعيدا عن قضايا الشمال-الجنوب، بين الدول المستهلكة الصناعية التي تنتمي للشمال والدول المنتجة والمصدرة للنفط والغاز التي تنتمي للجنوب، ولهذا تحاول دول منطقة شرق المتوسط كي يصبحو من دول الجنوب المصدرة، وفي نفس الوقت هي دول نامية يجعلها الامر كالانتساب للجنوب والشمال في نفس الوقت، الأمر الذي جعل الكثير من قضايا الجنوب تدخل العلاقات الطاقوية الدولية، وهنا تظهر صراعات دول شرق المتوسط، حيث أصبحت قضايا دولية، وأيضا لا يمكننا فهم الصراعات المنطقة دون العودة للتاريخ الجيوسياسي للنفط والغاز، وأي النظر من خلال المقاربة الجيو-تاريخية للأحداث النفطية والغازية، من خلال السيطرة الغربية والتي جعلت كل من تركيا واليونان في حالة تبعية طاقوية، وأيضا تبرز هذه النظرية نقص امدادات النفط الذي جعل السوق العالمية تقبل على الغاز كبديله له.[1]

الإطار المنهجي:

- **منهج دراسة حالة:**

لقد اعتمد الباحث في دراسته لموضوع الصراع التركي اليوناني في شرق المتوسط، على منهج دراسة الحالة، حيث أنه يوجد العديد من الصراعات في شرق المتوسط، كالصراع العربي الإسرائيلي، والصراع التركي اليوناني الذي يضم قبرص، والتوتر المصري التركي، الصراع التركي الإسرائيلي، ولهذا اخترنا حالة واحدة وهو الصراع التركي اليوناني، وقد ساعدنا هذا المنهج في الاعتماد على تقنيات التي يحتويها المنهج، من بينها الملاحظة والتي تمكنك من تدوين الملاحظات حول الصراع وفهم السياسات المستخدمة إضافة، إضافة إلى التحليل والتفسير فالمنهج يساعد على تعاطي الموضوع بشكل جيد، ويساعد الباحث في عدة نقاط وهي:

- الدراسة التطورية لمختلف المراحل التاريخية للفرد أو للجماعة أو للمؤسسة أو للمجتمع أو للمجتمعات.
- التعمق في دراسة حالة معينة محددة ومضبوطة.

[1] محمد كريم خيدر، محاضرة بعنوان: التحليل الجيوسياسي للطاقة، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، المدرج، الجزائر، جامعة الجزائر 3.

- تحديد مختلف العوامل المؤثرة والمتأثرة ومعرفة أسباب ذلك في دراسة حالة الوحدة
- الحصول على مادة علمية شاملة ودقيقة عن الحالة موضوع الدراسة.
- الاهتمام بالموقف الكلي وجميع العوامل المؤثرة في الحالة موضوع الدراسة.

أن منهج دراسة الحالة هو منهج تتبعي، أي أنه يعتمد على عامل الزمن، وبالتالي فالدراسة هي تبعية تطورية تاريخية. ويستخلص منه عدة إيجابيات:

- تعتبر نتائج دراسة الحالة صحيحة كلما كانت الحالة معللة إحصائيا بطريقة صحيحة.
- عدم تسليم الباحث بكل ما يشاهده أو يلاحظه أو يُكتب أو يقال عن الحالة موضوع الدراسة إلا بعد الدراسة التتبعية والفحص الموضوعي لكل ذلك.
- يسمح منهج دراسة الحالة بإمكانية الوصول إلى التعميم، مع مراعاة الدقة في المطابقة أو مشابهة الظروف المحيطة بالحالة موضوع البحث.[1]

تحديد المفاهيم:

- **شرق المتوسط Eastern Mediterranean:**

تشكل الوحدة الجغرافية المعروفة للجزء الشرقي لحوض البحر الأبيض المتوسط أهمية خاصة فهي موجودة على درجة 20 لخط الاستواء، والمنطقة فلسطين، اليونان ،تركيا، دولة الاحتلال الإسرائيلي ،مصر ،ليبيا، وقبرص (قبرص اليونانية وقبرص التركية)، سوريا ولبنان، ويوجد في المنطقة المضائق البحرية منها البسفور والدردنيل قناة السويس ، التي يمر من خلال هذه المضائق التاجرة العالمية الذاهبة نحو أوروبا وأفريقيا، كما تتمتع المنطقة بمركز استراتيجي هام بين القارات الثلاث أوروبا وأفريقا وآسيا،[2]

- **الصراع Conflit:**

مصطلح الصراع عادة ما يشير إلى حالة أو وضع تقوم فيه جماعة من البشر بالاشتباك في نوع من المعارضة الواعية مع جماعة أخرى أو أكثر من جماعة، وهو حالة تنافسية، تكون أطرافه أو طرف واحد

[1] نصير خلفة، محاضرات بعنوان: منهجية تقنيات إعداد البحوث في العلوم السياسية، جامعة ابن خلدون، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

[2] نصير خلفة، "الصراع الدولي على النفط والغاز بمنطقة شرق المتوسط بين الهندسة الأمنية والدبلوماسية الوقائية، **مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية**، م7، ع 2، (2021)، ص ص 553 – 573.

على دراية بعدم التوافق بينهم، وهكذا يتبني طرف مواقف لا تتوافق مع المصالح المحتملة للطرف الثاني أو الأطراف الأخرى.[1]

يعرف إسماعيل صبري الصراع أنه "تصارع الإرادات الوطنية وهو التصارع الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها وأهدافها وتطلعاتها وفي مواردها وإمكاناتها، مما يؤدي في التحليل الأخير إلى اتخاذ قرارات أو انتهاج سياسات خارجية تختلف أكثر مما تتفق.[2]

- **البحر الإقليمي (Territorial Waters- T):**

تحدد المواد (2-3) من الاتفاقية البحر الإقليمي بأنه المنطقة التي تمتد فيها سيادة كل دولة ساحلية خارج إقليمها البري ومياهها الداخلية في حزام بحري ملاصق يتحدد عرضه بما لا يتجاوز 12 ميلا بحري، وتمتد هذه السيادة إلى الحيز الجوي فوق البحر الإقليمي وكذلك قاعه وباطن أرضه.[3]

- **المنطقة الاقتصادية الخالصة (Exclusive Economic Zone-EEZ):**

تحدد المادة رقم (55) من اتفاقية الأمم لقانون البحار 1982 المنطقة الاقتصادية الخالصة الحصرية، بأنها منطقة تقع وراء الحبر الإقليمي وملاصقة له، يحكمها النظام القانوني المقرر بالاتفاقية، وتخضع حقوق الدول الساحلية وولايتها وحقوق الدول الأخرى وحرياتها لأحكامها، وتحدد المادة (57)، من الاتفاقية امتداد المنطقة الاقتصادية الحصرية بمسافة 200 ميل بحري كحد أقصى، وذلك من خطوط الأساس التي يقاس منها البحر الإقليمي، ويتم تعيين حدود المنطقة الاقتصادية الحصرية بين الدول ذات السواحل المتقابلة أو المتلاصقة وفقا للمادة (57) من الاتفاقية، عن طريق الاتفاق على أساس القانون الدولي من أجل التوصل إلى حل منصف، وحتى يتم التوصل لاتفاق يكون على الدول المعنية الدخول في ترتيبات مؤقتة، دون تعريض الاتفاق النهائي للخطر أو إعاقته، وإذا تعذر الوصول إلى اتفاق، لجأت الدول إلى تسوية منازعاتها وفقا لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

تختلف المنطقة الاقتصادية الحصرية عن البحر الإقليمي من حيث طبيعية السيادة، إذ تتمتع الدولة الساحلية حسب المواد من 56-68 من الاتفاقية، بحقوق سيادية فيها لغرض استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية، الحية منها وغير الحية، في المياه التي تعلو قاع البحر، ولقاع البحر وباطن

[1] جهاد عودة، **الصراع الدولي مفاهيم وقضايا**، (مصر، دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005)، ص17.

[2] عبد الله قرباع، مفهوم الصراع الدولي، موقع الموسوعة السياسية، في: https://2u.pw/vyXVQ ، (2022/06/11).

[3] أشرف الحكيم، **الصراع في شرق المتوسط أثر اكتشافات الطاقة على الخريطة الجيوسياسية للمنطقة**، (مصر، المكتب العربي للمعارف، 2021)،ص 106.

أرضه، وحفظ هذه الموارد وإدارتها، وكذلك فيما يتعلق بالأنشطة الأخرى للاستكشاف والاستغلال الاقتصاديين للمنطقة، كإنتاج الطاقة من المياه والتيارات والرياح، دون أن يمتد ذلك إلى حقول الدول الأخرى في التحليق والملاحة ووضع الكابلات والأنابيب، وغير ذلك مما يتصل بأوجه استخدام البحر المشروع دوليا.[1]

- **الجرف القاري (Continental Shelf-CS):**

يشمل الجرف القاري لأي دول ساحلية بحسب المادة (78) "قاع وأرض المساحات المغمورة فيما وراء بحرها الإقليمي، في جميع أنحاء الامتداد الطبيعي لإقليم تلك الدولة البري، وحت الطرف الخارجي للحافة القارية، أو مسافة 200 ميل بحري من خط الأساس الذي يقاس منه البحر الإقليمي، إذا لم تك ن الحافة القارية تمتد لأكثر من ذلك، وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يمتد الجرف القاري لأكثر من 200 ميلا بحريا، وتمارس الدولة حقوقا سيادية بغرض استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية، (المعدنية وليس الحية)، الواقعة ضمن نطاق الجرف القاري للدولة، وإن امتدت خارج نطاق المنطقة الاقتصادية الحصرية، وفي حالة عدم قيام الدولة باستكشاف الجرف القاري واستغلال موارده، فلا يجوز لأي دولة أخرى القيام بذلك دون موافقتها.[2]

صعوبات الدراسة:

- موضوع جديد، يتسم بمعلومات جديدة، وكثيرة التغير.
- أغلبية المراجع هي مقالات في مجلات ومواقع إلكترونية، حيث يجود عدد قليل من الكتب والمصادر.
- قلة المراجع بالعربية، حيث أن الأغلبية الساحقة هي مراجع أجنبية.
- قلة الإحصائيات العربية، فأغلب الاحصائيات أجنبية.
- تضارب الإحصائيات بين مصدر ومصدر أخر.

[1] حكيم، **المرجع نفسه**، ص ص 107 – 108
[2] حكيم، **المرجع نفسه**، ص 108.

هيكل البحث:

للإجابة عن الإشكالية وتساؤلاتها وضعنا خطة راعينا فيها التسلسل الزمني والموضوعي للأحداث، حيث وضعنا خطة دراسة على الشكل التالي:

الفصل الأول بعنوان جيوسياسية الطاقة في منطقة شرق المتوسط، وتناولنا فيها مبحثين، لكل مبحث مطلبين، المبحث الأول: المنطقة الاستراتيجية لشرق المتوسط: محورية مصادر الطاقة (الغاز والنفط)، والذي ينقسم إلى مطلبين وهما، وعنوان المطلب الأول الموقع الإستراتيجي لشرق المتوسط، وأما المطلب الثاني بعنوان أهم الاكتشافات الغازية في شرق المتوسط (الاكتشافات الطاقوية)، وبالنسبة للمبحث الثاني من الفصل الأول وهو التنافس الدولي على الغاز في شرق المتوسط، والذي ينقسم إلى مطلبين، المطلب الأول بعنونا أهم الخلافات بين دول منطقة شرق المتوسط، وعنوان المطلب الثاني التنافس بين القوى العالمية على الغاز في شرق المتوسط.

وبعدها تناولنا الفصل الثاني بعنوان الصراع التركي اليوناني على الغاز في شرق المتوسط، والذي ينقسم إلى مبحثين هما، المبحث الأول: الخلفية التاريخية للصراع التركي اليوناني حول الغاز في شرق المتوسط، والذي يتضمن مطلبين، المطلب الأول بعنوان البعد التاريخي الصراع التركي اليوناني. وعنوان المطلب الثاني: البعد الطاقوي للصراع التركي اليوناني، المبحث الثاني: السياسات المنتهجة من طرف تركيا واليونان في صراعها على الغاز، الذي تناولنا فيه مطلبين، الأول بعنوان السياسات اليونانية في الصراع على الغاز، أما الثاني بعنوان السياسات التركية في الصراع على الغاز،

أما الفصل الثالث، والذي تناولنا فيه انعكاسات وسيناريوهات صراع الغاز بين تركيا واليونان في شرق المتوسط، والذي ينقسم إلى مبحثين، الأول بعنوان انعكاسات صراع الغاز بين تركيا واليونان على شرق المتوسط، وينقسم إلى مطلبين، وعنوان المطلب الأول انعكاسات صراع الغاز على تركيا واليونان، وأما عنوان المطلب الثاني انعكاسات صراع الغاز عبين تركيا واليونان على دول المنطقة، بعده تناولنا المبحث الثاني بعنوان سيناريوهات صراع الغاز بين تركيا واليونان في شرق المتوسط والذي ينقسم إلى ثلاثة مطالب، الأول التعاون والسلم، والثاني يتناول الحرب، أما أخر مطلب الذي يتناول سيناريو بقاء الوضع الراهن.

الفصل الأول: جيوسياسية الطاقة في منطقة شرق المتوسط

تمهيد

تمثل منطقة شرق المتوسط ذات أهمية استراتيجية كبيرة في العالم بسبب موقعها الجغرافي والذي يتوسط ثلاث قارات (آسيا، أوروبا، أفريقيا)، وهي تمثل منطقة الربط بينهم، وذلك عبر المضائق المائية، فقد مثلت المنطقة أهمية كبيرة في عملية نقل الطاقة الى الأسواق الأوروبية والإفريقية، ومعبرا مهما في التجارة الدولية ولها باع تاريخيا حيث كانت المنطقة في ساحة الحروب بين الدول والامبراطوريات والحضارات، مما جعلها جزء كبير الحروب الأوروبية والحربين العالمتين، و لاسيما الحرب الباردة، ومازالت تمثل المنطقة الأفضل في بسط نفوذ قوى الكبرى.

إلا أن المنطقة تزايدت أهميتها مع الاكتشافات الجديدة لمصادر الطاقة: الغاز الطبيعي والنفط عام 2009، في مياه شرق المتوسط أي في المناطقة البحرية لكل من سوريا وفلسطين ودولة الاحتلال الإسرائيلي ولبنان وقبرص اليونانية، مثلت هذه الاكتشافات بداية تغير الوضع القائم في شرق المتوسط حيث بدأت المنطقة تتحول من كونها منطقة ممر للطاقة الى كونها منتجا ومصدرا في نفس الوقت إضافةً الى انها تنقل الطاقة، هذا ما جعل المنطقة تتجه نحو عدة تساؤلات أهمها هل الاكتشافات الطاقوية في المنطقة هي نعمة أم هي نقمة؟ مما لا شك فيه أن الحقول المكتشفة في كل من دولة الاحتلال الإسرائيلي ومصر وقبرص وفلسطين أججت الصراعات التي كانت هادئة وجعلتها تطفو من جديد ولكن عبر بعد طاقوي، كتركيا التي تسعى بشتى الطرق لتستفيد من هذه الاكتشافات وأن تكون خاسرة في ظل هذه النعمة هو فشل كبير بالنسبة لها ولاستراتيجيتها ولمكانتها في المتوسط، هذه الصراعات بالإضافة الى اكتشافات الغاز والنفط، وجه القوى الكبرى العالمية نحو المنطقة والتي أغليها كان موجود في الصراع حول الشرق الأوسط، ويمثل شرط المتوسط بالنسبة لهذا الأخير البوابة نحو أوروبا والغرب الأمريكي وأفريقيا، ومنه بدأ الصراع في المنطقة يخرج عن كونه ما بين دول المنطقة إلى صراع بين القوى العالمية فالسيطرة على غاز ونفط شرق المتوسط يمثل تفوق كبير لإحدى القوى على الأخرين، هذا ما سوف نستعرضه عبر مبحثين أولها حول.

المبحث الأول المنطقة الاستراتيجية لشرق المتوسط: محورية مصادر الطاقة (الغاز والنفط):

منطقة شرق المتوسط تتمتع بالعديد من المميزات التي تجعلها من أهم المناطق الاستراتيجية في العالم، والتي تكون ضمن أجندات القوى الكبرى، وحتى المتوسطة، فهي منطقة تتوسط العالم عبر ترابطها مع القارات الثلاث، فبوجود البحر الأبيض الذي يمثل معبر التجارة العالمية نحو الأسواق العالمية وذلك بتميزه بوجود مضائق ومعابر مائية تجعله يسهل عمليات النقل، ومع الاكتشافات الجديدة اضح الأمر أكثر أهمية في المنطقة وأصبحت الدول تتحدث عن الاكتفاء الذاتي وفكرة التصدير للأسواق الأوروبي، عبر حقول الغاز المكتشف، هذا الأمر سنشرحه في مطلبي التالين حول الموقع الإستراتيجي لمنطقة شرق المتوسط وأهم الاكتشافات الطاقوية في المنطقة.

المطلب الأول: الموقع الإستراتيجي لشرق المتوسط

من الناحية الجغرافية فإن منطقة شرق المتوسط هي تلك المنطقة التي تمتد من هضبة الأناضول في الشمال ومصر جنوبا والشام شرقا بما تحويه من دول تقع على النصف الشرقي للبحر المتوسط، وتتكون من: تركيا، مصر، فلسطين، لبنان، سوريا، دولة الاحتلال الإسرائيلي، قبرص، اليونان وليبيا،[1] ويتعبر الكثير من الدارسين اليونان وليبيا ليست ضمن الموقع الجغرافي لشرق المتوسط، ولكن التطورات التي حدثت داخل المنطقة وذلك عبر ترابط كلا الدولتين بتركيا، سواء من ناحية العلاقات أو من ناحية الحدود معها، جعلنا ندخلهم ضمن الموقع الجغرافي، وذلك لما لها من صلة بالصراع على الغاز في المنطقة.

تعد منطقة شرق المتوسط احدى المناطق الأكثر أهمية في العالم، حيث تشكل معطى حضاري وديني وتاريخي واقتصادي في آن واحد، فهي منطقة تقاطع ثلاث قارات: آسيا، أوروبا أفريقيا، تمثل نافذة تطل بها وتتواصل العلاقات بين الأمم والشعوب في القارات الثلاث، هذا ما يجعلها معبرا هاما في التجارة الدولية حيث تحتوي على مضائق مائية تسهل عملية تنقل التجارة الدولية من بينها قناة السويس ومضيق البوسفور ومضيق الدردنيل، ما يجعل المنطقة ذو أهمية اقتصادية وسياسية واستراتيجية، وهذا ما يجعلها منطقة تواجه المصالح بين دول العالم والمنطقة، فضلا عن وقوع شرق المتوسط في قلب المجال

[1] وسام علي كيطان، "التنافس الإقليمي والدولي على النفط والغاز في شرق المتوسط"، **مجلة كلية التربية جامعة واسط**، العراق، م 01، ع 44، (أوت 2021)، ص ص 273 – 304.

الحيوي لمنطقة الشرق الأوسط، وما تتميز به عدد السكان الكبير لدول المنطقة بما يقدر ب 550 مليون نسمة، وتتميز أيضا دول المنطقة بالتقارب الجغرافي والتوافق الثقافي على ضوء الخلفية التاريخية المشتركة بينهم، ولكن هذا لا يعني أنهم على مستوى اقتصادي متقارب بينهم، فهناك تفاوت كبير في مجالات الاقتصاد والتنمية.[1]

وان أهمية شرق المتوسط ترجع لكونه ذلك الموقع الذي يؤمن التنقل من المحيط الهندي عبر قناة السويس، ويربط كلا من الهند والصين وكوريا الجنوبية وبقية دول الشرق الأقصى بالأسواق الأوروبية والمحيط الأطلسي، وفيما يحتل شرق المتوسط في الوقت الراهن موقعا مهما في نقل الطاقة (الغاز والبترول) إلى الأسواق الأوروبية، وتتصل المنطقة ببلاد الرافدين والشرق الأدنى عبر تركيا وسوريا، ويصل حتى شبه الجزيرة العرب وشرق أفريقيا والهند عبر قناة السويس، ويمكننا القول ان قلب الشرق الأوسط هو شرق المتوسط، وذلك لتحقيقه ترابط الطرق التجارية المهمة في المنطقة، ويمثل سيطرة القوى العالمية على شرق المتوسط مفتاحا هاما في السيطرة على بلدان الشرق الأوسط، واستفادة من موارد الاقتصادية شرق المتوسط والشرق الأوسط، خاصة بعد الكشوفات الطاقوية في شرق المتوسط في سنة 2009 لهيئة المساحة الجيولوجية الأمريكية،[2]

ويمثل شرق المتوسط موقعا مهم في للتجارة في الشرق الأوسط، حيث يشمل 30 بالمئة من إجمالي التجارة البحرية في العالم، كما تؤمن هذه المنطقة 5 بالمئة تقريبا من تجارة البترول عبر الحبر، وهذا حسب إحصائيات 2014، ما يجعل موقع المنطقة يؤمن الانتقال إلى المحيط الهندي عبر قناة السويس، موفرا الوقت والطاقة والمال، فضلا على أن عيون العالم كلها أصبحت موجهة على المنطقة بالكشوفات الطاقوية فيها ما يجعل ممر للطاقة وفي نفس الوقت مصدرا لها، فيؤدي هذا الوضع إلى إمكانية أن تصبح منطقة الصراع القادمة بين القوى العالمية وقوى المنطقة، أما من ناحية الإرهاب فالمنطقة تعتبر مهمة جدا للسياسة الأوروبية فهي بمثابة عازل يقي -خاصة أوروبا- من التهديدات الإرهابية، حيث يمثل شرق

[1] ملوكي سفيان، "الأمن الطاقوي التركي في شرق المتوسط، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية"، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، م 06، (نوفمبر 2016)، ص ص 293 – 312.

[2] جاغتاي أوزدمير، "صراع القوى الكبرى في شرق البحر المتوسط"، في: https://bit.ly/3Ev2Iqg (2022/04/18) .

المتوسط سد طبيعي في وجه التوسع الجغرافي للمجموعات الإرهابية في المنطقة، ولكنه يمثل معبر مهما لمشكلة اللاجئين خاصة عن طريق تركيا وقبرص واليونان.[1]

ان هذه المنطقة تتميز بخصائص ومميزات التي تتمثل بارتباط منطقة شرق المتوسط بثلاثة محاور اقتصادية واستراتيجية وهي:

- المحور الأول الشمالي الذي يربط جنوب شرق أوروبا عبر البحر الأسود ومضيق البسفور.
- المحور الثاني الجنوبي الذي يربط جنوب شرق اسيا عبر قناة السويس والبحر الأحمر وبحر العرب والخليج العربي والمحيط الهندي.
- أما الثالث المحور الغربي الذي يصل ويربط البحر الأبيض المتوسط بالمحيط الأطلسي والأمريكيتين عبر مضيق جبل طارق.

والميزة الأخرى لمنطقة شرق المتوسط يرتبط بشكل مباشر حدوده البحرية بثلاثة مناطق برية وهي منطقة غرب اسيا وشمال أفريقيا وجنوب أوروبا، هذا ما يتضح في الخريطة الرقم 1، [2]

هذا ما جعل المنطقة تاريخيا مسرحا تناحرت عليه الشعوب والدول لتتحكم في موقع المنطقة واستغلال ثرواتها وفرض سيادة بعضها على الأخر، مما دفع إلى تسمية هذا الموقع ((الوقع العبقري)) وذلك نظرا للترابط الإستراتيجي بين القارات الثلاثة، مما يجعله مسلكا استراتيجيا للعبور إلى منطقة الشرق الأوسط والأدنى، ومنطقة شرق أفريقيا، أما بحريا نلاحظ أن موقع شرق المتوسط يتصل بما حوله من بحار ومحيطات بثلاث نقاط تحكم وتتمثل بالممر المائي التركي (البوسفور- الدردنيل) في الشمال ويربط شرق البحر المتوسط بالبحر الأسود عبر بحر إيجه، وهكذا يعد هذا الممر حلقة وصل تربط قارتي آسيا وأوروبا، فضلا عن قناة السويس في جنوب التي تربط شرق المتوسط بالبحر الأحمر، ومن جهة الغرب يتصل بالحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط الذي يرتبط بالمحيط الأطلسي عبر مضيق جبل طارق.[3]

---

[1] أوزدمير ، **المرجع نفسه**.

[2] علي كيطان، **مرجع سابق**، ص ص 273 – 304.

[3] هادي زهراء عباس، **الجغرافيا السياسي للطاقة في الحوض الشرقي للبحر المتوسط**، (بيروت لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، يونيو 2021م)، ص22.

الخريطة الرقم (1): خريطة الموقع الجغرافي لمنطقة شرق المتوسط

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: موقع D-maps.com،

https://d-maps.com/carte.php?num_car=73922&lang=ar

ان المعابر البحرية لشرق المتوسط (البوسفور والدردنيل وقناة السويس) هي ما تجعله من أفضل المواقع في العالم خاصة من ناحية التجارة العالمية، وسوف نقدم الأهمية الحقيقة لهذه المعابر البحرية بالنسبة للتاجرة العالمية:

1. **مضيقي البوسفوروالدردنيل :**

البسفور: أو كما يسمى مضيق إسطنبول، تابع لتركيا هو مضيق يصل البحر الأسود ببحر مرمرة، ويعتبر مضيق الدردنيل الحدود الجنوبية بين قارة آسيا وأوروبا،[1] ويبلغ طول البوسفور 30 كم ويراوح

[1] الخليج أونلاين، أنفجرافيك.. تعرف على أهمية مضيق البوسفور، في: https://bit.ly/3uQEiUO، (2022/06/10م).

عرضه بين 0.7 كم إلى 4 كم وأقصى عمق له هو 70مترا، وتعتبر حركة السفن بالمضيق واحدة من أهم نقاط الملاحة البحرية في العالم.[1]

الدردنيل: ممر مائي دولي تابع لتركيا يربط بحر إيجة ببحر مرمرة، ويفصل المضيق ما بين شاطئ آسيا الصغرى وشبه جزيرة جاليبولي في الجانب الأوروبي، ويتصل بالبحر الأسود عن طريق مضيق البوسفور والذي يعتبر أقصر طولا وأقل عرضا من الدردنيل[2] يبلغ طوله 61 كم وعرضه ما بين 1.2 و6 كم ويبلغ متوسط عمقه نحو 55مترا، ويبلغ عدد الناقلات التي تمر من المضيقين التركيين 37 ناقلة يوميا و13335 ناقة سنويا، وأغلبها تكون ناقلة طاقوية روسية.[3]

تمثل المضايق التركية مصدر اقتصاديا مهما، تستفيد تركيا منها عبر الرسوم والخدمات التي تجنيها من عملية عبور السفن، كما تشكل وأهمية كبيرة لروسيا التي تطمح للوصول للمياه الدافئة وخاصة مياه البحر الأبيض المتوسط، وهذا ما نشهده في العلاقات الروسية التركية التي يغلب عليها الطابع التعاوني وذلك ليساعد فكرة ضمان حرية الملاحة الروسية في المضيقين وذلك لإبعاد شبح العزلة الدولية عنها، ترجمة ذلك عبر عدة محاولات متعثرة لإنشاء منظمة التعاون الاقتصادي لدول البحر الأسود، خاصة وأن روسيا تعتبر تركيا معبرا للطاقة عبر خطوط نقل الطاقة منها خط السيل الأزرق وخط نوباكو ما جعل تركيا تعتبر دولة عبور طاقة ذلك بسب وجود خطوط نقل طاقة أخرى من دول مثل أذربيجان ودول عربية نحو الإتحاد الأوروبي ولتركيا نفسها.[4]

2. قناة السويس:

هو ممر مائي دولي تابع لدولة مصر، تنطبق عليه القوانين المتعلقة بالمياه الداخلية التي تعطي لمصر حق السيطرة التامة والمطلقة عليه، وتصل قناة السويس البحر الأبيض المتوسط شمالا عند بور سعيد حتى بور توفيق بأعلى البحر الأحمر عند السويس، ويبلغ طولها 195 كلم ومتوسط عرضها 60م وعمقه 13م، وتسير مع الحافة الشرقية لحيرة المنزلة في خط مستقيم حتى بحيرة التمساح، ثم تنحرف شرقا إلى البحيرات المرة فخليج السويس، فهي بمثابة أنبوب يصل بين بحيرتين مقفلتين، تسيطر البلاد العربية على

[1] هادي، **مرجع سابق**، ص 24.

[2] RUSSIA TODAY، إنفوجرافيك: الأهمية الاستراتيجية لمضيقي البسفور والدردنيل، في: https://2u.pw/JVlVp ، (2022/06/10).

[3] هادي، **مرجع سابق**، ص 24.

[4] نعيمة خطير، "الأهمية الجيوبوليتيكية لمضائق حوض المتوسط"، **مجلة مدارات السياسة**، ع 1 (ديسمبر 2017)، ص 142-147.

إحداهما بالكامل تقريبا (البحر الأحمر)، وتسيطر على الأخرى من ناحية الجنوب والشرق (البحر الأبيض المتوسط) ،تم إنشاء قناة السويس في عهد محمد علي، وبدأ العمل على حفرها سنة 1845م وافتتحت سنة 1869م.[1]

يمثل موقع قناة السويس القلب لأطول وأهم طريق ملاحي في العالم يخترق المحيطات الهادي والهندي والأطلس، حيث تعتمد عليها التجارة بين جنوب شرقي آسيا ودول الخليج العربي مع دول البحر الأبيض المتوسط وإلى حد الأمريكيتين، وتنقل من التجارة العالم البحرية 14 بالمئة، ولا تعتبر قناة السويس ممر تجاريا وقت السلم فقط، لا إنما هي سلاح سياسي وإستراتيجي في وقت الحرب، والمساس بالقناة هو مساس بالتجارة الدولية وأيضا مساس باستقرار دول العالم[2] ويمر من خلالها 58 ناقلة يوميا و21170 ناقلة سنويا، ولهذا تمثل قناة السويس ومضيقي البوسفور الدردنيل أهم المائق البحرية في العالم خاصة من ناحية التجارة العالمية، وهما اللذان يميزان منطقة شرق المتوسط، حتى أصبح معبرا مهما للطاقة لا يمكن الاستغناء عنه فهم ينقلون ما يقارب 24 بالمئة من حمولة البضائع الطاقوية، حيث سجلت في عام 2006 مرور 493 مليون طن من المنتجات النفطية من المجموع العالمي الذي مثل 2600 مليون طن، أي مثل نسبة 20 %.[3]

تحظى هذه المعابر المائية بأهمية خاصة كونها ممر لنقل الطاقة، حيث تمر من قناة السويس 5% من النفط العالمي و15% من الغاز الطبيعي، وفي يمر عن طريق مضيق البسفور 6% من النفط العالمي،[4] هذا كله يجعل على منطقة الشرق المتوسط، موقعا هاما جدا في التجارة الدولية ويتدخل في العديد من السياسات للدول الكبرى خاصة الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر بمثابة النافذة التي تأتي منها الطاقة والتجارة وبالنسبة لروسيا هي بمثابة طريق للغاز الروسي المتوجه نحو أوروبا.

مع وجود المعابر المائية في شرق المتوسطة وخطوط نقل الطاقة، إضافة إلى تواجد دول مهمة في السياسة العالمية مثل تركيا و دولة الاحتلال الإسرائيلي ومصر، أصبحت منطقة شرق المتوسط أكثر أهمية بل أصبحت محط أنضار القوى العالمية ، وذلك بعد اكتشاف كميات هائلة طاقوية (خاصة الغاز)

[1] نعيمة، **مرجع سابق**، ص ص 136 -137.

[2] نعيمة، **المرجع نفسه**، ص ص 138-139.

[3] هادي، **المرجع نفسه**، ص 24.

[4] نصير خلفة، **مرجع سابق**، ص ص 553 – 573.

في المنطقة، وبلغت وفق هيئة المساحة الجيولوجية الامريكية لعام 2010 ما يزيد عن 122 ترليون قدم مكعب من الغاز، و1.7 مليار برميل من النفط، ما دفع الخبراء بتمية المنطقة "بالخليج الجديد" وبعد أن كانت المنطقة معبرا للتجارة خاصة الطاقة، أصبحت الآن هي من مصدرا للطاقة، هذا ما يجعلها مسرحا للصراع بين القوى العالمية وصراع بين دول المنطقة، وهذا ما شهدته المنطقة والتي ذهبت دولها إلى التركيز على مادة الغاز في سياساتها غير متناسية مادة النفط، ولكن التركيز كان على الغاز وذلك كان بسبب أنه الأكثر كمية في عمليات الاكتشافات التي سنشهدها في المطلب الثاني من هذا المبحث، عكس كميات النفط التي لم تكن بالكمية الكبيرة ولكنها كانت موجودة. [1]

المطلب الثاني: أهم الاكتشافات الغازية في شرق المتوسط

لقد حظيت منطقة شرق المتوسط بأهمية كبيرة على خلفية موقعها الجيواستراتيجي حيث تمتلك ثلاثة معابر مائية تعد من أهم معابر نقل التجارة الدولية خاصة في يخص نقل الطاقة، وتعد سنة 2009 علامة فارقة في تاريخ المنطقة، حيث ظهرت اكتشافات كبرى للغاز الطبيعي.

بدأت طفرة اكتشاف الغاز في شرق المتوسط باكتشاف حقلي **"نوا Noa"** سنة 1999 و**"ماري-بي Mari-b"** سنة 2000 قبالة السواحل لدولة الاحتلال الإسرائيلي ،[2] وحقل **"غزة مرين"** في السواحل الفلسطينية ويقدر 30 مليار متر مكعب، فيما تحتوي حقلي نوا وماري-بي ب36 مليار متر مكعب من الغاز،[3] ولكنها مهدت لفكرة وجود المزيد من الغاز في المنطقة، ترجم ذلك إلى واقع سنة 2009 بعد إعلان "هيئة المسح الجيولوجية الأمريكية **US Geological Survey (USGS)"**، باكتشافات تحتوي على ما قارب 3400 مليار مكعب من الغاز الطبيعي، بدأت عمليات الاستكشاف في الازدياد بعد نجاح شركة **(نوبل إينرجي)** الأمريكية في اكتشاف حقل **"تمار Tamar"** سنة 2009 الذي يحتوي 273 مليار متر مكعب من

[1] علي حسين باكير، اللعبة الكبرى: جيوبولتيك التنافس على الغاز في شرق المتوسط، **منتدى السياسات العربية**، (نوفمبر 2019)، ص ص 1 – 16.

[2] Tolga Demiryol, Natural gas and geopolitics in the Eastern Mediterranean, en site: https://tr.boell.org/en/node/21259 .23/04/2022

[3] علي كيطان، **المرجع نفسه**، ص ص 273 – 304.

الغاز،[1] وبعدها ظهرت اكتشافات جديدة وفقا لتقديرات هيئة المسح الجيولوجية الأمريكية (USGS) بأن المنطقة تحوي نحو(122 إلى 223) ترليون قدم مكعب من الغاز و(108) مليار برميل من النفط،[2]

على إثر هذه الإحصاءات ازدادت عملية البحث والتنقيب، أدى إلى اكتشافات كبيرة في المنطقة ظهر هذا مع اكتشاف حقل **"ليفياثان Leviathan"** في دولة الاحتلال الإسرائيلي عام 2010 ويحتوي على 623 مليار متر مكعب وهو أكبر اكتشاف في أعماق البحار خلال العقد، وبعدها في سنة 2011، تم اكتشاف حقل **"أفروديت Aphrodite"** ويحتوي على 140 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي في قبرص،[3] بعدها حقل **"تانين"** في دولة الاحتلال الإسرائيلي والذي يحتوي على 34 مليار متر مكعب من الغاز، وحقلي **"كاريش" و"وروى** " سنتين 2013 و 2014 ب51 مليار متر مكعب لكاريش و90 لروبي، واكتشفت الشركة الإيطالية إيني ENI قبالة ساحل مصر الشمالي أكبر حقل للغاز الطبيعي في شرق المتوسط، وهو حقل **"ظهر Zohr"** والذي يحتوي على 850 مليار متر مكعب من الغاز،[4] أما أحدث الاكتشافات فهو حقل **"كاليبسو Calypso "** في سنة 2018 وحقل **"غلاوكوس Glaucus"** الموجودان في قبرص ويحتوي كاليبسو ما بين 170-230 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي ويحتوي غلافكوس ما بين 142-227،[5] أنظر للجدول رقم 1، والخريطة رقم 2،

هكذا نرى توزع اكتشافات حقول الغاز الطبيعي على الدولة التالية: دولة الاحتلال الإسرائيلي، فلسطين مصر، قبرص، فيما تعد كل من سوريا ولبنان دولتين يوجد بهما الغاز ولكن لا يوجد إحصائيات، حيث أن سوريا الوضع الداخلي للبلاد لا يسمح بالتنقيب على الغاز قرابة سواحلها والذي يبدو أن لروسيا اليد في هذا الأمر، أما لبنان فهي تتهم دولة الاحتلال الإسرائيلي في التنقيب قرابة السواحل اللبنانية، حيث وصل الأمر إلى مرحلة صراع الذي هو أمر طبيعي بين الدولتين فهذا الصراع هو نتيجة بعد ديني ولكن البعد الجغرافي خاصة في مشكلة تحديد الحدود البحرية بينهما، وذلك نتيجة إكتشاف حقل كاريش والذي

[1] سعيد عبده، "مستقبل خريطة الغاز الطبيعي المكتشف في منطقة شرق البحر المتوسط"، **مجلة المجمع العلمي المصري**، م 94،ع1، (2019)، ص ص 77، 120.

[2] علي كيطان، **مرجع سابق**، ص ص 273 – 304.

[3] عبده، **مرجع سابق**، ص 81.

[4] علي كيطان، **مرجع سابق**، ص ص 273 – 304.

[5] سلوى السعيد فراج، "انعكاس صراعات الغاز الجديدة على الأمن الإقليمي لمنطقة شرق المتوسط"، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، العدد 12، أكتوبر 2021، ص ص 118 – 143.

يقع بالقرب من الحدود الفاصلة بين المنطقتين الفاصلتين الخاصة بكل من لبنان و دولة الاحتلال الإسرائيلي ، وهذا ما يشكل خطرا على الثروات اللبنانية في حال بدأت دولة الاحتلال الإسرائيلي بأعمال الإنتاج وخاصة أن عملية الحفر تكون بشكل أفقي ما يؤثر على المكامن النفطية القريبة المتصلة بلبنان، وسنقدم اكتشافات حقول الغاز في كل من إسرائيل وقبرص ومصر وفلسطين:[1]

1. دولة الاحتلال الإسرائيلي:

بدأت عمليات التنقيب على النفط والغاز في فلسطين سنة 1947 من جانب شركة تطوير النفط (فلسطين)، وهي شركة متفرعة من شركة نفط العراق، من خلال حفر بئر "كوخاف 1" شمال مدينة غزة ، ولكن الأعمال توقفت بسبب الحرب سنة 1948، ثم استأنفت سنة 1955 من جانب شركة "نفط إسرائيل نافتا" التابعة لإسرائيل، وبلغ معدل الإنتاج في بداية الستينيات 100 برميل يوميا،[2] وفي غضون عقد من الزمن بين 1999 إلى 2010 انتقلت لتصبح دولة غنية بالطاقة وتتطلع لتصديرها، وبدأت هذه الاكتشافات سنة 1999 باكتشاف حقل نوا (نوح) وماري-بي سنة 2000، وفي 2009 كانت بداية الاكتشافات الطاقوية في إسرائيل حيث اكتشف حقل تمار وبعدها ليفياثان سنة 2010 وكان آخر حقل تم اكتشافه هو حقل روى سنة 2014، وسنذكرهم كلهم كآتي:

- **حقل نوح Noa:** به بدأ الاكتشافات الإسرائيلية للغاز الطبيعي في حوض شرق المتوسط سنة 1999م، يبعد حوالي 32 كم غرب سواحل عسقلان ويحتوي على 1.13 مليار متر مكعب.[3]
- **حقل ماري-بي:** اكتشف هذا الحقل في عام 2000م قبالة سواحل غزة ويبعد عنها 3 كم، ويعد جزءا من مجموعة الحقول البحرية الجنوبية الإسرائيلية في فلسطين المحتلة، يحتوي ما بين 35

[1] أحمد الباسوسي، **الصراع على غاز شرق المتوسط وفرص التعاون**، (مصر، المكتب العربي للمعارف 2020)، ص ص 143- 145.

[2] مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **"الآثار الجيوسياسية لاكتشاف الغاز الإسرائيلي في شرق المتوسط"**، وحدة تحليل السياسات في المركز ، (الدوحة قطر، 2012)، ص ص 1 – 37.

[3] هادي زهراء عباس، **مرجع سابق**، ص74.

إلى 43 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، تم بيعه لشركة نوبل إنرجي، ووصل متوسط الإنتاج فيه عام 2010م إلى 330 مليون متر مكعب يوميا.[1]

جدول رقم (1) حقول الغاز المكتشفة في شرق المتوسط

اسم الحقل	الدولة	السنة	الكمية الممكن استخراجها بالمليار مترمكعب من الغاز
نوح وماري-بي	2000/1999	دولة الاحتلال الإسرائيلي	36
غزة مرين	2000	فلسطين	30
تمار	2009	دولة الاحتلال الإسرائيلي	273
ليفياثان	2010	دولة الاحتلال الإسرائيلي	623
افروديت	2011	قبرص	140
تانين	2012	دولة الاحتلال الإسرائيلي	34
كاريش	2013	دولة الاحتلال الإسرائيلي	51
روى	2014	دولة الاحتلال الإسرائيلي	90
ظهر	2015	مصر	850
كاليبسو	2018	قبرص	230/170
غلافكوس	2019	قبرص	227/142

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على وسام علي كيطان، التنافس الإقليمي والدولي على النفط والغاز في شرق المتوسط، مجلة كلية التربية جامعة واسط، العراق، العدد44، 2021، ص 279 .

[1] عباس هادي، **المرجع نفسه**، ص74.

- **حقل تامار:** اكتشف سنة جانفي 2009، يحتوي 273 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، ويبلغ حجم الاحتياطي المؤكد في الحقل ب 28 مليار متر مكعب، ويستعمل الجزء الأكبر من هذا الغاز لتلبية الاحتياجات المحلية لدولة الاحتلال الإسرائيلي.[1]

الخريطة رقم (2) حقول الغاز في شرق المتوسط

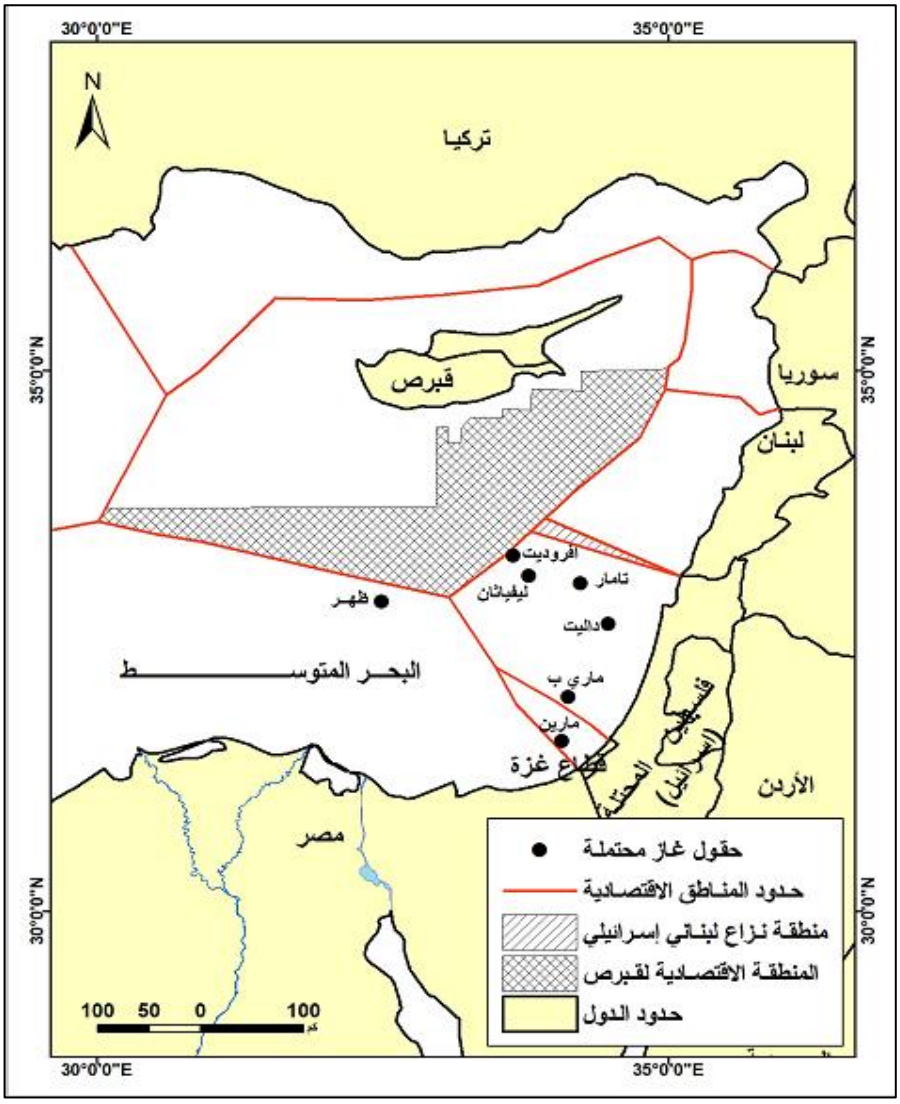

المصدر: سعيد عبده، مستقبل خريطة الغاز الطبيعي المكتشف في منطقة شرق البحر المتوسط، مجلة المجمع العلمي المصري، م94، ع1، (2019)، ص ص 77، 120.

[1] عباس هادي، **مرجع سابق**، ص 75.

- **حقل ليفياثان:** إنه أكبر حقل في الاكتشافات لدولة الاحتلال الإسرائيلي ، ويحتوي على 623 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، وبدأ الإنتاج فيه سنة 2017، حيث يعد حقل تامار مصدرا مهمة لتلبية الحاجيات الطلب المحلي من احتياجات لدولة الاحتلال الإسرائيلي للغاز الطبيعي، أما حقل ليفياثان فالمستخرج منه فسوف يتم تصديره، حيث قررت الحكومة دولة الاحتلال الإسرائيلي تصدير نسبة 43.2 بالمئة من الغاز حيث أن الاحتياطات التي تسيطر عليها دولة الاحتلال الإسرائيلي ستمكنها من تصدير 410 مليار متر مكعب.[1]
- **حقل تانين:** واصلت شركة نوبل إنرجي سلسلة الاكتشافات البحرية للغاز حتى عام 2009 اكتشفت هذا الحقل في المياه العميقة، ويقع بالقرب من مدينة الخضيرة في الجزء الشمالي من فلسطين المحتلة، ويحتوي على 34 مليار متر مكعب.
- **سارا وميرا:** اكتشف الحقلي في يونيو 2011 الذين يقعان على بعد قرابة 70 كم من قبالة الخضيرة، ويحتوي على 6.7 تق متر مكعب من الغاز.
- **حقل داليت:** الواقع على مسافة 60 كم تقريبا عن مدينة الخضيرة اكتشف سنة 2009، ويحتوي على 14 مليار متر مكعب.
- **حقل دولفين:** ويقع على عمق 1560 مترا تحت سطح البحر، وعلى مسافة 110 كم غرب سواحل حيفا، اكتشف في نوفمبر 2011، يحتوي على مخزون صغير من الغاز ب 2.25 مليار متر مكعب.
- **حقل شمشون:** يقع على مسافة 92 كم غرب سواحل مدينة عسقلان، واكتشف في سنة 2012، ويحتوي على 8.5 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي.
- **حقل كاريش:** في عام 2013 تم اكتشافه، وهو حقل نفط وغاز طبيعي بحري، يقع على بعد 100 كم من سواحل فلسطين، ويحتوي على 51 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي.
- **حقل روى:** وهو آخر حقل اكتشفته دولة الاحتلال الإسرائيلي في المنطقة، وكان ذلك في ديسمبر 2014، على مسافة 93 ميل بحري من السواحل دولة الاحتلال الإسرائيلي ، ويحتوي على 90 مليار متر مكعب.[2]

وبهذا تكون إسرائيل ليست تلبي متطلبات الحاجيات المحلية، بل جعلتها تتجه نحو تصدير الغاز إلى الأسواق العالمية، خاصة السوق الأوروبي.

[1] عباس هادي، **المرجع نفسه**، ص 75.

[2] عباس هادي، **المرجع نفسه**، ص 76 – 78.

2. قبرص (اليونانية):

تحتل قبرص أهمية استراتيجية تجعلها نقطة صراع بين القوى الإقليمية والدولية، فهي تقع في قلب البحر المتوسط، وبها قاعدتين عسكريتان لبريطانيا تقعان في الجنوب، وحتى عام 2011 لم يكن الغاز الطبيعي ذو أولويات قبرص، حتى قامت شركة نوبل إنرجي الأمريكية بالكشف عن حقل أفروديت، وبعدها أعلنت قبرص عن نيتها في تطوير موارد الحقل كخطوة تمهيدية لتصدير وانتاجه عام 2019، وأيضا عن البحث والتنقيب في سواحلها للبحث عن حقول الغاز وهذا أدى إلى إكتشاف حقلين آخرين وهما كاليبسو وغلافكوس، سنتين 2018 و2019.

- **حقل أفروديت:** ويعد من أكبر حقول الغاز المكتشفة في المنطقة، من قبل شركة نوبل إ]نرجي الأمريكية، وذلك سنة 2011، ويحتوي على 140 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، ويقع الحقل على بعد 180 كم من الشواطئ الجنوبية الغربية لقبرص وعلى عمق 1700 متر تحت سطح البحر، ويقدر الاحتياطي فيه بنحو 9 ترليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي.
- **حقل كاليبسو:** تم اكتشاف الحقل عام 2018 من قبل شركة إيني الإيطالية، وشركة توتال الفرنسية، قبالة السواحل القبرصية، ويقدر مخزونه بحوالي 8 ترليون قد مكعب.
- **حقل غلافكوس:** واكتشف سنة 2019 قرب السواحل القبرصية وتقدر الكمية التي الممكن استخراجها منه بنحو 8 ترليون قدم مكعب.[1]

هذه الاكتشافات أدت إلى ترسيم الحدود البحرية بين دولة الاحتلال الإسرائيلي وقبرص سنة 2010، تم الاستفادة وتفعيل كلا اتفاقية ترسيم الحدود البحرية مع مصر سنة 2004، ولكن هذا لم يمنع تحرشات تركيا على السواحل القبرصية وتدخل اليونان في هذا الأمر حتما سيعيق تصدير الغاز الطبيعي القبرصي.

3. مصر:

يرجع الاكتشاف الأول لحقل الغاز الطبيعي في مصر لعام 1967، في منطقة أبو ماضي في دلتا النيل، من خلال شركة بلاعيم للبترول، وتم اكتشاف أول حقل غازي بحري عام 1969 في أبو قير بالبحر المتوسط، وفي سنة 2011 أصبحت مصر من الدول المصدرة للغاز، ولديها احتياطي مؤكد من الغاز يقدر

[1] السعيد فراج، **مرجع سابق**، ص ص 118 – 143.

بنحو 77.3 ترليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي أي ما يعادل 2.2 ترليون متر مكعب، حيث اكتشفت مصر في سنة 2015 حقل الظهر والذي يعد أكبر حقول الغاز في شرق المتوسط، ويقدر مخزونه المؤكد ب30 ترليون متر مكعب، ويحتوي على 850 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، فضلا عن ذلك فإن الحقل يبعد عن شواطئ بورسعيد المصرية حوالي 200كم، وذلك وفقا لتقديرات شركة إيني الإيطالية المستثمرة للحقل، فإنها ستستخرج منه حوالي مليار قدم مكعب في السنة الأولى من الإنتاج، حيث وصل الإنتاج فيه حوالي 40 بالمئة من انتاج مصر للغاز في 2019.[1]

هكذا خرجت مصر من كونها مستهلك كبير للغاز ومستوردا له، لتصبح مصدرا ومكتفي داخليا، ولكن هذا سبب مناوشات بينها وبين دولة الاحتلال الإسرائيلي، خاصة في قضية التصدير والتنقيب على الحدود البحرية بينهم.

4. فلسطين:

اكتشفت شركة بريتش غاز أول حقل للغاز في السواحل الفلسطينية بالضبط في مياه قطاع غزة، في سنة 2000م، حقل **غزة مارين** والذي يقدر احتياطه بنحو 1.2 ترليون قدم مكعب أي ب 32 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، وأما الحقل الثاني فهو حقل **مارين 2** والذي يقع ضمن المنطقة الحدودية البحرية بين قطاع غزة والأراضي الفلسطينية الخاضعة لدولة الاحتلال الإسرائيلي ، ويحتوي على نحو 3 مليار متر مكعب من الغاز، مما أدى إلى عرقلت المشروع من طرف دولة الاحتلال الإسرائيلي حيث أن منافع المشروع الاقتصادية تتجاوز 2 مليار دولار، إضافة إلى تغطية الاستهلاك المحلي للغاز، حيث سيوفر على الحكومة مليار دولار قيمة استيراد الوقود من دولة الاحتلال الإسرائيلي وهذا ما سيخفف التبعية لها، حيث أن السلطة الفلسطينية تستورد الغاز من دولة الاحتلال الإسرائيلي بملغ يصل إلى 700 مليون دولار في السنة،[2]

ما يجعل مشروع حقلي غزة مارين ومارين2 صعب التحقيق حيث يمثل انتفاضة ضدها، ومحاولات السيطرة من طرف دولة الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة خاصة، فيما يمثل لها هذين الحقلين منفع اقتصادي تحاول ضمه للحقول التي اكتشفتها.

[1] علي كيطان، **مرجع سابق**، ص ص 273 – 304.

[2] عباس هادي، **مرجع سابق**، ص84.

5. لبنان:

ليس لبنان أي انتاج محلي من الغاز أو النفط، فهي تستورد كميات صغيرة من الغاز المصري عبر سوريا، من خلال الأنبوب العربي للغاز، ولكن بعد اكتشافات دولة الاحتلال الإسرائيلي للغاز في السواحل المحاذية للبنان، ولكن في سنة 2011 حزمت الحكومة اللبنانية أمرها في موضوع التنقيب على الطاقة في مياها الإقليمية، وكلفت الحكومة اللبنانية شركتين نرويجيتين بإجراء أول مسح زلزالي على سواحلها، وتم تقسيم المنطقة الاقتصادية الخالصة اللبنانية إلى 10 قطاعات للتنقيب واستكشاف النفط والغاز، وقد كشفت التقديرات الأولية عن احتياطي محتمل للنفط في مياهها الإقليمية يصل إلى مئات الملايين من براميل النفط، وتقدر الحكومة اللبنانية أن هناك احتياطا محتملا من الغاز الطبيعي في المياه الإقليمية يقدر ب25 تق متر مكعب، ويمنع لبنان والشركات التي تريد التنقيب في السواحل اللبنانية هي مشكلتها في ترسيم لحدود البحرية مع دولة الاحتلال الإسرائيلي.[1]

هذه الاكتشافات أدت إلى ازدياد الصراع بين دول شرق المتوسط، حيث أن هذه الصراعات كانت موجود حتى قبل اكتشاف الغاز، كالصراع التركي اليوناني القبرصي، والصراع الإسرائيلي الفلسطيني والصراع اللبناني الإسرائيلي، هذا الأمر تداخل أبعاد الصراع مع بعضها البعض (سياسي، اقتصادي، أمني، قانوني، جغرافي، وحتى ديني...) بعد اكتشاف الغاز في المنطقة، فيما أن الهدف الأول بالنسبة لكل دولة في المنطقة هي الاستحواذ على أكبر مساحة تحوي احتياطي الغاز الطبيعي، فأن تصبح مصدر للغاز الطبيعي بعد أن كنت مستوردا ومعبرا لها، هي فرصة لن تتكرر أبدا، وهو ما يجعل الصراع معقد وقابل للاشتعال في أي وقت، خاصة من ناحية كثرة اللاعبين المعنيين به على المستوى الإقليمي بين دول المنطقة، وهذا ما سنقدمه في المبحث الثاني الصراعات بين دول المنطقة والقوى العالمية، هذه الاكتشافات أسالت لعاب القوى العالمية كالإتحاد الأوروبي وروسيا كون المنطقة كانت تمثل لهم معبرا بين مستورد ومصادر، ولكن الآن أًبحت تمثل روسيا منافس وللاتحاد الأوروبي متنفسا خارج التبعية الروسية، خاصة بعد أزمة أوكرانيا التي وضعتها تحت رحمت روسيا.

[1] عباس هادي، **المرجع نفسه**، ص 86

المبحث الثانية: التنافس الدولي على الغازفي شرق المتوسط

تواجه منطقة شرق المتوسط مستقبلا العديد من التحديات والتهديدات التي قد تعرقل تحقيق المكاسب المنتظرة من الاكتشافات الضخمة من الغاز الطبيعي، وأبرزها البيئة السياسية المعقدة نتيجة العديد من الصراعات المزمنة بين دول المنطقة، كالصراع العربي الإسرائيلي والذي يضم داخل العديد من الصراعات (النزاع الإسرائيلي اللبناني والفلسطيني الإسرائيلي، والمصري الإسرائيلي) والصراع التركي اليوناني القبرصي، هذه الصراعات كانت في ظاهرها حول مشكلة ترسيم الحدود البحرية، ولكن في باطنها هي صراعات ذات أبعاد أخرى لم يكن الغاز هو سببها نشأتها، وإنما هو سبب زيادة حدة هذه الصراعات، ولكن لا يخفى عليكم أن مشهد اكتشاف حقول الغاز يمثل أنه ستكون دولة مسيطرة على حوض شرق المتوسط في المستقبل، ولهذا نرى جميع دول المنطقة تسعى للاستفادة من الغاز البحري أكثر من أي دولة أخرى ومزاحمة بقية الدول، كان أبرزهم تركيا وإسرائيل، حيث ينحصر الصراع في شرق المتوسط بمستويين: الأول هو المستوى الإقليمي وهو ما ذكرناه سابقا في الصراع بين دول المنطقة وأما الثاني فهو المستوى العالمي الذي يمثل الصراع بين كل من روسيا والاتحاد الأوربي والصين والولايات المتحدة الأمريكية، وسوف نعرضهم عبر مطلبين يكون الأول حول الصراع بين دول المنطقة أما الثاني الصراع بين القوى العالمية.

المطلب الأول: أهم الخلاقات بين أطراف دول منطقة شرق المتوسط

لقد أبرزت اكتشافات الغاز في شرق المتوسط على الصراعات المستمرة منذ أمد طويل بين دول المنطقة التي تتصارع فيما بينها، وأدت هذه الاكتشافات إلى تضخيم الصراع وتعقيدها، حيث يؤدي ترسيم الحدود البحرية دورا مهما في مشكلة بينهم، فالفاصل في مشكلة الحدود البحرية هي الاتفاقيات والقوانين الدولية، ولكن المشكلة هي أن المنطقة يوجد فيها ثلاثة دول (دولة الاحتلال الإسرائيلي ، تركيا، سوريا) غير موقع على القانون الدولي للبحار سنة 1982، حيث أن هذه الدولة تعتمد على معايير مختلفة في رسم حدودها البحرية عن الدولة الموقعة، هذا ما قد يؤدي إلى صراع بين دول شرق المتوسط، ورغم توقيع العديد من الاتفاقيات المتعلقة بترسيم الحدود، مثل اتفاقية عام 2008 بين قبرص ولبنان، واتفاق 2010 بين قبرص و دولة الاحتلال الإسرائيلي لتحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة، بينهما، واتفاقية 2013 بين مصر وقبرص و اليونان، ولكن رغم وجود هذه الاتفاقيات فأنها كانت غير كافية لمنع الصراعات، خاصة وأن هذه الصراعات رغم بعدها الطاقوي إلى أنها لديها أبعاد أخرى تجعلها تستمر كالصراع التركي القبرصي

اليوناني والصراع الإسرائيلي اللبناني، فهي صراعات كانت موجود قبل الاكتشافات وهدأت بعض الشيء حتى ظهرت اكتشافات الغاز في المنطقة، هذا ما يجعلنا نحاول تقديم شرح لهذه الصراعات وذلك عبر التركيز على أكبرها في المنطقة وهم الصراع اللبناني الإسرائيلي والصراع التركي القبرصي اليوناني، ونبدأ ب:

1. النزاع اللبناني الاسرائيلي:

ان الصراع بين البلدين ليس بجديد حيث يعتبران في حالة حرب، وذلك منذ تأسيس دولة الاحتلال الإسرائيلي سنة 1948م، يحكم العلاقات بينهم اتفاق وقف اطلاق النار بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1801 والذي صدر أعقاب العدوان الإسرائيلي على لبنان في عام 2006، ولكن الصراع على الحدود البحرية بينهم أثير من جديد وذلك عقب اكتشافات الغاز في حوض ليفانت على الحدود البحرية والمنطقة الاقتصادية الخالصة بين لبنان وفلسطين المحتلة، واكتشافات دولة الاحتلال الإسرائيلي حقولا من الغاز بالقرب من المياه اللبنانية، أهمها حقلا تمار وليفياثان، فإن المشكلة بين البلدين تكمن في مشكلة تحديد الحدود وخاصة الحدود البحرية، حيث يمثل "الخط الأزرق-2000" الخط الأساسي التي تستند إليه دولة الاحتلال الإسرائيلي في ترسيم حدودها البحرية مع لبنان، فيما تذهب لبنان الى اعتبار ذلك الخط هو نقطة التي انسحبت اليه قوات دولة الاحتلال الإسرائيلي سنة 2000، وذلك بعد اتفاق وقف اطلاق النار برعاية الأمم المتحدة، حيث تعتبره هو خطا اجرائيا لا حدا دوليا بالمعنى الكامل، وما يعقد المشكلة ترسيم الحدود بينهم هي ادعاءات دولة الاحتلال الإسرائيلي ان لها حقوق بحوالي 850 كلم مربع في المنقطة الاقتصادية الخالصة للبنان، وهي المنطقة 9 الموضحة في الخريطة رقم (3)، فرغم صغر المنطقة المتصارع عليها إلا أنها غنية بالموارد الطاقوية، ولكن في المقابل يرفض لبنان هذه المزاعم لدولة الاحتلال الإسرائيلي ، ورفضها أيضا لاتفاقية ترسيم الحدود البحرية الذي تم بين قبرص و دولة الاحتلال الإسرائيلي، والتي تعتبرها تعديا واضحا على حدودها البحرية.[1]

[1] السعيد فراج، **مرجع سابق**، ص ص 118 – 143.

الخريطة رقم 3: المنطقة البحرية المتنازع عليها بين لبنان ودولة الاحتلال الإسرائيلي والبلوك رقم 9 التي تدعي دولة الاحتلال الإسرائيلي أنه تابع لها.

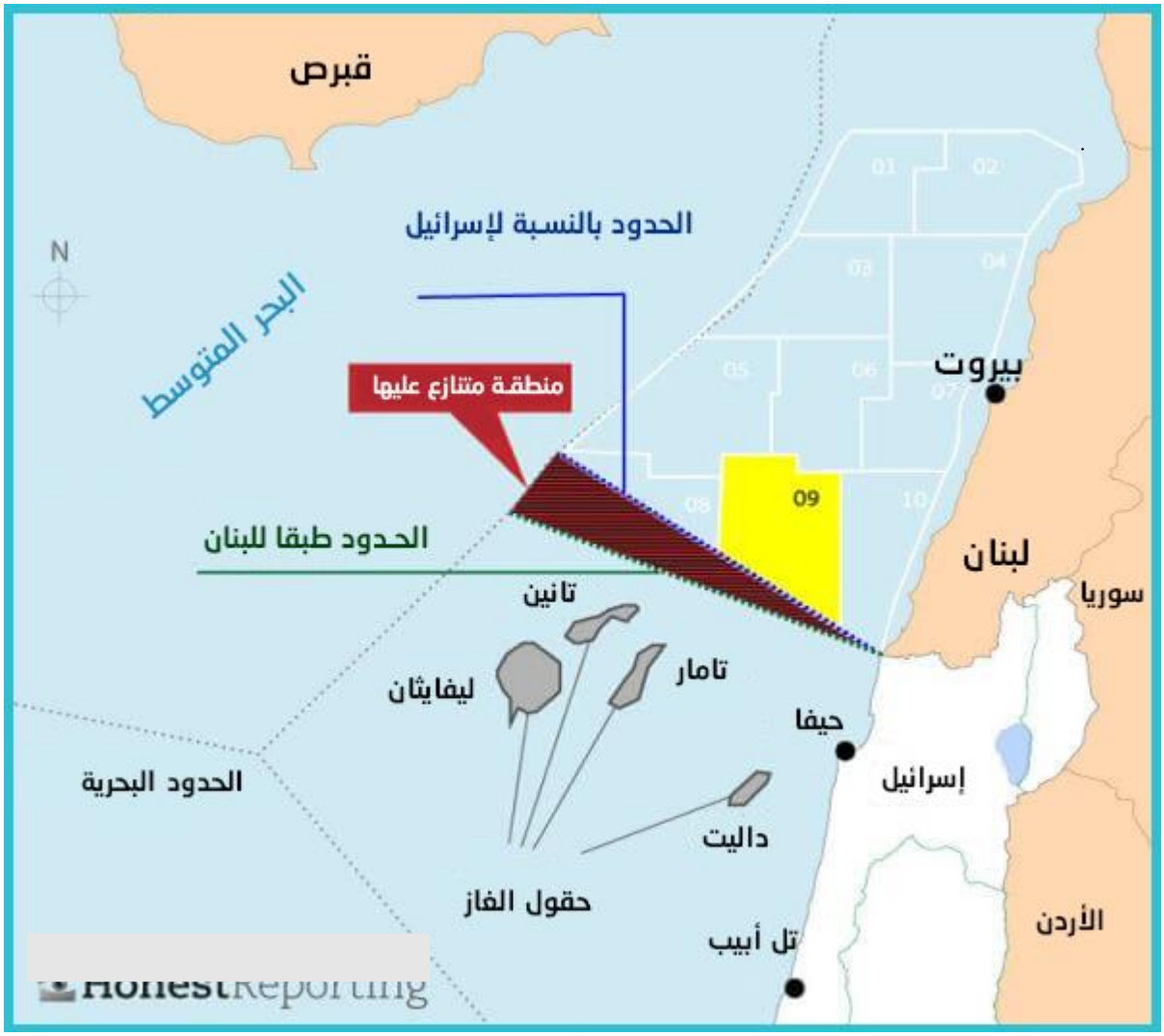

المصدر: خريطة معدلة من طرف الباحث، زينب شومان، المفاوضات غير المباشرة بين لبنان والإسرائيل دخلت في طريق مسدود، موقع شرق برس، جانفي 2022، https://2u.pw/LsddH

ان الصراع بينهم له طبيعتين الأولى هي عدم ترسيم الحدود البحرية بينهم، وأما الثاني وجود حقول الغاز المكتشفة في المنطقة الاقتصادية الخالصة للطرفين، ويرجع اساس هذا الصراع الى الأطماع الإسرائيلية بثروات لبنان، والذي يمس بشكل واضح سيادة لبنان على منطقتها البحرية.

برز الصراع الحدود البحرية بينهم، عقب تقديم لبنان للأمم المتحدة سنة 2010 خرائط بحرية تضمن رؤيتها للخط الجنوبي لمياهها الاقتصادية حسب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام 1982م، مطالبتا التأكيد على ذلك لضمان ملكيتها الكاملة على منطقتها التي تنصها الاتفاقية، وهو ما اعترضت عليه دولة الاحتلال الإسرائيلي ، وذلك بعد إجراء وزارة البنى التحتية فحوصا للصيغة اللبنانية لترسيم حدودها البحرية مع دولة الاحتلال الإسرائيلي ، وبينت الفحوصات وجود حرج على المصلحة الاقتصادية الإسرائيلية، حيث ان المنطق المحددة من طرف لبنان تحتوي على آبار نفط وغاز ذات طاقة إنتاجية بقيمة مليارات الدولارات، هذا ما أدى برئيس وزراء دولة الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الى الاعتراض، واعتبار الخط الحدودي مع دولة الاحتلال الإسرائيلي المقدم من الخرائط اللبنانية، يتناقض مع الخط الذي تقترحه دولة الاحتلال الإسرائيلي، ويتناقض أيضا مع الخط الحدودي الذي تضمنته الاتفاقية، البحرية التي وقتعها دولة الاحتلال الإسرائيلي مع قبرص، وبل وحتى مع اتفاقية لبنان مع قبرص سنة 2007م. هذاما دفع دولة الاحتلال الإسرائيلي إلى تقديم خرائط إلى الأمم المتحدة سنة 2011م، تتضمن رؤيتها لحدودها الشمالية مع لبنان، ولكن هذه الخراط في تجاوز واضح للحقوق اللبنانية وتعديا صارخا على مياهها الإقليمية، وهذا ما أكدته لبنان حيث ان هذا الترسيم من طرف دولة الاحتلال الإسرائيلي يجعلها تقضم مساحة تزيد على 850 كلم مربع من منطقة لبنان البحرية.[1]

هنا يمكننا القول أن النقطة الأساسية للنزاع بينهم ترجع لمطالبة دولة الاحتلال الإسرائيلي بأن تكون الحدود البحرية بينها وبين لبنان عمودية على الميل العام للخط الساحلي اللبناني وهي (النقطة 1 في ترسيم الحدود اللبنانية القبرصية)، وفي هذه الحال سوف يخسر لبنان 850 كلم مربع من مياهه لصالح دولة الاحتلال الإسرائيلي في حين أن الرأي اللبناني مختلف ويقول بأن الحدود ترسم خطا متعامدا على الخط الساحلي عند رأس الناقورة (النقطة 23 في ترسيم الحدود اللبنانية القبرصية) وهكذا ترجع 850 كلم مربع إلى لبنان، وأما الصراع على الغاز بينهم كان ذلك بعد اكتشاف حقل لفياثان الذي يعتبر أهم الاكتشافات في حوض الشرقي للمتوسط، ويعد مشكلة كبيرة بين الدولتين لبنان و دولة الاحتلال الإسرائيلي حيث يعتبر لبنان أن جزءا من

[1] عبد العزيز المنصور، "الصراع على النفط والغاز في الحوض الشرقي للبحر المتوسط"، **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، م 35، ع 7، سنة 2013، ص ص 165 – 186.

الحقل يقع في مياهه الإقليمية ومنطقته الاقتصادية الخالصة، وفي حين ترفض دولة الاحتلال الإسرائيلي هذه الأقاويل جملةً وتفصلاً، وأنها لن تستغني شبر واحد من هذا الحقل، وعليه يمكن القول المشكلة بينهم هي حول تحديد المنطقة الاقتصادية لكل طرف، ولتحديد ذلك وجب الرجوع إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، والتي أعطت لكل دول معترف بها من قبل الأمم المتحدة مساحة مائية تمتد حتى 12 ميلا بحريا بدأ من حدود اليابسة، والمنطقة الاقتصادية التي تمنح الدولة فيها حقوق خاصة بالثروات الموجودة في البحار والتي حددتها الاتفاقية الثالثة للأنن المتحدة لقانون البحار الساري المفعول منذ 1994، حيث تمنح 200 ميلا بحريا للمنطقة الاقتصادية الخالصة ويفترض أن تسبق الإعلان الرسمي لهذه المنطقة من قبل أي دولة إبلاغ الدول الأخرى التي لها مها حدود بحرية مائية عن أمر المنطقة وهذا يؤدي إلى اتفاقية ترسيم الحدود بينهم، وهذا ما لم تفعله دولة الاحتلال الإسرائيلي عندما قامت بترسيم الحدود البحرية مع قبرص، ضاربة كل القوانين البحرية الدولية عرض الحائط والتي لا تعترف بها أصلا، ذلك ألحق الضرر بلبنان، وحاولت قبرص التوسط بينهم من أجل ترسيم الحدود البحرية، وذللك لأنها تسعى إلى جلب المستثمرين لتعزيز مشاريع الاستكشافات المشتركة بين البلدان الثلاثة، وخاصة وأنها قامت بترسيم الحدود مع كليهما.[1]

ربما تكون المشكلة هي ترسيم الحدود البحرية ومشكلة حقول الغاز خاصة حقلي لفياثان و تمار، ولكن الصراع بينهم له أبعاد مختلفة وأكبرها هو البعد الديني فلبنان غير معترفة بدولة الاحتلال الإسرائيلي وتعتبر مكانها وجود دول فلسطين، والتاريخ الحربي اللبناني ضد دولة الاحتلال الإسرائيلي كبير، كان آخرها سنة 2006م ولا زالت المناوشات والتحرشات الإسرائيلية ضد لبنان وتهديد حزب الله، وربما الصراع على الغاز والترسيم الحدود البحرية خاصة هو وجه جديد للصراع بينهم وذلك بعد تصريح جبران باسيل وزير الطاقة اللبناني وقال "ان لبنان عازم على الدفاع عن موارد النفط والغاز في المنطقة الاقتصادية الخالصة، خاصة أننا ملتزمون بقانون البحار، وإذا كانت دولة الاحتلال الإسرائيلي تنتهك القانون فأنها يوف تدفع الثمن".[2]

[1] المنصور، **المرجع نفسه**، ص ص 165 – 186.

[2] عباس هادي، **مرجع سابق**، ص 104-105

رغم كل هذه التصريحات والمناوشات قبل يكون من وجهة نظر المنطقة والمصالح ان يتم التعاون بين البلدين وذلك لما تمر به لبنان من أزمات اقتصادية وصعوبة المعيشة، ولكن هل تنتصر المصلحة أم أن العقائد الدينية والتاريخ الحربي بينهم سيجعلنا نشاهد أحد وجوه الصراع الجديدة بين دولة الاحتلال الإسرائيلي ولبنان هذا ما سوف تكشفه الأيام.

2. الصراع التركي القبرص اليوناني:

يعد هذا الصراع الأكثر تشعبا في المنطقة حيث تتداخل فيه أربع جهات رئيسية، وهي تركيا وقبرص التركية واليونان وقبرص اليونانية، حيث أن جزيرة قبرص تنقسم على شطرين منذ 1974، هما قبرص اليونانية وهي معترف بها من طرف الأمم المتحدة وعضو في الاتحاد الأوروبي، أما الشطر الثاني وهي قبرص التركية التي لا يعترف بها سوى تركيا، فالصراع بين جهات الأربعة هو صراع تاريخي وأيضا ديني قبل أن تأتي اكتشافات الغاز في السواحل القبرصية والتي أججت الصراع وزادت من حدته وأهميته للقوى العالمية. مما قد يجعل حل صعب المنال.

بدأ هذا الخلاف وذلك بعد أن اتخذت قبرص اليونانية قرارات أحادية الجانب لترسيم حدودها البحرية عبر اتفاقيات مع كل من مصر ولبنان و دولة الاحتلال الإسرائيلي ، وهذا بغيت استغلال الثروات داخل هذه الحدود، وخاصة بعد اكتشافات الغاز في شرق المتوسط قبالة السواحل القبرصية اليونانية، ما سمح لها بالتنقيب على الغاز في المنطقة الاقتصادية الخالصة الخاصة بها والتي حددتها من خلال تلك الاتفاقيات، ذلك ما أثار حفيظة تركيا وقبرص التركية واعتبرتا تلك الاتفاقيات تعدي واضح على حقوقها الاقتصادية في شرق المتوسط وحدودها المائية خاصة المنطقة الاقتصادية الخالصة التركية، واعتبرت ترسيم المناطق خاصة لتنقيب عن الغاز بمعزل عن إرادة القبارصة الأتراك هو ما يعد انتهاك واضح على حقوقهم، حيث ترى تركيا ضرورة التوصل إلى تسوية سياسية شاملة بين القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين قبل الشروع في استغلال ثروات الغاز في المنطقة.[1]

ارتبط الصراع التركي اليوناني حول الغاز ارتباطا لصيقا بالصراع التركي القبرصي، فتركيا ذهب للحفر في منطقتها الاقتصادية والمياه الإقليمية لقبرصية التركية بعد أن قامت باتفاقية ترسيم الحدود البحرية مع هذه الأخيرة في 2011، كان ذلك ردا على عمليات قبرص في ترسيم

[1] حسين باكير، **مرجع سابق**، ص ص 1 – 16.

حدودها مع دول المنطقة والتنقيب على الغاز، وتعتبر تركيا ان المنطقة الاقتصادية الخالصة التي حددتها قبرص اليونانية لوحدها دون اتفاق مع قبرص التركية هي تتداخل مع الجرف القاري التركي، فيما يكم الصراع التركي اليوناني حول تحديد المياه الإقليمية في بحر إيجة، وما يرتبط به من تحديد الجرف القاري بين تركيا واليونان، إضافة إلى دخول ملف القضية القبرصية لصراع بينهم، وتدعي اليونان أن الجرف القاري التركي يدخل في حيز المنطقة الاقتصادية اليونانية والذي يتمثل في مسافة 200 ميل وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982، والتي لم توقع عليه تركيا، حيث تعترض تركيا على المنطقة الاقتصادية الخالصة ليونان والتي تضم جزيرة كاستيلويزو بالقرب من شواطئ تركيا ولكن هي تابعة ليونان هذا بعد سقوط الإمبراطورية العثمانية واتفاقية لوزان الثانية، تم منح الجزر التركية ليونان ومن ضمنها جزيرة كاستيلويزو. هذا ما توضحه الخريط رقم 4، والخريطة رقم 5.[1]

الخريطة رقم 4: تقسيم المناطق الاقتصادية الخالصة لكل من تركيا واليونان

المصدر: المصدر: خريطة معدلة من موقع مجلة الاقتصاد والأعمال، ياسر هلال، مذكرة التفاهم التركية الليبية، جولة رابحة في حرب خاسرة.

https://www.iktissadonline.com/node/5445

[1] علي كيطان، **مرجع سابق**، ص ص 273 – 304.

توضح الخريطة رقم 4، التقسيم الذي تعتمده اليونان في تحديد منطقتها الاقتصادية الخالصة، وبطبيعة الحال هذا يحدد المنطقة الاقتصادية الخالصة لتركيا، ترى تركيا أنه إجحاف في حقها حيث أنها تعتمد في ترسيم حدودها عبر مفهوم الجرف القاري لا على المنطقة الاقتصادية الخالصة، وتعتبرها امتداد للجرف القاري الذي في اعتبارها يربطها مع ليبيا بشكل مباشر ما ساعدها على جعل هذا الأمر ورقة ضغط على أوروبا وقبرص اليونانية واليونان، نرى كيف ساهم ترسيم الحدود تركيا مع ليبيا في زيادة المنطقة الاقتصادية الخالصة الخاصة بها وهذا ما جعل جزيرة كاستيلوريزو/ مايس تابع لها حسب اعتبارها، نرى هذا في الخريطة رقم 5.

الخريطة رقم 5: المنطقة الاقتصادية الخالصة التركية في حال اعتبار جزيرة كاستيلوريزو/ مايس تحت السيادة التركية.

المصدر: خريطة معدلة من موقع مجلة الاقتصاد والأعمال، ياسر هلال، مذكرة التفاهم التركية الليبية، جولة رابحة في حرب خاسرة. https://www.iktissadonline.com/node/5445

وفي القضية القبرصية فقد ذهب الأمر بعيدا وصولا إلى تهديد تركيا لقبرص اليونانية، كان هذا التهديد بوقف عمليات التنقيب عن الغاز في المياه الإقليمية القبرصية اليونانية، وردت قبرص على ذلك بإبرام اتفاقية مع شركة شل (Shell) للتنقيب عن الغاز في مياهها الإقليمية،

وكان رد تركيا أنها لن تسمح بمرور الغاز الإسرائيلي عبر شبكة الأنابيب التي تمر على أراضيها وصولا للأراضي الأوروبية، ولكن ما زاد استفزاز تركيا هي قيام قبرص اليونانية بطرح الجولة الثانية من المنصات التنقيب على الغاز والبترول في سواحلها في سنة 2012، وكان الجولة الأولى في بداية 2012، كانت جولة المناقصات الثانية هي الدافع الرئيسي في منح قبرص التركية لتركيا امتياز للشركة التركية (TAPO)، التنقيب على الموارد الهيدروكربونية في شمال قبرص، هذا ما جعلها تتداخل في مع البلوكات (1-4-5-6-7) كما هو موضح في الخريطة رقم (6)، والتي هي تابعة لقبرص اليونانية، وكما أنها أيضا تتداخل مع منطقة تابعة لجزيرة رودس اليونانية. وبالفعل بدأت تركيا عمليات الحفر، وحدثت أزمة بين شركة إيني وشركة تركيا في سنة 2018 حول البلوك 6 بعد أن أعلنت إيني أنها ستقوم بحفر بئرين جديدين في المياه القبرصية، دفع تركيا إلى القيام بمناورات عسكرية في كافة المياه لجنوب قبرص حتى 10 مارس 2018، وترسيم الحدود مع ليبيا لمنع نقل الغاز والبترول إلى أوروبا بدون موافقة تركيا.[1]

[1] عبده، **مرجع سابق**، ص ص 77، 120.

الخريطة رقم 6: الصراع التركي القبرصي اليوناني حول البلوكات 1، 4، 5، 6، 7،

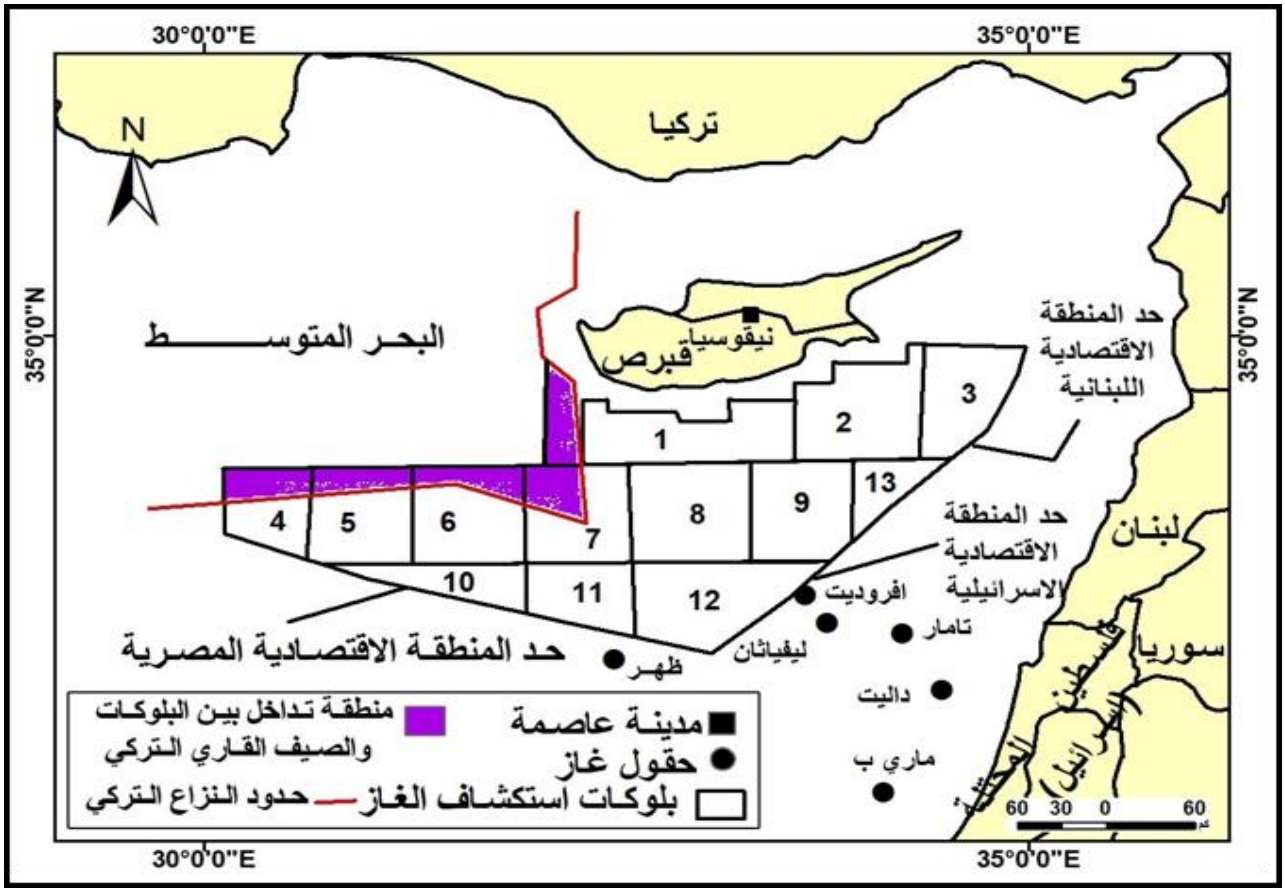

المصدر: سعيد عبده، مستقبل خريطة الغاز الطبيعي المكتشف في منطقة شرق البحر المتوسط، مجلة المجمع العلمي المصري، م94، ع1، (2019)، ص ص 77، 120.

وعليه يمكن القول إن مآل الصراع التركي اليوناني القبرصي، حول عمليات الاستكشاف الغاز في المنطقة في الحوض الشرقي للمتوسط مفتوح على عدة احتمالات واستخدمت فيه عدة سياسات واستراتيجية مختلف لكل طرف، وظهور دور القوى العالمية في استمرار حدة الصراع بين الأطراف المنطقة، وهذا ما سوف نراه في المطلب الثاني من هذا المبحث.

المطلب الثاني: التنافس بين القوى العالمية على الغاز في شرق المتوسط

لم تقتصر تداعيات اكتشافات الغاز والنفط في حوض شرق المتوسط على بلدان المنطقة فحسب، بل امتدت الى القوى العالمية خاصة وأنها تسعى كل منها لريادة العالم، إضافة إلى أن المنطقة تمثل جزء كبير من الشرق الأوسط، وتنخرط القوى العالمية في الكثير من القضايا المرتبطة في المنطقة عبر مواقف سياسية أو علاقات اقتصادية، وصولا الى مشاركة شركاتها في عملية التنقيب وانتهاء باعتمادها

على القوى العسكرية في المنطقة لكي تضمن تأمين مصالحها وهذه القوى هي الاتحاد الأوروبي، رسيا، الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، فالاتحاد الأوروبي يسعى لتأمين حاجياته من الطاقة نتيجة قصور شديد لهذه المادة، حيث يعتبر تابع طاقويا إلى روسيا الممول الرئيسي للاتحاد الأوروبي في مادة الغاز الأساسية لهم، وروسيا هي أيضا تتنافس بدورها في المنطقة مع الولايات المتحدة الأمريكية حول توسيع دائرة نفوذهم في تلك المنطقة التي تعج بالصراعات، والمصالح المتضاربة بين دول المنطقة، ولا تخلو المنطقة من الوجود الصيني التي تسعى بدورها للاستفادة من الصراع الموجود في المنطقة، هذا ما سوف نقدمه في يلي:

1. الاتحاد الأوروبي:

ان الاتحاد الأوروبي يعد من كبار مستهلكي النفط والغاز على مستوى العالم، ومشكلتهم الرئيسية تكمن انه يعتمد بشكل أساسي على الغاز الذي يستورد من روسيا وهذا ما يعني أن دول الاتحاد الأوروبي تقع تحت رحمة روسيا من النواحي السياسية والاقتصادية والأمنية، ولذلك يسعى دائما الاتحاد الأوروبي لتنويع وارداته من الطاقة بشكل كبير، ولكن بعد الاكتشافات الضخمة لغاز في شرق المتوسط خاصة ان هذه الاكتشافات كانت في دول حليفة للاتحاد الأوروبي، هذه الاكتشافات قد تم بالنسبة للاتحاد الأوروبي مناسبة ذهبية لتلبية احتجاجاتها الهائلة من الغاز الطبيعي في السنوات القادمة، خاصة وأن الاكتشافات شرق المتوسط ضخمة وهي على قرب جغرافي منها، إضافةً الى مشاركة العديد من شركات البحث والتنقيب عن الغاز والنفط التابعة للاتحاد الأوروبي.

ترجمت جهود الاتحاد الأوروبي بسياسة الجوار الأوروبية بغيت تحقيق الاستقرار الجيوسياسي والتنمية الاقتصادية في دول منطقة شرق المتوسط (التي تعرف بأنها ضمن دول الجوار الجنوبي)، باعتبار أن هذا يمثل أولوية متقدمة على أجندة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، وذلك في ظل التعديلات الأخيرة التي تم إدخالها على سياسة الجوار الأوروبية (ENP)، في سنة 2015، نتج عن ذلك اعتبار منطقة شرق المتوسط نقطة ساخنة رئيسية للاتحاد الأوروبي، تزامن مع تصاعد

ازمة المهاجرين إلى أوروبا، ومثلت اكتشافات الغاز في شرق المتوسط أحد اهداف السياسة الخارجية الأوروبية، ما دفعها لدخول الصراع في المنطقة في مواجهة كل من روسيا وتركيا.[1]

يعد موقف الاتحاد الأوروبي من الصراع الحاصل في شرق المتوسط منحاز بشكل واضح الى الجانب القبرصي اليوناني والجانب الإسرائيلي ضد تركيا، رغم اعتبار هذه الأخيرة أن هذا الانحياز الذي يقوم به الاتحاد الأوروبي يعد انتهاك للعديد من القواعد والقوانين والأعراف الدولية، فضلا على انه يتناقض مع جهود إيجاد حلول لتوحيد جزيرة قبرص بل الاتحاد يعمل على عدم توحيدها عبر الضغط على تركيا ودعوتها للانسحاب الكلي من قبرص التركية، ان موقف الاتحاد الأوروبي يسعى الى تحجيم الدور التركي في المنطقة، خاصة مع وجود علاقات متوترة بين الجانب التركي والجانب الفرنسي الذي يعتبر الموجه للاتحاد الأوروبي.

2. روسيا:

يشغل شرق المتوسط أهمية كبيرة في التفكير الاستراتيجي الروسي، باعتباره مجالا حيويا للمصالح الروسية، وتعمل الاستراتيجية الروسية على التدخل من الخارج في المنطقة وذلك بسبب موقعها الجغرافي، حيث تتخذ روسيا خطوات عسكرية وتجارية من أجل تحقيق هدفها عبر التحكم بمعابر الشرق الأوسط عن طريق اسطولها الكبير المتواجد في البحر الأسود إلى البحر الأبيض المتوسط من خلال سوريا. وهكذا تصبح الاستراتيجية الروسية في شرق المتوسط هي خليط من المصالح السياسية الجيوسياسية والطاقة.

ان أساس تواجد روسيا في شرق المتوسط هو منع الناتو والولايات المتحدة الأمريكية من التمدد وتوسيع حدودها بإضافة الحفاظ على استراتيجية القوى العظمى لروسيا، حيث تسعى روسيا في المقام الأول لتثبيت تواجدها الجيوسياسي في منطقة شرق المتوسط، واحكام السيطرة على النفط والغاز السوري لضمان الهيمنة على امدادات الغاز والنفط المتجهة نحو أوروبا، وأما الهدف الثاني والذي تسعى لتحقيقه في شرق المتوسط هو احداث فصل بين أعضاء الناتو وذلك عبر التقارب الجيواستراتيجي بينها وبين تركيا، ذلك أدى إلى اضعاف دور ونفوذ الولايات المتحدة وأوروبا خاصة في

[1] أحمد قنديل، الاتحاد الأوروبي وغاز شرق المتوسط.. المصالح والسياسات وأفاق المستقبل، **مجلة السياسة الدولية**،ع 213، (جويلية 2018)، ص ص 1 – 252.

سوريا والتي تعتبر ذات سواحل طويلة وحدود كبيرة مع كل من لبنان وتركيا قبرص، وما يثبت الاستراتيجية الروسية هو تواجدها في ميناء طرطوس البحري المطل على البحر المتوسط ما هو الا تكريس للصراع الدائر للسيطرة على النفط والغاز الذي اكتشف حديثا في المنطقة، خصوصا السيطرة على خطي السيل الشمالي والجنوبي واللذان يزودان أوروبا ب40بالمئة من احتياجاتها من الغاز، هذا ما يعكس رغبة روسيا في فرض سطرتها على غاز شرق المتوسط، خاصة وان سوريا لم توقع حتى الآن أي اتفاقية لترسيم حدودها البحرية مع دول المنطقة، واعتبار مشروع نقل الغاز من دولة الاحتلال الإسرائيلي الى أوروبا عبر مشروع خط ميد إست هو تهديد واضح لمصالحها في أوروبا، فهي مستعدة لخوض حرب من اجل استمرار نفوذها وسيطرتها في ظل الحفاظ على مصالحها الحيوية في المنطقة،

فأولوية موسكو هي المحافظة على موقعها لسوق الغاز وعلى حصتها في هذه السوف، هذا ما يساعدها في إبقاء الاتحاد الأوروبي كرهينة لديها هذا ما شهدناه في حرب روسيا على أوكرانيا، حيث ظهر الاتحاد الأوروبي في موقف حرج وضعيف أمام العالم نتيجة التبعية الغازية لروسيا، ولهذا تسعى روسيا لمنع وجود أي منافس جديد لها قد يدمر مصالحها في أوروبا، خاصة وان منطقة شرق المتوسط قريبة جدا من أوروبا، ولهذا انخرطت روسيا في لعبت شرق المتوسط عبر عدة مستويات وهي:

- توقيع شركات التنقيب عن الغاز الروسية غازبروم عبر عقود مع لبنان.
- تمويل المشاريع القائمة من خلال شراكة مع قبرص واليونان.
- وجود عسكري واتفاقات ثنائية، كما هو الحال مع سوريا.
- الحصول على حصص في مشاريع قائمة، كما هو الحال مع مصر.[1]

ربما تصبح روسيا مستقبلا هي بمثابة بيضة القبان أي انها هي من سيرجح الكفة لأي من الأطراف المتخاصمة في المنطقة، لا سيما فيما يتعلق بالخلاف بين تركيا وقبرص اليونانية واليونان من جهة، والخلاف الإسرائيلي اللبناني من جهة أخرى.

[1] حسين باكير، **مرجع سابق**، ص ص 1 – 16.

3. الولايات المتحدة الأمريكية:

ان منطقة شرق المتوسط ذات أهمية جيواستراتيجية كبيرة وتاريخية تحتل مكانة بارزة وكبيرة في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية، حيث لعبت المنطقة دور فعال في سياق ونمط الحرب الباردة بين الولايات المتحدة واتحاد سوفيتي، باعتبارها ميدان للمواجهة بين الدولتين وذلك بسبب موقعها الجغرافي المميز، ولكن بعد نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي، قل الاهتمام الأمريكي بالمنطقة وتراجع، الا ان التطورات الأخيرة على المستويين الإقليمي والدولي بظهور اكتشافات جديدة لمواد الهيدروكربونية في سواحل شرق المتوسط، دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى العودة الى المنطقة وبقوة وذلك لتكون جزء من هذه التفاعلات والتوازنات الإقليمية والدولية، وفصلا عن ذلك هو تأكيدها على دورها الدولي والحفاظ على مصالحها الاقتصادية وحلفائها في المنطقة، حيث ان تعزيز الحظور الأمريكي في شرق المتوسط يرتبط بعنصرين رئيسين في الاستراتيجية الأمريكية الخاصة:

1- تنفيذ عمليات مراقبة دائمة للتطورات الحاصلة في شرق المتوسط
2- العمل على تعزيز قدرتها الاستطلاعية والهجومية في الدول المطلة على شرق المتوسط بشكل خاص والبحر الأبيض المتوسط بشكل عام، وذلك عبر إقامة شبكة من القواعد العسكرية تمهيدا للهيمنة على مياهها.[1]

ان الوجود امريكي في المنطقة ترجمته وجود شركاتها للتنقيب عن الغاز والنفط، وذلك عبر علاقاتها مع دول المنطقة، رغم أن الموقف الأمريكي هو داعم ومنحاز لجانب دولة الاحتلال الإسرائيلي، فالوجود الروسي والصيني في المنطقة هو ما يستدعي وجود امريكي تحت الصراع حول الهيمنة على العالم ومن تكون القوى العالمية المسيطرة، ذهبت الولايات المتحدة الأمريكية في ترجمة وجودها عبر تسهيل الوساطة بين لبنان و دولة الاحتلال الإسرائيلي حول الصراع القائم بينهم، واما الدور الأخر الذي أدته والذي يتناقض مع الأول، فهو إصدار قانون (شراكة الأمن والطاقة شرق البحر المتوسط لعام 2019)، الذي يؤسس لدور أقوى وأكبر لواشنطن في مسألة شرق البحر المتوسط، ويعكس انحياز واضح ضد تركيا.[2]

[1] علي كيطان، **مرجع سابق**، ص ص 1 – 16.

[2] حسين باكير، **مرجع سابق**، ص ص 1 – 16.

ان هذا كله ربما لا يمثل الاستراتيجية الأمريكية الحقيقة، والتي سيكشفها المستقبل، فان الاستراتيجية الأمريكية والتي أصبحت بفضلها تسمى أمريكا العالم، هذا يؤكد اننا امام صراع حقيقي بين أمريكا وروسيا بدرجة كبيرة وتواجد الصين بدرجة متوسطة، إضافة إلى تواجد الاتحاد الأوروبي الذي يفرضه الموقع الجغرافي، ونتيجة الصراع بينهم هي من ستحدد نتيجة الصراع بين دول منطقة شرق المتوسط.

4. الصين:

ان الصين تعتبر هي الأقل القوى العظمى اهتماما وتدخلا في الصراع الموجود في شرق المتوسط، وذلك بسبب البعد الجغرافي عن المنطقة، حيث ان القوى الأوروبية من جهة والولايات المتحدة من جهة أخرى، إضافة ان المنطقة تعتبر فضاء روسي، يجعل كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يتخوف من زيادة تنامي الاهتمام الصيني بالتواجد في الموانئ على شرق المتوسط، فهي تمتلك حصص في موانئ (بيرايوس) اليونانية، وفي حيف الواقعة بدولة الاحتلال الإسرائيلي.

تزامن هذا التخوف الأوروبي الأمريكي، إطلاق آلية (16+1) وهي اتفاقية تجارية أقامتها الصين مع 16 دولة من دول وسط وشرق أوروبا في 2012/4/16، وذلك من أجل تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي بين الطرفين في أطار مبادرة الحزام والطريق، وهذا في ظاهره ولكن في باطنه تهدف الصين الى الوصول للمنطقة الأوروبية ودول المتوسط لكي تكون لها حصة اقتصادية معها، هذا يعني انه من المتوقع ان تتوجه الصين نحو شرق المتوسط من أجل الدفاع وحماية مصالحها التجارية، خاصة وان إقامة حرب في المتوسط يضر بتجارتها واقتصادها بشكل مباشر وكبير، مما يهدد سيطرتها الاقتصادية على العالم، وأيضا مع إمكانية عقد وابرام شركات جديدة في مجال الطاقة مع دول شرق المتوسط فهذه هي استراتيجيتها.[1]

ان المنطقة تمثل أهمية كبيرة بالنسبة الى الاقتصاد الصيني، لأنها تشكل مفترق الطرق للقارات الثلاثة في العالم، وتعتبر مركزا استراتيجيا ولوجستيا ومحورا لتجارة الصادرات الصينية والوصول الى أسواق أوروبا وأفريقيا،

[1] علي كيطان، **مرجع سابق**، ص ص 273 – 304.

خلاصة الفصل الأول:

ان اكتشافات منطقة شرق المتوسط من النفط والغاز خاصة، جعلت المنطقة في حالة كبيرة من الصراع، حيث أصبحت العلاقات بين الدول تشهد نوع من الأزمات وتحالفات بين بعض الدول، وذلك نتيجة الأعين الكثيرة المصوبة نحو هذه الاكتشافات وخاصة تدخل القوى العالمية في المنطقة ومن نستنتج ما يلي:

انتقلت منطقة شرق المتوسط من كونها منطقة تجارية عبر نقل الغاز والنفط نحو أوروبا، إلى كونها منطقة تنتج الغاز وتصدره من خلال الاكتشافات الغاز في دولة الاحتلال الإسرائيلي وقبرص ومصر، ولتصبح منطقة نقل وإنتاج وتصدير وأيضا منافس قوي للمصدري الغاز كروسيا وقطر والجزائر.

هذه الاكتشافات جعلت المنطقة تصبح في حالة أزمة حيث هناك صراعات بدأت في الظهور منها من كانت هادئة والبعد الطاقوي هو من أججها، ومنها من هو جديد كصراع المصري التركي، وموقف القوى العالمية يمثل الجهتين، ومنه نرى تقارب في وجهات النظر بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وفي مواجهة روسيا التي تفضل الانحياز لمصالحها مهما كانت الجهة التي تربطها بها.

نلاحظ ان اكتشاف مصادر الطاقة في شرق المتوسط يؤثر في مصالح القوى الكبرى، ويؤدي إلى تأجيج الصراع في المنطقة، اذ تسعى هذه القوى الى تعزيز نفوذها في المنطقة من خلال تأسيس وجود عسكري، او عن طريق شركاتها النفطية في الكشف والتنقيب عن الغاز الطبيعي.

الفصل الثاني: الصراع التركي اليوناني على الغاز في شرق المتوسط

تمهيد:

ان الصرع التركي اليوناني صراع معقد، ويعود إلى القرن ال11 عشر منذ أول تواجد عثماني في المناطق اليونانية، حتى ظهور الحروب الصليبية الأولى ومحاربة العثمانيين لها، وبعدها سقوطها في يد العثمانيين في القرن الخامس عشر بعد سقوط القسطنطينية، كان الصراع ديني بين الإسلام والمسيحية، غير أنه يتخذ عدة أبعاد منها البعد الجيوبوليتيكي، والذي من خلاله ساعدها في السيطرة التركية على كامل المتوسط، ومنذ ذلك الحين ظهر في هذا الصراع حروب كبيرة بينهم، نتج عنها الدولة اليونانية والتي حاربت العثمانية والأتراك فيما بعد، إلا أن الصراع ما لبث أن بدأ يهدأ ويدخل في مرحلة المفاوضات وحل القضايا، حتى ظهرت المادة التي تجلب معها الصراع أين ما حلت، ألا وهي النفط والغاز الطبيعي، وخاصة هذه الأخيرة التي تم إكتشاف كميات كبيرة منها في المنطقة سنة 2009م، أدى ذلك إلى تأجيج الصراع بين الأتراك واليونانيين من جديد حول المناطق البحرية والتي تتيح لهم التنقيب بشكل أكبر، ودخلت أحد المناطق التي تصارعوا حولها من قبل حيز الصراع الجديد، وكانت قبرص التي أكتشف فيها عدة حقول للغاز الطبيعي، فبين تركيا واليونان الدولتين اللتان يفتقدان المواد الطاقوية بشدة ويعدان من أكبر الدول استيراد لهذه المواد، كانت هذه الفرصة لا تعوض لكي يرفعوا التبعية الطاقوية، ولكن كان تصور كل منهما على الآخر، أن تستفيد إما تركيا أو اليونان، هذا ما ولد صراع بينهم، سنحاول شرح الصراع التاريخي والطاقوي بينهم من خلال مبحثين لهذه الفصل، مبحث حول الخلفية التاريخية لهذا الصراع، ومبحث حول السياسات التي استعملتها الدولتين في هذا الصراع.

المبحث الأول: الخلفية التاريخية للصراع التركي اليوناني حول الغاز في شرق المتوسط

اكتشافات الغاز الطبيعي في منطقة شرق المتوسط ولد عدة صراعات جديدة وقديمة متجددة، ولعل من أكبر الصراعات ف المنطقة هو الصراع التركي اليوناني، والذي كان موجدا قبل الاكتشافات الطاقوية، حيث كان مضمونه التوسع دولة على أخرى خاصة مع وجود العامل المساعد وهو اختلاف الدين بينهم، فرغم أن الغاز أعاد وأجج الصراع من جديد وبشكل مختلف حول من يحصل عليه، ولكنه يحمل في طياته وثناياه التاريخية أسباب تجعل البلدين لا يتجهان نحو السلم والتعاون في اكتشاف هذا الغاز والاستفادة منه، بل يذهب الى اتخاذ سياسات تضاربية بينهم، هذا ما نقدمه في المطلب الأول حول تاريخ الصراع بينهم والمطلب الثاني حول دور الغاز في عودة هذا الصراع.

المطلب الأول: البعد التاريخي للصراع التركي اليوناني

تعود جذور الصراع التركي اليوناني إلى عام 1071، وذلك قبل بداية العهد العثماني في العصور الوسطى، ترجمة ذلك عبر عدة محاولات من طرف الأتراك للسيطرة على المناطقة البيزنطية والتي كانت اليونان جزءا منها، تجلى ذلك في معركة ملاذ كرك بين البيزنطيين والذين ينتمي إليهم اليونانيين وبين السلاجقة الأتراك، انتهت المعركة بفوز العثمانيين ودخول محمد الفاتح للقسنطينة عام 1453م، ويمكننا تسمية هذه المرحلة بالأولى.[1]

أما المرحلة الثانية فهي ممتد لما يقارب ال400 سنة بين 1453م إلى 1821 حرب الاستقلال اليونانية، شهدت هذه المرحلة سيطرة عثمانية خالصة، حيث لم يسطر الأتراك على اليونان وفقط بل سيطرو على إيجة وجزيرة قبرص، رغم ذلك لم يمنع اليونانيين من أن يحتلوا موقعا متميزا في الدولة العثمانية، وكانوا يستوطنون منطقة المورة وجزر إيجة وتسياليا وكانوا منتشرون في كافة أنحاء البلاد، فمنذ 1453م اعتمد العثمانيون النظام الكنسي لحكم الرعايا المسيحيين، فكان اليونانيون هم القابضون على ناصية الحكم بين المسيحيين كونهم أرثوذكس وهم الأعلى قيمة في الدولة العثمانية، واتسمت تلك الفترة أي ما بين 1453 حتى 1821، بالتسامح الديني بحيث استطاع اليونانيين أو الورم كما أطلق عليهم أن يمارسوا دينهم المسيحي بكل حرية، وعاشوا في رخاء معيشي فظل الدولة العثمانية، حيث لم يجبروا على

[1] André Larané, 29 Mai 1453, Prise de Constantinople par les turcs, Herodote.net , 05/06/2022 - 11 :25
https://www.herodote.net/29_mai_1453-evenement-14530529.php

إتباع الدين الإسلامي دين الدولة، ومن ناحية تولي مناصب سياسية فقد استطاعوا أن يتولوا مناصب مهمة وأكبر الوظائف في حكومة الدولة، ولا سيما وظيفة سكرتير الباب العالي أو ترجمانه، وهي من الوظائف التي احتكروها لسنوات طويلة، وقائد الأسطول ووظيفة حاكم الأفلاق وحاكم البغدان، وأما تجاريا فقد بلغوا شأنا كبير إذ كانت مراكبهم واسطة الاتصال بين الدولة العثمانية وغيرها من الدول، كانوا محل حسد لدى سكان إنجلترا والنمسا وروسيا، وكان الفلاحون يتمتعون بنعمة يغبطهم عليها الكثير من أقرانهم في الدول السابقة، فقد كانوا يتمتعون بخيرة الأراضي ويحتفظون بملكيتها، ويتمتعون بشبه استقلال داخلي فيعينون الموظفين والقسيسين من بينهم فلم يربطهم بالسلطة العليا إلا دفع الجزية وهي صغيرة وتقديم عدد معين من البحارة للأسطول العثماني.[1]

لكن مع مطلع القرن التاسع عشر في 1821م، بدأت مرحلة جديدة ومرحلة استقلال اليونان، حيث قام إسكندر إبسلانتي أمير يوناني وهو الابن الأكبر لحاكم مولدافيا بالثورة ضد العثمانيين، غير أنه فشل في ثورته لعدة أسباب ومنها عدم حصوله على دعم الفلاحين في إمارتي الدانوب لأنه رفض إلغاء امتيازات النبلاء كونه أحدهم من أصل نبيل، وفشل في الحصول على تعاون أمير صربيا بالإضافة لقيامه بتشجيع المجازر الدينية بين المسلمين والمسحيين، والتي مات في إثرها الآلاف من المسلمين، هذا أدى إلى انصراف الجماهير من حوله، هكذا قضى الجيش العثماني على ثورته فاضطر الى اللجوء للنمسا وتوفى في روسيا في 1828، غير أن حملته كانت محفزا للثورة في اليونان، اذ لم تثبت الأمور حتى شعلت انتفاضة واسعة في المورة بدأها الثوار بالقيام بمذبحة عامة في حق الأتراك، لقيت دعما وتحريضا من قبل بريطانيا وروسيا وفرنسا، فكان الرد العثماني عليهم باتخاذ إجراءات صارمة فأعدمت عدد من المتعاونين مع الثورة، غير أن ذلك لم يرد الثورة في تحقيق عددا من الانتصارات واستولوا على عدد من المدن والمواقع المهمة في مقدمتها أثينا، وفي نفس السنة عقد الثوار مجلسا تمثيليا أعلن استقلال اليونان وأقر دستورا سنة 1822م نص على سيادة الشعب اليوناني والمساواة أمام القانون،[2] وأقر بمجلس تشريعي ينتخب

[1] بلال شكر الرشايده، الصراع التركي اليوناني في شرق المتوسط ودور الأطراف الإقليمية، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، م1، ع24، (العراق، 30 جوان 2021)، ص ص 370 – 395.

[2] André Larané, 25 mars 1821Les Grecs se soulèvent contre le sultan, Herodote.net, 05/06/2022 – 11 :26. https://www.herodote.net/25_mars_1821-evenement-18210325.php

سنويا ويتألف من نواب الأقاليم المختلفة، وبمجلس تنفيذي يمثل السلطة التنفيذية ويتألف من خمس أشخاص ويتمتع بصلاحية واسعة.[1]

فيما فشلت الدول العثمانية في إخماد الثورة اليونانية، إثر الضعف الذي كانت تعانيه من كل النواحي حيث خسرت العديد من أراضيها لصالح القوى المعادية لها، خاصة في مصر والجزائر، فاضطرت لطلب العون من محمد علي باشا والي مصر لإخمادها فكانت الحملة سنة 1825م، بقيادة إبراهيم باشا فحرر كريت أولا، فاستولى على مواقع اليونان الحصينة كأثينا، وكادت الثورة أن تنتهي لولا تدخل الحكومات الأوروبية مدفوعة بتأثير الرأي العام الأوروبي ومصالحها السياسية في المنطقة، إضافة إلى محاولة إضعاف الدولة العثمانية التي كانت تمثل لهم العدو الأول والأساسي، بعدها أقنعت بريطانيا روسيا بالتوسط معا بين الفريقين المتحاربين، كانت الفكرة على أساس استقلال اليونان ذاتيا في اتفاقية أفريل 1826م، عرضت بريطانيا على الدول بالانضمام لهذه الاتفاقية لم توافق عليها سوى فرنسا وروسيا، وتعاقدت الدول الثلاث على أن تستقل اليونان بإدارة شؤونها مع اعترافها بسيادة الدولة وبإجبار الأتراك واليونانيين على عقد هدنة ريثما الاتفاق، قابلت الدولة العثمانية هذه الاتفاقية بالرفض التام، مما جعل الحلفاء يسرعون إلى محاصرة القوات العثمانية وحدوث معركة نافرين في 20 أكتوبر 1827، والتي تحطم فيها الأسطول العثماني الجزائري والمصري، فأثار ذلك غضب السلطان مما أدى بإعلانه الجهاد ضد الممالك المسيحية وخصوصا روسيا، واتخذت روسيا ذلك الإعلان ذريعة لإعلانها الحرب على تركيا سنة 1828م، ووقع ما كانت تخشاه إنجلترا وفرنسا، ولهذا أسرعت الدولتين في حل الصراع، حيث أرسلت فرنسا جيشا للمورة لإجبار القوات المصرية على التخلي عنها أما إنجلترا فقد أوفدت أسطولا للإسكندرية لإرغام محمد علي باشا على الانسحاب.[2]

بعد أن استطاعت روسيا تطويق المدن المحصنة، والاستيلاء على أردنة، وذلك عقب رفض الصلح بين تركيا وروسيا، قبلت تركيا بعد ذلك الصلح فقررت معاهدة أردنة في سبتمبر عام 1829م، "**والتي نصت على أن تصبح ولايتي الأفلاق والبغدان مستقلتين في إدارتهما تحت حماية روسيا، وتتمتع الدول كافة بحرية التجارة داخل البحر الأسود وداخل المضايق، وان يقبل السلطان باستقلال اليونان**

[1] عوينة محمد، **الصراع التركي اليوناني في بحر إيه (1912م-1999م)**، مذكرة لنيل شهادة ماستر منشورة، (جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 2017-2018)، ص 34

[2] عوينة، **نفس المرجع**، ص ص، 35-37

استقلال داخلي على أن تمتد حدودها من خليج أرتو إلى قولا"[1] الدول رأت في مركز اليونان الذي تقرر على هذه القاعدة وسيلة لتدخل روسيا في شؤونها، وقررت في سنة 1831 بأن تكون اليونان مستقلة تامةً، وبعد ذلك وقع اول اتفاق بين اليونان وتركيا يقر بقيام مملكة اليونان المستقلة تحت الحماية الأوروبية، وذلك بعد أن وافق السلطان العثماني على التوقيع الاتفاق بتاريخ 21 جويلية 1832، عبر حضور ممثلي الدول الكبرى وسمي معاهدة القسطنطينية، وتم إقرار في المعاهدة حدود المملكة اليونانية مع السلطة العثمانية، ودفع للأتراك 40 مليون ليرة عثمانية كتعويض لهم عن خسارة الأراضي اليونانية، وبعدها بأربع سنوات تم انتخاب أول حاكم لليونان بعد أن خرج الجيش التركي المصري بشكل دائم وكامل من شبه جزيرة البيلوبونيز، وأعلن اليونانيون دولتهم.[2]

أما المرحلة الثالثة فقد بدأت مع حرب كريت، وهي جزيرة تابعة لدولة العثمانية يسكنها اليونانيون، فعلى الرغم من أن اتفاقية ترسيم الحدود كانت جيدة جدا بالنسبة لليونان، إلا أن ذلك لم يمنعها من مطالبتهم بأراضي جديدة في الدولة العثمانية، وبرزت تلك المحاولات جليا في محاولتها لضم جزيرة كريت وإقليم ابيروس بالكامل فضلا عن مقدونيا، وبدأ التركيز على جزيرة كريت وأخذت تعمل لإثارة سكان الجزيرة لإعلان تمردهم على الدولة العثمانية، رغم انهم كانوا يعيشون في حالة شبه دولة حيث أعطتهم الدولة العثمانية الحكم الذاتي المفتوح لصالح المسيحين، إلا انا هذا لم يكن كافي بل كان سعيهم للالتحاق باليونان والانضمام تحتها، وبدأ ذلك الأمر عبر تحرك سكان الجزيرة بمطالبتهم بوالي مسيحي على الرغم من كون نائبي الوالي من أهالي الجزيرة وذلك وفقا لامتيازات حصلت عليها الجزيرة في عام 1869، واستجاب السلطان العثماني لمطالبهم وعين لهم والي مسيحي، واثار هذا التعيين حفيظة المسلمين الذي ثاروا على هذا القرار مما أدى الى اصطدامات بينهم، ودعمت اليونان الجزيرة بالسلاح والمال وأعلنوا انضمام كريت لليونان وأن ملك اليونان مستعد لإرسال جيشه من أجل السيطرة على الجزيرة وهذا ما حدث في 15 فبراير، وحالت الدول الكبرى تدارك هذا الأمر وارسال قواتها واقترحت ألمانيا محاصرة اليونان لمنعها من بعث أسلحتها للجزيرة، فلم توافق فرنسا وبريطانيا على هذا المقترح، بل تقديم مذكرة احتجاج على اليونان وفقط، هذا ما أدى باليونان بأن تفهم أن الموقف الدولي موافق على حربها.[3]

[1] عوينة، **مرجع سابق**، ص 37.

[2] عوينة، **المرجع نفسه**، ص 37-38

[33] Britannica, Greece under Ottoman rule, 05/06/2022 – 11 :51, https://www.britannica.com/place/Greece/Greece-under-Ottoman-rule

هذا الأمر أدى الى اعتداءات يونانية كبيرة في الدولة العثمانية، فقررت الدولة العثمانية اعلان الحرب في 18 أبريل، وتمكن الجيش العثماني بإلحاق الهزائم المتتالية باليونانيين، فأدركوا أنهم لن يستطيعوا الصمود امام العثمانيين، مما أدى باستنجادهم بالقوى الدولية للضغط على الدولة العثمانية في إيقاف الحرب وتوقيع اتفاقية صلح، وبعد ضغط روسي وافق العثمانيين على الصلح وعلى الهدنة أيضا، وعقد في إسطنبول مؤتمر لصياغة بنود الصلح استمر ذلك أربعة أشهر، تمخض عنها معاهدة موقعة في 4 ديسمبر 1897، تضمنت انساح اليونانيين من المنطقة وارجاعها لليونان مع اجراء تعديلات بسيط على الحدود العثمانية، ودفع غرامة مالية من اليونان كغريمه حرب للعثمانيين وتعود جزيرة كريت لدول العثمانية، وبقاء القوة الدولية المشتركة من بريطانيا وروسيا وفرنسا فيها، بعدها تلاها شروع مسلمي الجزيرة في الهجرة وفي أعقاب هذا تم بالفعل ضم جزيرة كريت للحكم اليوناني.[1]

بعد ان خسر العثمانيون جزيرة كريت، ظهرت الحروب البلقانية ما بين 1912-1913، والتي هيمنة فيها اليونان بشكل واضح وتوسعت على حساب الأراضي العثمانية، حيث كان تركيز اليونان على الأراضي البلقانية، بسعيها لتحقيق ما يسمى اليونان الكبرى، ولكن خاسرتها الحرب الأخيرة مع العثمانيين جعلها تتجه نحو الدول البلقانية (صربيا، رومانيا، الجبل الأسود) وهي دول تكره العثمانية، وهدفها مشترك بطرد العثمانية من البلقان هذا ما قادهم الى عقد اتفاقيات ومعاهدات من أجل التعاون العسكري لطر العثمانيين من البلقان، في الوضع كان يشهد ثورة على حزب الاتحاد والترقي بسبب تزويرهم للانتخابات الألبانية، حيث قامت الولايات البلقانية بإرسال مذكرة تطالب العثمانية بتقديم إصلاحات وتعيين حكام أوروبيين لهم، وان يكون الامن الداخلي تحت اشارفهم وغيرها من الإصلاحات والا اعلنوا الحرب عليها من أجل تلك الإصلاحات، الا ان رغم المساعي العثمانية فقد أعلنت الحرب في 17 أكتوبر1912، حملوا العثمانية مسؤولية قيام الحرب من خلال استيلائها على السفن اليونانية وعلى المعدات الحربية التي كانت متوجهة لصربيا، وبدأت اليونان تجهز تلك الشعوب للانضمام لهم، واستطاعت الجيوش البلقانية إلحاق هزائم متتالية بالقوات العثمانية بسبب قتالها على عدة جبهات، خسر العثمانيون الكثير من الأراضي حتى لصالح إيطاليا لهذا اضطرت لطلب تدخل الدول الأوروبية من اجل عقد الهدنة وايقاف الحرب، فوافقت الدول البلقانية ولكن لم توافق اليونان على الهدنة واستمرت الحرب بسبب اطماعها، وهكذا حقق اليونان معظم ما كانوا يريدون، وبسبب ضغوطات الدول الأوروبية

[1] أكرم جمعة صالح، "مشروع الدول اليونان الكبرى 1830 – 1922"، **مجلة آداب الر افدين**، ع 84، (آذار 2021م)، ص ص 411 – 440.

دخلت في مفاوضات نتج عنها معاهدة لندن 17 ماي 1913م، وتضمنت عدة بنود أبرزها حصول اليونان على جزيرة كريت ومدينتي سالونيك وكافالا فضلا عن جزء من الأراضي المقدونية، وتقسيم سنجق بين بلغاريا والجبل الأسود، واستقلال ألبانيا، تتولى الدول الكبرى مسؤولية التوصل الى اتفاق نهائي بالنسبة لجزر بحر إيجة، ومنه خرجت تركيا من حرب البلقان خاسرة معظم أراضيها في مقدونيا وتراقيا، على عكس اليونان التي وسعت أراضيها وبذلك تضاعفت مساحتها وارتفع عدد سكانها.[1]

بوادر نهاية الدولة العثمانية مع معاهدة سيفر 10 أوت 1920م، تأخرت هذه المعاهدة بسبب الخلافات بين فرنسا وبريطانيا وبين إيطاليا واليونان على تقسيم أملاك الدولة العثمانية، حيث تنازلت عن جميع ما لديها في أوروبا لصالح اليونان، فيما عدا إسطنبول، وحصلت اليونان على جزر بحر إيجه وما تبقى من تراقيا، كما تنازلت عن كل حقوقها في البلاد العربية وقبرص لبريطانيا، واعترفت باستقلال أرمينيا، واستقلال ذاتي لكردستان، وانشاء نظام دولي لمضيقي البسفور والدردنيل، غير أن الشعب التركي رفض الاستسلام وحال دون أن تتمزق البلاد، فثار على الأوضاع التي جاءت بها هذه المعاهدة، فقاد مصطفى كمال أتاتورك حركة المقاومة ضد الحلفاء، تأتي بعدها اتفاقية لوزان الثانية 24 جويلية 1923م، فأقم حكومة مؤيدة من الاتراك في 24 أفريل 1920م، وأعلن انفصاله عن السلطان، وأعاد بناء الجيش التركي، وفاز على اليونانيين في 1921م، مما جعل فرنسا تتجه نحو الصلح، ولكن اليونانيين لم يستطيعوا احتلال ازمير وانسحبوا للساحل فدخل الأتراك وطردوهم، وهكذا اتجهوا نحو الصلح في لوزان 1923م ، بين دول الحلفاء وتركيا، بفضلها تمددت حدود تركيا الأوروبية إلى أبعد من أدرنة بقليل، اعتراف الحلفاء بملكية القسطنطينية للأتراك، وألغيت معاهدة سيفر، واحتفظت ببعض جزر الدردنيل وتنازلت عن جزر إيجه لإيطاليا واليونان، وعن قبرص لبريطانيا وجعل المضائق لها حرية التجارة العالمية، هذا الأمر مهد إلى إبرام اتفاقية السلام في باريس 10 فيفري 1947م، حيث كانت تتمة لاتفاقية لوزان، وفيها تنازلت إيطاليا لليونان عن جزرها في بحر إيجه. وعدم تسليحها وهذا ما خالفته فيما بعد.[2]

إن أهم مناطق الصراع بين تركيا واليونان كانت حول بحر إيجه وجزرها وقبرص، فلا يمكننا أن نشرح هذا الصراع بدون أن نذكر صراعهم على المنطقتين،

[1] جمعة صالح، **المرجع نفسه**، ص ص 411 – 440.

[2] عوينة، **المرجع السابق**، ص 44 - 48

بحر إيجه:

هو أحد أهم المناطق المتنازع عليها بين تركيا واليونان، وتعود تسميته لليونانية كما كان يطلق عليه بالتركية البحر الأناضولي، ومساحته 350كم مربع، وفيه ما يقارب 8000 جزيرة وتجمع صخري، وتعود سيطرة العثمانيين عليه منذ 1280م حتى 1923م في معاهدة لوزان الثانية خسرت سيطرتها على الجزيرة لصالح اليونان، وذلك بالرغم من قرب بعض الجزر من الساحل التركي، هذا ما أعطى الحق لليونان في توسيع جرفها القاري ورفضته التركيا، تتبع كل من تركيا واليونان نظام 6 ميل في تقسيم مياها الإقليمية، وحسب معاهدة لوزان الثانية كان تمديد الحدود ل3 ميل فقط، حتى 1936م تم زيادتها ل 6 ميل من طرف اليونان، فيما مددت تركيا مياها سنة 1964م ل 6 ميل.[1]

لكن وفقا لآخر قانون للبحار من طرف الأمم المتحدة سنة 1982م، والتي دخلت حيز التنفيذ في سنة 1994م، وتنص على أحقية الدول في توسيع مياهها إلى 12 ميل، وهذا ما وفقت عليه اليونان بتوقيعها للاتفاقية، فيما رفضت تركيا التوقيع عليها، حيث تعتبره سببا لتهديد بالحرب، وكان تبريرها أن موانئ النقل البحري التركية سيتطلب إذنا يونانيا هذا في حالة مددت اليونان مياهها الإقليمية ل12 ميل، فحسب تركيا فإن بحر إيجه نصف المنغلق لا يمكن تطبيق عليه قاعدة التوسعة بينما لليونان هو شبه منغلق لهذا يمكن تطبيق قاعدة تمديد البحر إلى 12 ميلا.[2]

فوفقا لاتفاقية باريس سنة 1947م بين إيطاليا واليونان، فالجزر الجزء الشرقي لبحر إيجه تبقى منزوعة السلاح ولا ينبغي استخدامها لأغراض عسكرية، ولكن هذا ما خالفته اليونان، هذه الجزر شهدت انتقالات كبيرة من ناحية امتلاكها فخلال الحرب الإيطالية العثمانية 1911-1912م، احتلت إيطاليا بعض الجزر لبحر إيجه، وبقيت إلى غاية لوزان الثانية للتحول لليونان، وما يتضح من خلالها أنها على نزاع بين تركيا واليونان وإيطاليا، فأسباب الصراع هي حول اختلاف كل من تركيا واليونان حول تفسير بعض المواد من اتفاقيتي لوزان الثانية وباريس، فهناك مواد فسرت أك كل الجزر الواقعة أبعد من 03 ميل بحري هي من نصيب اليونان، ما عدا جزيرة غوكسياد، بوزكادا، وتافسان. إلا أن تركيا رفضت ذلك التفسير في المادة 12 من اتفاقية، فهي تقول إن الجزر التي تبعد عليها ب 03 ميل هي ميراث لها من الدولة العثمانية،

[1] Pierre Verluise, The Greco-Turkish dispute over the Aegean Sea : a possible solution ? , Diploweb.com, 05/06/2022 – 11 :34. https://www.diploweb.com/The-Greco-Turkish-dispute-over-the.html

[2] شاكر الرشايده، **مرجع سابق**، ص ص 370 – 395.

الا أن الجزر بقيت محل صرع بينهم حتى بعد الحرب العالمية الثانية، فاتفاقيتي لم تذكر كل الجزر بل 150 جزيرة وفقط، ومازال الصراع حتى يومنا هذا مادام الغموض يكتف مواد اتفاقية لوزان الثانية، مع تمسك واقتناع كل طرف بموقفه اتجاه مشكل الصراع وصعوبة الوصول لاتفاق يرضي الطرفين، فلا سعنا ذكر جميع الصراعات حول بحر إيجه بين الطرفين.[1]

قبرص:

تعتبر ثالث أكبر جزيرة في البحر الأبيض المتوسط، وتقع في القسم الشمالي الشرقي من البحر المتوسط، تبعد عن تركيا 80 كم وعن اليونان 800 كم، وتبلغ مساحتها 9251 كم مربع، دخل العثمانيون جزرة قبرص في عهد السلطان سليم الثاني عام 1571م، بعدها تشكلت جالية من الأتراك في الجزيرة، بجانب سكان الجزيرة الأصليين، وبدأ العثمانيون سياسة تعمير منظمة ، عن طريق التهجير والنفي إلى الجزيرة مع بعض مناطق الأناضول، حتى بعد سكانها في عام 1777م، ب 84000 نسمة، وكان عدد الأتراك منهم 47000 نسمة، واستمر هذا التواجد العثماني حتى عام 1877م – 1878م، ثم أصبحت مستعمرة بريطانية سنة 1914م وذلك عقب الحرب العالمية الأولى، وبعد تطور الأوضاع منحت بريطانيا قبرص الاستقلال سنة 1959م، وذلك بالاشتراك مع اليونان وتركيا عقب معاهدتي "زيوريخ" سنة 1959م، و"لندن" سنة 1960م، ويعود الصراع التركي اليوناني حول مناداة تركيا بتقسيم جزيرة قبرص، أما اليونان تريد ضمها إليها، فيما تريد الجمهورية القبرصية أن تبقى مستقلة.[2]

بعد ان استقلت قبرص سنة 1960م عن بريطانيا، تم تقسيمها بعد التدخل العسكري التركي سنة 1974م إلى جزئين، جزء يوناني تقوم فيه دولة قبرص المعترف بها دوليا، وجزء شمالي تركي التي قامت كدولة سنة 1983، معترف بها من تركيا فقط، كان ذلك الانقسام بسبب الخطة الأمريكية للسلام في قبرص، حيث كانت المحادثات الرباعية انتهت بين تركيا واليونان وواشنطن ولندن في ليلة 19 تموز 197 دون التوصل إلى نتائج مرضية للأطراف، وبسبب ذلك قررت تركيا إنزال قواتها العسكرية في قبرص في التالي 20 تموز، انتشرت على امتداد سواحل كيرينيا شمال قبرص، ثم سيطرة على نيقوسيا وميناء كيرينيا،

[1] وليد محمود أحمد، "النزاع التركي – اليوناني على بحر ايجة في ضوء القانون الدولي للبحار"، **مركز الدراسات الإقليمية**، ع 4، سنة 4، (كانون الثاني 2007)، ص ص 1 – 33.

[2] عتاك كاتية، سخي هنية، **الصراع اليوناني التركي حول جزيرة قبرص وتداعياته على المتوسط، مذكرة ماستر منشورة**، (جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية سنة 2015 – 2016)، ص 41 - 42

وحدت معارك عنيفة بين القوات الأتراك وقوات حكومة الانقلاب التي انقلبت على توحيد الجمهورية القبرصية لصالح اليونان، وأعلنت اليونان اثر الاشتباكات بحالة التعبئة العامة للقوات اليونانية المسلحة، ولم تلبث القوات التركية أن سيطرة على 40 بالمئة من مساحة الجزيرة، ومنها تأسست الجمهورية القبرصية التركية، ولكن أكدت تقارير أن الولايات المتحدة كانت على علم بالانقلاب وكانت موافقة عليه.[1]

هذا ما جعل القضية القبرصية تحضر بشكل دائم في المحافل الدولية، وتجددت بعد انضمام الشطر الجنوبي للاتحاد الأوروبي سنة 2004، حيث كان الرفض القبارصة الأتراك فكرة ان يتولى القبارصة اليونان تمثيل جمهورية قبرص لوحدهم في المحافل الدولية، وأوروبا. ومشكلة الاتحاد الأوروبي في علاقته مع تركيا التي لا تعترف بقبرص اليونانية، هذا الأمر انعكس على مستقبل العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي من ناحية وعلى مستقبل العلاقة بين اليونان الداعمة لقبرص اليونانية وبين الاتحاد الأوروبي، وذلك عندما يتعلق الأمر بمسألة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، حيث تقع قبرص كحجر عائق في انضمام تركيا لهم، ولكن بعد الاكتشافات الغازية في منطقة شرق المتوسط وخاصة في قبرص اليونانية والتي فتحت شهية تركيا نحو التنقيب على الغاز وحاجتها الماسة للغاز كونها مستهلك كبير له، جعلها تدخل في صراعات مع دول المنطقة وأكثرها قبرص اليونانية والتي تعتبر أن تنقيبها على الغاز واستخدامها له والاستفادة منه هو انتهاك لحق الجانب التركي من قبرص، وتتدخل في الصراع أيضا اليونان كونها تمثل الحديقة الخلفية لقبرص اليونانية، فلو استطاعت تركيا ان تفرض سيطرتها على الجانب اليوناني القبرصي ستتغير خريطة الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة وتصبح تركيا المسيطرة في شرق المتوسط، وهذا ما سوف نراه في المطلب الثاني حول الصراع التركي اليوناني على الغاز في المتوسط.

[1] أحمد جاسم إبراهيم حميد، "القضية القبرصية...والصراع التركي – اليوناني في ظل الموقف الدولي 1960م – 1994م، (دراسة تاريخية)"، **مجلة مكزبابل للدراسات الإنسانية**، م 6، ع 1، مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، جامعة بابل، ص ص 81 – 103.

المطلب الثاني: البعد الطاقوي للصراع التركي اليوناني

تتعد القضايا والاشكاليات في منطقة شرق المتوسط، حيث يستمر الصراع بين تركيا من ناحية، واليونان وقبرص اليونانية من ناحية أخرى، فعلى الرغم من أن جذور الصراع التركي اليوناني يمتد إلى عقود طويلة، مما يعد أحد أهم الملفات الصراعية التي تؤثر في مدى استقرار المنطقة، ولعل دخول دولة قبرص اليونانية لمنطقة الصراع بينهم من جديد، وذلك بسبب الصراع على المساحات المائية والمنطقة الاقتصادية الخالصة، وهذا لما تحتويه من مصادر للطاقة بخاصة الغاز الطبيعي، الذي يعد مهما جدا لأي دولة خاصة لتركيا، فبعد ان كان الصراع التركي اليوناني حول الأراضي المتنازع عليها، وخاصة دولة قبرص اليونانية التي تعترض تركيا على قيامها، فيما تعترض اليونان وقبرص على وجود دولة قبرص التركية، إلا أن الأمر اختلف هذه المرة بل أصبح معقدا جدا، وذلك بسبب الاكتشافات الغازية في منطقة شرق المتوسط، والتي مست بشكل كبير قبرص اليونانية، فأصبح الأمر من صراع تاريخي حول الحدود والدين، أصبح الآن يكتسي ببعد جديد ألا وهو البعد الطاقوي (الغازي)،

فما إن تهدأ وتيرة الصراع والتوترات في شرق المتوسط حتى تشتعل مرة أخرى، ولعل أهم الأسباب التي تشعل فتيل الصراع في المنطقة، تتمثل في اكتشافات الغاز الأخيرة في شرق المتوسط قبالة السواحل القبرصية اليونانية تحديا كبيرا لتركيا، فالعلاقات التركية مع دول المنطقة بدأت تتجه نحو التعقيد والانسداد، فقد تزامنت هذه الاكتشافات مع تدهور العلاقة بين تركيا ودولة الاحتلال الإسرائيلي، وذلك على خلفية الهجوم من دولة الاحتلال الإسرائيلي على سفينة "مرمرة" التركية قبالة سواحل غزة في مايو 2010، والذي قتل فيها تسعة مواطنين أتراك، كما يتواصل الفصل والحل النهائي في القضية القبرصية لدى الأمم المتحدة، وكذلك يرتبط هذا بعقبة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي.

يرجع كل هذا التضارب التركي اليوناني، إلى عام 2011م حيث جرت عمليات الحفر في أحد مناطقها ال 13 لمنطقتها الاقتصادية الخالصة، ولكن تركيا وقبرص التركية عارضتا عمليات الحفر، وذلك بحجة أنه ليس من حق قبرص اليونانية استغلال ثروات المنطقة بدون الرجوع لقبرص التركية، ولكن لم تلقى هذه الآراء سوى تعاطف القليل من بلدان العالم، فيما ذهبت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي بأن لقبرص الحقوق السيادية في استغلال الموارد الطبيعية داخل حدودها المسطرة من

طرف هيئة الأمم المتحدة والقانون الدولي للبحار سنة 1982م،[1] أي في منطقتها الاقتصادية الخالصة، وعارضت تركيا ذلك وهددت باتخاذ خطوات عسكرية لمنع قبرص من استغلال مواردها الطاقوية الجديدة، ولكن لم تكن واقعية كثيرا حيث أن أي محاولة لاستعمال القوة ضد قبرص اليونانية ستؤدي تلقائيا إلى استجابة دبلوماسية أوروبية قوية، وموقف دولي حازم ضد تركيا، هذا مما لا يساعد تركيا في سياساتها الخارجية مع دول العالم.

ان قلة موارد الطاقة والغاز الطبيعي في كل من اليونان وتركيا إلى الصراع والتسابق في التنقيب على الغاز الطبيعي في شرق المتوسط، حيث تعتبر تركيا واليونان من الدول قليلة الموارد وهذا حسب الجدول رقم (2)، هذا الأمر جعلهم يدخلون في صراع على الغاز المكتشف في قبرص اليونانية، إلا أن الصراع بين تركيا واليونان لم يكن بسبب قبرص وفقط، بل تمحورت حول ثلاثة ملفات أساسية، وهي الصراع التاريخي التركي اليوناني حول تحديد الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة لكل من تركيا واليونان، والتي زادت أهميتها مع الاكتشافات الطاقوية في شرق المتوسط، بالرغم من أهميتها في كونها منطقة نقل طاقة عبر الأنابيب إلى الإتحاد الأوروبي، أما الصراع الثاني حول ملف الجزيرة القبرصية والذي كان بمثابة العقبة في وجه تركيا للانضمام للاتحاد الأوروبي، وأيضا عائق في العلاقات التركية اليونانية، رغم كل المجهودات التي يبذلها كلا الطرفين، وآخر مشكلة بينهم حول بحر إيجه وإشكالية تحديد الحدود وترسيمها.

نبدأ بمشكلة بحر إيجه: حيث يمثل بحر إيجه ذلك الجزء من البحر المتوسط، والواقع بين الساحل الشرقي لليونان والساحل الغربي لتركيا، ويتصل بالبحر الأسود وبحر مرمرة بواسطة مضيقي البسفور والدردنيل، ومساحته نحو 350 كلم، ويضم نحو 8000 جزيرة، ويشكل حاجزا مائيا بين شبه جزيرة الأناضول والأراضي اليونانية باستثناء المنطقة الشمالية، ولك ان تتخيل منطقة مثل هذه ماذا تمثل من أهمية لكل من تركيا واليونان، زيادة على هذا هي منطقة صراع تاريخية بينهم، من صعب ان يصلوا لحل يرضي الطرفين رغم كل الاتفاقيات التي أبرمت بينهم،[2]

[1] عباس هادي، **مرجع سابق**، ص ص 104 – 105.

[2] مروة حامد البدري، "إدارة الأزمة اليونانية التركية في ظل المتغيرات الجيوبوليتيكية والجيو اقتصادية الدولية والإقليمية"، **مجلة البحوث المالية والتجارية**، جامعة بورسعيد مصر، م 22، ع 1 ، (جانفي 2021)، ص ص 547 – 579.

إن صراع على بحر إيجه يتخذ عدة أبعاد منها جيواقتصادية، وجيوسياسي، ولكن البعد الجيوبوليتيكي والذي يترجم حول أحقية اليونان في مد مياهها الإقليمية إلى مسافة 12 ميل وهذا ما يقابله رفض تركي، حيث تعتبره تدخل مباشرا في جرفها القاري، وأيضا مجالها الجوي لبحر إيجه، فمع وجود الغاز في المنطقة، تفاقم الصراع حول بحر إيجه وأصبح يتخذ سياسات من كلى الطرفين تكاد أن تصل لحالة الحرب، فعسكرة عدة جزر في بحر إيجه من طرف اليونان، مما خالف اتفاقية باريس سنة 1974م، وهذا حسب المنظور التركي، ولكن كان تبرير اليونان لقيامها بهذا الفعل، هو قيام تركيا بخلق جيش إيجه الرابع والذي تشكل بعد غزو تركيا لقبرص سنة 1974م، والآن تتجه نحو زيادة العسكرة في بحر إيجه من الطرف اليوناني وهذا كان ردا على التوغل التركي في المناطق الاقتصادية الخالصة لكل من اليونان وقبرص اليونانية، عبر إرسال سفن التنقيب التركية، وترسيم الحدود مع ليبيا والتي كسرت فيه المنطقة الاقتصادية الخالصة لليونان، بحجة ان هذا هو جرفها القاري.

أما الأزمة القبرصية وهي صلب موضوع دراستنا، فهي جزيرة محل الصراع بين تركيا واليونان منذ أكثر من أربعة عقود، فرغم انقسام الجزيرة إلى قسمين تركي غير معترف به دوليا، وقسم يوناني معترف به دوليا، فهي شهدت نوع من محاولات الفاشلة للاندماج، اهمها محاولة 2004م، إلا أن الاكتشافات الطاقوية في جزيرة قبرص بالأخص الجانب اليوناني، زاد من حدة الصراع بينهم وهذا فيما يخص قضية حق التنقيب على الغاز الطبيعي والموارد في المنطقة الاقتصادية الخالصة لها، هذا الأمر عقد الصراع بشكل كبير، وجعله يتجه نحو اتخاذ سياسات مختلفة من كلا الطرفين هذا ما سوف نراه في المبحث الثاني الذي يوضح حدة الصراع بشكل كبير وطرق التي تطور بها.[1] وهذا حسب الخريطة رقم (7)، والتي تشرح التداخل الحقيقي بين السياسات التركية واليونانية، خاصة فيما يتعلق بالمنطقة الاقتصادية الخالصة.

بدأ الصراع الفعلي بين كل من تركيا واليونان وقبرص اليونانية، بعد أن وقعت قبرص اليونانية اتفاقيتي ترسيم الحدود مع مصر عام 2003م ومع دولة الاحتلال الإسرائيلي عام 2005م ومع لبنان عام 2007م، حيث بهذا تجاهلت حقوق القبارصة الأتراك، فقد جاءت هذه الاتفاقيات في المرحلة التي كانت القضية القبرصية في مرحلة العلاج والبحث عن الحل يرضي جميع الأطراف، هذا مما أدى إلى معارضته

[1] رانيا علاء السباعي، قبرص - اليونان – تركيا.. الاتجاه نحو التصعيد أو التهدئة؟، **مجلة السياسة الدولية، مرجع سابق**، ص ص 1 – 252.

من طرف تركيا وقبرص التركية، بسبب أنه انتهاك لجرفها القاري، وأيدته اليونان من جهتها، وبررت قبرص اليونانية هذا الأمر من خلال أن هذه الاتفاقيات التي عقدتها مع دول المنطقة بشأن ترسم الحدود قائمة على مبدأ "الحدود المتساوية" الذي تم إقراره في القانون الدولي للبحار سنة 1982م، ومن خلاله تحاول اليونان السيطرة على جميع الموارد الاقتصادية في شرق المتوسط خاصة موارد قبرص، وهذا ما يساعدها في حصار تركيا في شريط ضيق رغم أنها أكثر الدول إطلالاُ على بحر إيجه والمتوسط، مذرعة بجزيرة "كاستيلوريزو" والتي تبلغ مساحتها 10 كلم مربع، وتبعد الحدود البرية اليونانية نحو 580 كلم، وهي تابعة لليونان بموجب اتفاقية لوزان الثانية، والمشكلة أنها تبتعد عن تركيا بكيلومترين، وهنا تأتي المشكلة حيث أن أي اكتشافات في تركيا من ناحية جزيرة "كاستيلوريزو" تحصل بموجب القانون الدولي، ولهذا تطالب اليونان بجرف قاري لهذه الجزيرة 40 ألف كلم، ولكن تركيا ترى أنه من غير المنطقي المطالبة بجرف قاري يصل ل40 ألف كلم لجزيرة، وان هذا مخالف للقانون الدولي للبحار.[1]

[1] نشأت الشوامرة، الصراع التركي اليوناني في البحر المتوسط.. تاريخه وأبعاده، في 27 أوت 2020، موقع نون بوست، 2022/05/31، 22:12، https://www.noonpost.com/content/38106

الخريطة رقم 7: خريطة التنازع التركي اليوناني حول المناطق الاقتصادية الخالصة، وترسيم الحدود مع الدول الحليفة لك منهما

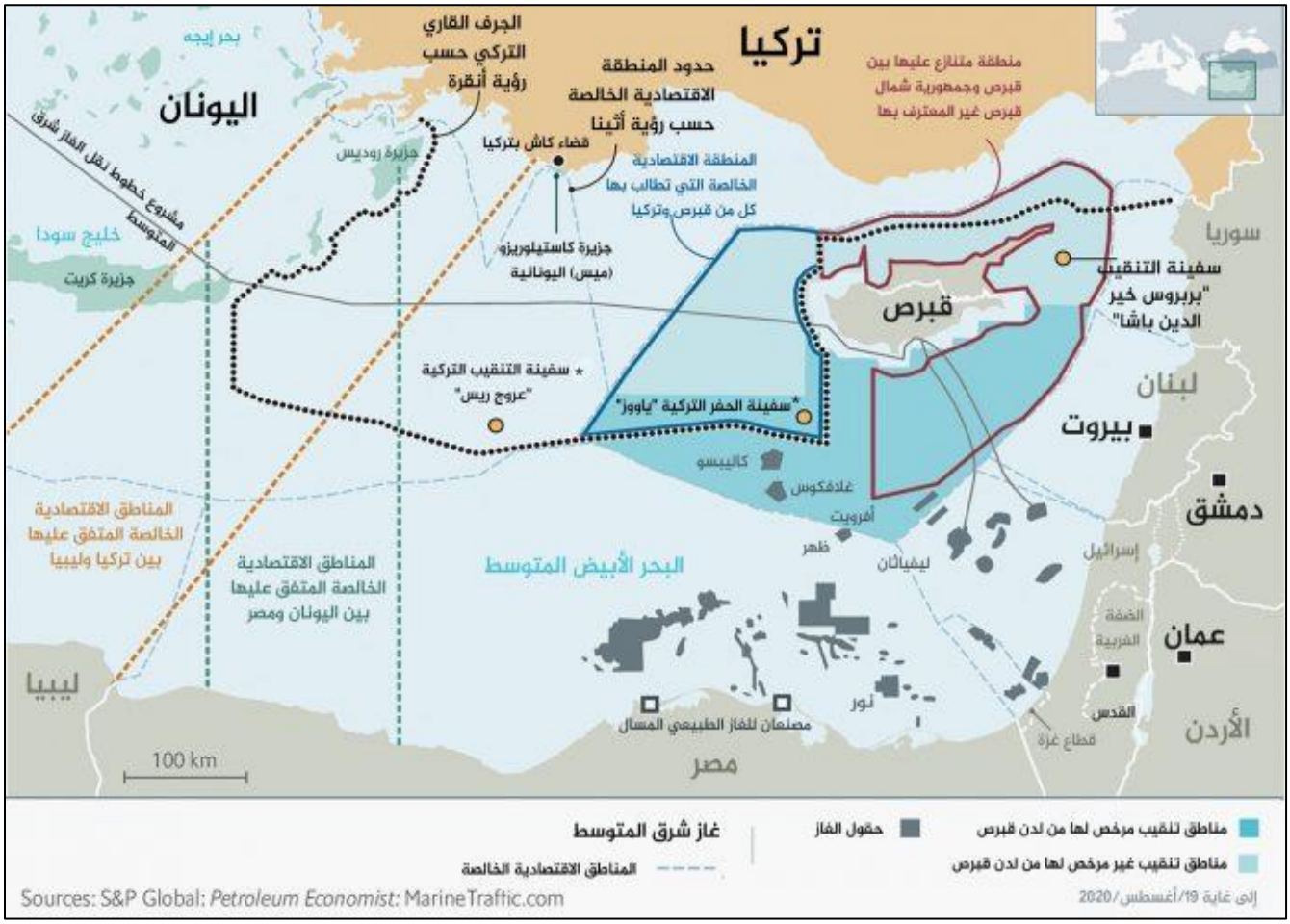

المصدر: مرآة العرب صحيفة إخبارية عالمية، مجلة بريطانيا تنشر خريطة لتكشف مدى خطورة التوتر في الشرق المتوسط، 2022/05/31، 21:45. https://2u.pw/yXBx4

تدخل تركيا لهذا الصراع لعدة أسباب كونها بلد فقير في الموارد الطاقة، فهي تستورد 90% من احتياجاتها النفطية من دول الجوار، كالعراق وإيران والعراق والسعودية وروسيا وهي أهم واحدة منهم، وتعد بجانب مصر من أكثر الدول المنطقة استهلاكا واعتمادا على الغاز الطبيعي، ففي عام 2008 بلغ الاستهلاك المحلي التركي من الغاز الطبيعي 37.5 بليون متر مكعب، ويرتفع كل سنة حيث وصل إلى 39 بليون سنة 2010، ووصل سنة 2016 قرابة 42 بليون متر مكعب، وهذا كان حسب الاستهلاك المحلي، اما من ناحية الواردات فتعتمد تركيا على ما يزيد من 99% من استهلاك الغاز الطبيعي، حيث بلغ حجم واردات الغاز التركية عام 2013 ما يقارب 44.3 بليون متر مكعب منها، 6.1 من الغاز المسال عبر الموانئ،

و38.2 من خلال الأنابيب، وبلغت سنة 2016 أكثر من 45.1 بليون، منها 37.4 للأنابيب و7.7 بليون متر مكعب من الغاز المسال، وفي سنة 2019 استوردت ما يزيد عن 47 مليون طن من النفط الخام، إضافة إلى 45 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي. هذا الامر يجعلها تتخذ سياسات واضحة إزاء التعامل مع الطاقة ومصادرها حيث تهدف إستراتيجيتها في المنطقة إلى ثلاثة اهداف[1] وهي:

5. تنويع مصادر ومسارات الحصول على مصادر الطاقة الخارجية: فأن تصل تركيا لاستيرادها 99% من الغاز الطبيعي، حسب إحصائيات 2015، فهي في المرتبة الثانية عالميا في طالب الغاز بعد الصين، هذا الوضع يضعها في خطر لهذا غاز شرق المتوسط تعتبر فرصة لا مثيل لها بالنسبة لتركيا والتخلص من التبعية الروسية والتوجه نحو التصدير والاكتفاء الذاتي.
6. زيادة مساهمة مصادر الطاقة المتجددة وإدخال التكنولوجيا النووية لتطوير مصادر جديدة، تريد من هذا تقليص اعتمادها على الخارج في مسألة تأمين الغاز الطبيعي، وتوفير الطاقة المحلية.
7. المشاركة في استقرار أمن الطاقة الأوروبي: وذلك عبر تحول تركيا إلى محور لتجارة الطاقة، فالموقع الجغرافي لتركيا يؤهلها للقيام بهذا الدور فهي الأقرب جغرافيا، وأيضا يساعدها في الضغط بخصوص ملف انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي.

هذه الأهداف الثلاثة للإستراتيجية التركية في البحر الأبيض المتوسط لن تتحقق إلا عبر السيطرة على غاز الموجود في شرق المتوسط، خاصة غاز قبرص اليونانية، ومحاصرة اليونان في منطقتها الاقتصادية، وذلك عبر توسيع الجرف القاري التركي.

[1] المرجع نفسه، ص 121 - 124

الجدول رقم (2) احتياطات الغازلكل من تركيا واليونان

السنة/الدولة	تركيا				اليونان			
	احتياطي الغاز (مليارمتر مكعب)	احتياطي من البترول مليون (برميل)	الواردات من الغاز مليون (برميل)	الواردات من البترول (مليون برميل)	احتياطي الغاز (مليارمتر مكعب)	احتياطي من البترول مليون (برميل)	الواردات من الغاز مليون (برميل)	الواردات من البترول (مليون برميل)
2000	4	315	14.37	433	1	11	2.01	387
2005	8	303	26.40	468	1	7	2.78	374
2010	6	277	37.35	339	1	10	3.85	403
2012	7	272	45.10	390	1	10	4.38	417
2013	6	281	44.46	371	1	10	3.86	389
2014	6	280	48.37	350	1	10	2.94	417
2015	6	280	47.56	501	1	10	3.19	442
2016	6	348	45.50	499	1	10	4.13	469

المصدر: من عمل الباحث، بالنقل على بلال شاكر الرشايده، الصراع التركي اليوناني في شرق المتوسط ودور الأطراف الإقليمية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، م1، ع24 (العراق 30 جوان 2021)، ص ص 370 – 395.

ان المنطقة تخضع لصراع حاد بين كل من تركيا واليونان، وتدخل في هذا الصراع قبرص اليونانية، فقد شهد هذا الصراع تطور كبير من حيث السياسات المستخدمة من كل جهة، فكل جهة تسعى لتحيق أهدافها السياسة، وبسط سيطرتها على المناطق الأخرى، أو بالأحرى السيطرة على الغاز الطبيعي، فبالنسبة لتركيا هي فرصة لا لتعوض لكي تكون دول موردة للطاقة وبالأخص الغاز الطبيعي إلى الأسواق العالمية، ومنها التي تحاول الضغط عليها كالسوق الاتحاد الأوروبي، فيما تسعى اليونان لأخذ بقية الأراضي التركية والتي تقول أنها تابعة لها، فحرمان تركيا من ان يكون لها موردها للغاز يجعلها ضعيفة خاصة في القضية القبرصية والتي تحاول اليونان ضم الجهة التركية تحت جناح الجهة اليونانية، وهذا ما سوف نراه في السياسات المتبعة من طرف تركيا واليونان في هذا الصراع في المبحث الثاني لهذا الفصل.

المبحث الثاني: السياسات المنتهجة من طرف تركيا واليونان في صراعها على الغاز

التطور الذي شهده الصراع التركي اليوناني عبر التاريخ وصولا إلى بداية الاكتشافات الطاقوية - خاصة الغاز الطبيعي- في منطقة شرق المتوسط، جعلت تركيا واليونان يظهران إلى ساحة الصراع من جديد، من خلال من يسيطر على الغاز في المنطقة، إلا أنه لم يخلوا من مصادر الصراع القديمة كجزيرة فبرص وبحر إيجه، حيث تمحورت السياسة الخارجية لكلا البلدين حول هذه المناطق، وهي التي تم اكتشاف كميات كبيرة من الغاز فيها، ما جعلهم يتخذون سياسات ضد بعضهم، في سبيل تحقيق الثورة الغازية في المنطقة، وعليه سنشرح هذه السياسات عبر مطلبين الآتين:

المطلب الأول: السياسات اليونانية في هذا الصراع على الغاز:

تسعى اليونان للتضيق على تركيا في مجالها الإقليمي، وجعلها دول منعزلة ضعيفة، وهذا ما يتعارض مع السياسات التركية في المتوسط، ولكن اليونان ذهبت إلى تطبيق سياسات مختلفة مع دول المنطقة لحصار تركيا، هذه الأخيرة التي تمتلك العداء مع دول المنطقة، هذا ما ساعد اليونان في تنفيذ خططها، وكانت أكثر دولة سياساتها متوافقة مع اليونان وهي قبرص اليونانية، والتي تعتبر الحديقة الخلفية لليونان، والسياسات التي تنتجها البلدين متشابه فهم في جبهة واحدة ضد تركيا والتي بدورها تسعى لضم قبرص تحت جناحها، خاصة بعد الاكتشافات الطاقوية (الغاز) في قبرص، لهذا تعتبر هذه الاخيرة أكثر دولة رسمت الحدود مع دول المنطقة، وذلك في سبيل حماية نفسها، عبر السعي لبناء حدود لمياهه الإقليمية مرسمة ومعترف بها من طرف الدول المنطقة المرسم معها، وذلك حسب القانون الدولي للبحار سنة 1982م، ولهذا منذ الاكتشافات الطاقوية في شرق المتوسط، وبدأ الاهتمام القبرصي بالتنقيب على الغاز في منطقتها الاقتصادية الخالصة، اتخذت عدة سياسات هي واليونان لمنع تركيا من السيطرة عليها وخاصة على الغاز القبرص المكتشف ومن الاستفادة من هذه الاكتشافات الغازية، ومن بين أهم السياسات التي اتبعتها هي ترسيم الحدود البحرية، والتي بدأتها قبرص ودخلت فيها اليونان كإحدى أهم خطوة لعزل تركيا وهي ترسيم الحدود البحرية، خاصة مع دولة الاحتلال الإسرائيلي، وبين مصر وقبرص واليونان، وأما السياسة الثانية وهي تقسيم منطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص إلى بلوكات، وعقد اتفاقيات مع شركات التنقيب العالمية لبحث في هذه البلوكات. وأما السياسة الأخيرة وهي التحالفات التي نتج عنها منتدى غاز شرق المتوسط بين كل من مصر واليونان وقبرص ودولة الاحتلال

الإسرائيلي، للتعاون فيم بينهم فيما يتعلق بأمور التنقيب على الطاقة في المنقطة والأمور المتداخلة في قضية ترسيم الحدود، وحماية الحقول من التهديدات.

فالسياسات التي اتخذتها اليونان في مواجهة تركيا، كانت سياسات مشتركة مع قبرص اليونانية، وهذه السياسات هي:

- ترسيم الحدود البحرية للمنطقة الاقتصادية الخالصة لكل من اليونان وقبرص.
- طرح المنطقة الاقتصادية لقبرص لشركات التنقيب العالمية، لكي تكسب دعم دولي ، أي مساندة الدول صاحبة الشركات لدعم قبرص واليونان في عدم تعرض تركيا لهم عسكريا.
- التحالف مع دول المنطقة أو ما يسمى منتدى غاز شرق المتوسط، واستعمال الاتحاد الأوروبي في الضغط على تركيا بالنسبة لملف انضمام تركيا لها.

1) **سياسات ترسيم الحدود:**

نبدأ بسياسات ترسيم الحدود، والتي بدأت قبل الاكتشافات الطاقوية في شرق المتوسط، حيث وقعت قبرص اتفاقية ترسيم الحدود مع مصر في فبراير 2003م، ودخلت حيز النفاذ بعد مصادقة البرلمانات الدولتين سنة 2004م، وفيه تم تحديد المناطق الاقتصادية لكل طرف، وبعدها ذهبت لتوقيع اتفاقية أخرى مع لبنان سنة 2008، ولكن الاتفاق الذي صادق عليه البرلمان كان مضمونه أن أي اتفاق تقوم به قبرص مع دولة معادية وهي دولة الاحتلال الإسرائيلي يسقط اتفاق ترسيم الحدود بين قبرص ولبنان، إلا أن قبرص لم تلتزم بقواعد المعاهدة بخصوص مادة ترسيم الحدود في النقطتين 1 و2 بين لبنان وقبرص وأي دول تدخل في ترسيم حدود مع قبرص في هذه النقطيين يحث للبنان التراجع عن هذه الاتفاقية، وهذا ما حدث في عام 2010م حيث قامت قبرص بتوقيع اتفاقية ترسيم الحدود مع دولة الاحتلال الإسرائيلي، في النقطتين 1 و2 ما جعل لبنان تنسحب ترسيم حدودها مع قبرص،[1] ولكن قبرص استفادة من ترسيم الحدود مع دولة الاحتلال الإسرائيلي، حيث جنبها العديد من المشاكل مع دول الجوار باستثناء وتركيا.

[1] عباس الهادي، **مرجع سابق**، ص 98 – 102.

التحالف الثلاثي: أو ما يطلق عليه مثلث الطاقة Energy Triangle طرح هذا الاسم من قبل "رابطة الأعمال Business Association" لجمهورية قبرص ودولة الاحتلال الإسرائيلي، كان انبثاق من اتفاقية ترسيم الحدود، كان كمخطط مبدئي لتحقيق التعاون في عمليات والاستخراج ضمن المياه المشتركة بينهما إلى جانب اليونان، كانت ضربة موجعة بالنسبة لتركيا، حيث إن العلاقات التركية الصهيونية كانت في حالة توتر كبير نتيجة أزمة قتل 9 رهائن من طرف الصهاينة، والرد التركي بدعم القضية الفلسطينية، هذا أمر عقد العلاقات بينهم، وبعد ذهاب دولة الاحتلال الإسرائيلي لتعاون مع اليونان قبرص وترسيم الحدود معها، أصبحت تركيا في حالة انعزال واضحة، حيث دخلت تقريبا في صراعات مع أغلبية دول منطقة شرق المتوسط، كمصر واليونان وقبرص ودولة الاحتلال الإسرائيلي، هذا الأمر أضعف الجبهة التركية في المنطقة.

الذي تطور في سنة 2016، حيث شكل انطلاق جديا لهذا التحالف، وكان هدفه حماية مصالح هذه الدول في استثمار موارد الغاز الطبيعي، ومن خلاله عقد لقاء "القمة الثلاثية" بين كل من اليونان وقبرص ودولة الاحتلال الإسرائيلي في نفس السنة،[1] والذي أسست من خلال علاقات استراتيجية مبنية على المصالح الأمنية والطاقوية المشتركة، وتم عقد خمس اجتماعات من اجتماع لقاء القمة الثلاثية حتى نهاية 2018م، كان هدف هذه اللقاءات هي تحييد الدور التركي في المنطقة، وحماية مصالح الأطراف، والسعي نحو سياسة استثمارية مشتركة، هذا ما نتج عنه فيما بعد بما يسمى منتدى غاز شرق المتوسط.

في السادس من أغسطس 2020م، تم توقيع كل من اليونان ومصر، اتفاقا لترسيم الحدود البحرية بينهم، وحصلت مصر على 56 % من المنطقة الاقتصادية الخالصة التي تربطها باليونان، فيما حصلت اليونان على 44% وهو ما اعتبرته الحكومة اليونانية قليل، ولكنه في نفس الوقت يمنع تركيا من توسعها في جرفها القاري. هذه الاتفاقية كانت نتيجة اتفاقية السابقة بين قبرص ومصر سنة 2013م، حيث رسم السيسي الحدود مع قبرص، كان ذلك نتيجة الرفض التركي لانقلاب السيسي على الإخوان في مصر.

[1] محمد معن ديوب، مصطفى عليو، "أثر اكتشافات الغاز الطبيعي في منطقة حوض شرق البحر المتوسط في صوغ واقع الجغرافية السياسة ضمنها"، **مجلة جامعة تشرين**، العلوم الاقتصادية والقانونية، م 41، ع 6، (05 ماي 2019)، ص ص 435 – 454.

2) **سياسات طرح المنطقة الاقتصادية الخالصة لتنقيب من طرف الشركات العالمية:**

بعد أن اكتشفت الشركة النرويجية (PGS) كميات كبيرة من الموارد الهيدروكربونية في المياه الإقليمية القبرصية، شرعت قبرص عام 2006م في القيام بعمليات التنقيب عن الغاز على بعد 51 كلم من الجزيرة، وقامت السلطات القبرصية بتقسيم المنطقة الاقتصادية القبرصية إلى 13 بلوك أو مربع، وكانت أول جولة لترخيص التنقيب على الغاز في 2007م، في البلوك 11، ولكنها باءت بالفشل، ولكن في سنة 2008م تحصلت قبرص على عقد مع شركة نوبل إنيرجي الأمريكية من خلال التنقيب على الغاز في البلوك 12، والذي تم الاكتشاف فيه لاحقا حقل أفروديت، والذي دفع السلطات القبرصية للإعلان في 11 فبراير 2012م إلى طرح الجولة الثانية من رخص التنقيب على الغاز في البلوكات 1 و11 و 13، وتلقت 15 عرضا.[1] على عكس المرة الأولى والتي تلقت فيها 3 عروض فقط، وربما يرجع هذا الأمر في هذه المرة إلى اكتشاف حقل أفروديت، هذه العروض ساهمة في تعزيز الموقف القبرصي أمام تركيا وسياساتها.

بعده أعلنت الحكومة القبرصية في أكتوبر 2013م،عن بدء التفاوض بشأن أربع رخص جديدة للتنقيب على الغاز، في أربع بلوكات أخرى، وتقسمت كالآتي: البلوك 11 حصلت عليه شركة توتال الفرنسية، وبلوكي 2 و3 حصلت عليه شركة إيني الإيطالية، وأيضا لشركة كوريا غاز ، فيما ذهب البلوك 9 لشركات كل من توتال الفرنسية، وشركتي غاز بروم ونوفوتيك الروسيتين،[2] هذه التقسيمات وطرح الجولات كانت بمثابة ضغط على تركيا التي رفضت الأمر، ودفعا لاتخاذ سياسات تعتبر صلبة سنرها في المطلب الثاني من هذا المبحث.

رغم التنديد والتهديد التركي لكل من قبرص واليونان، إلا أن قبرص قامت بإعلان طرح الرخص في الجولة الثالثة للتنقيب على الغاز، في البلوكات 6 و8 و10، وكان هذا في 24 مارس 2016م، وفي ديسمبر من السن نفسها، ذهب البلوك 6 لشركتي توتال الفرنسية وإيني الإيطالية، وأيضا قبول عرض

[1] أحمد الباسوسي، **مرجع سابق**، ص ص 288 – 289.

[2] أحمد زكريا الباسوسي، **تأثيرات تهديد أم الطاقة على الصراع الدولي على الغاز الطبيعي دراسة حالة حوض شرق البحر المتوسط**، رسالة دكتوراه منشورة، (جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2018)، ص 145.

شركة إيني للبلوك 8،[1] وتقديم البلوك لشركة أكسون موبيل الأمريكية وقطر للبترول، هذا ما يتضح جليا في الخريطة رقم (8) وفي توزيع شركات التنقيب على الغاز في البلوكات القبرصية.

الخريطة رقم 8: توزيع شركات تنقيب الغاز الطبيعي على البلوكات القبرصية ال 13.

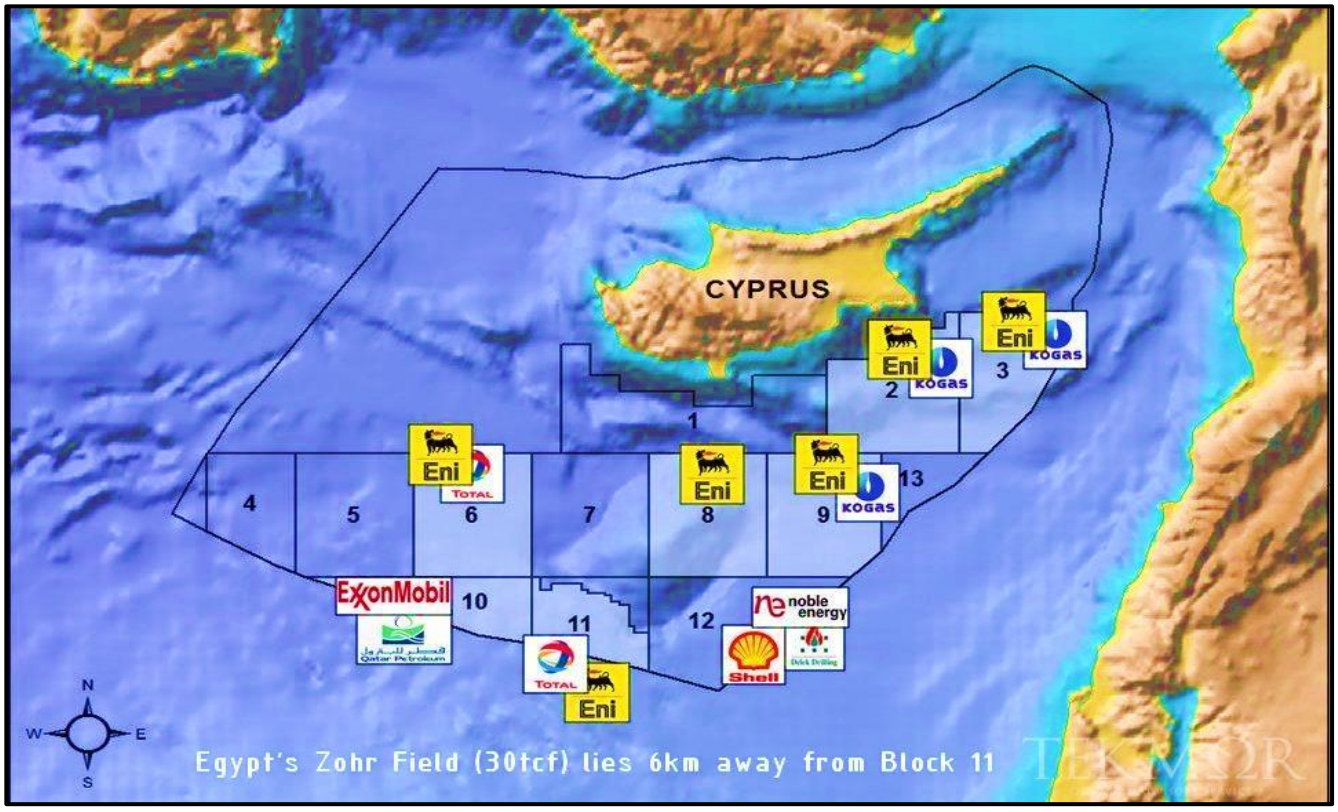

المصدر: خريطة من Asianews، .Europe and Turkey at loggerheads over cyprus gas fields.

https://www.asianews.it/news-en/Europe-and-Turkey-at-loggerheads-over-Cyprus-gas-fields-43087.html

3) منتدى شرق المتوسط:

في 14 جانفي من عام 2019 أعلن ممثلو سبع دول تأسيس منتدى غاز شرق المتوسط، ما يسمى (EMGF)، وهي مصر، قبرص، اليونان، الأردن، فلسطين، إيطاليا، ودولة الاحتلال الإسرائيلي، ومقرها القاهرة، من أحد شروط الانضمام للمنتدى، ليس شرط أن تكون الدولة مطلة على البحر

[1] Asianews Web Site, Europe and Turkey at loggerheads over cyprus gas fields, 02/06/2022, 03 :21. https://www.asianews.it/news-en/Europe-and-Turkey-at-loggerheads-over-Cyprus-gas-fields-43087.html

الأبيض المتوسط، كان أول اجتماع بين كل من قبرص واليونان ومصر، والذي دعا تركيا إلى التوقف عن جميع أعمل التنقيب والمسح السيزمي الجارية في المناطق البحرية لقبرص، جمهورية قبرص لها كل الحقوق في سيادتها على منطقتها الاقتصادية الخالصة، وهدفه تعزيز التعاون وإطلاق حوار سياساتي منظم ومنهجي بشأن الغاز الطبيعي، وهذا قد يؤدي على إنشاء سوق مستدامة للغاز الإقليمي، وأيضا يهدف إلى ضمان أمن العرض والطلب لمصلحة الأعضاء، وتشجيع الأنشطة الاستكشافية في المستقبل،[1] هذا المنتدى يساعد اليونان بصفة خاصة في مواجهة تركيا والتي رسمت الحدود مع ليبيا متجاهلة الجزر اليونانية والمنطقة الاقتصادية الخالصة بها، وهذا المنتدى هو تقريبا حلف مستقبلي يسعى لحماية مصالح الدول الأعضاء، والتي تهدد مصالحهم هي تركيا.

منه نستنتج أن اليونان اتخذت هذه السياسات في سبيل التضيق على تركيا وعزلها عن المنطقة، حيث تعرف جيدا الميزة التي ستحصل عليها تركيا، لو سيطرة على الغاز في منطقة شرق المتوسط، فتركيا دولة عبور الطاقة، فهي تستغل هذه الميزة جيدا في التموقع في السياسة الدولية، وأن تكون دولة طاقوية مكتفيا داخليا وتصدر، هو ما يعتبر كبوس مظلم لليونان وقبرص، حيث أن أي قوة تكتسبها تركيا في المنطقة تصبح عائق على اليونان وقبرص خاصة بما يتعلق بقضية ترسيم الحدود ونهاية معاهدة لوزان الثانية قريبا جدا، لهذا تركيا اتخذت عدة سياسات في التصدي لليونان وقبرص ودول المنطقة.

المطلب الثاني: السياسات التركية في الصراع على الغاز

تركيا دولة فقيرة طاقويا فهي تستورد أكثر ما يقارب 99 %من الغاز لتلبية حاجياتها المحلية المتزايدة، ولهذا تسعى إلى إقامة علاقات مستقرة في مجال الطاقة مع البلدان والمناطق الغنية بالطاقة في جورها، ومن هنا أصبحت جهود أمن الطاقة جزءا لا يتجزأ من السياسة الخارجية التركي خلال العقدين الماضيين، فالبحث عن الموارد الطاقوية أضحى هدفا جيوسياسيا وجغرافيا اقتصاديا رئيسيا لدولة التركية، هذا ما أدى بها للدخول في صراع منطقة شرق المتوسط، ويمكننا وصف السياسات التركية حول الغاز الطبيعي في منطقة شرق المتوسط على النحو التالي:

[1] منى سكرية، "منتدى غاز شرق المتوسط: التعاون الإقليمي وسط تضارب المصالح"، **Natural Resource Governance Institute**، (موجز فبراير 2021)، ص ص 1 – 18.

- تأمين وصول إمدادات الغاز الطبيعي للطلب المحلي التركي.
- تنويع هيكل إمداداتها وموازنة الدور الروسي المهيمن في الحفاظ على الطاقة الخاصة به.
- تعزيز وزيادة اندماجها في بنية أمن الطاقة الإقليمي عن طريق توطيد دورها بوصفها دولة عبور للطاقة نحو أوروبا وأفريقيا.
- السعي نحو مواجهة منافسيها في المنطقة (دولة الاحتلال الإسرائيلي، مصر، اليونان، قبرص.. وحتى روسيا في أوروبا) وفي هذا الصدد يثول الرئيس التركي رجب الطيب أردوغان "الذين أبعدوا تركيا عن موارد الطاقة في حدودها الجنوبية عبر سياسة دقيقة قبل 100 عام، لن ينجحوا في تحقيق ذلك في شرق المتوسط".
- تمثل منطقة شرق المتوسط، دليلا على النظرة التركية لها كمنطقة دفاع في مواجهة التهديدات التي قد تأتي من الجنوب.[1]

هكذا يتضح أن الدفاع عن مصالح تركيا في شرق المتوسط يمثل أولوية لها، تبنى عليها سياساتها في المنطقة، حيث ان الوضع التركي أصبح متعطش للطاقة في المنطقة بعد الاكتشافات الطاقوية في حوض شرق المتوسط، خاصة بعد اكتشاف كميات كبيرة من الغاز في المنطقة الاقتصادية مع القبرصية والتي تتداخل فيها اليونان تركيا، والذي تنظر إليها تركيا كتجاوز لمجرفها القاري وحق القبارصة الأتراك في جزيرة قبرص، بعد التنقيب القبرصي على الغاز فيها. وذلك بعد أن قامت كل من قبرص واليونان بترسيم حدودها مع دول المنطقة والتي اعتبرته تركيا تخطيا واضحا للمنطقة البحرية التركية وتجاوزا واضح في حقوق القبارصة الأتراك، ولهذا انتهجت سياسات مضادة للسياسات اليونانية والقبرصية، وهذا لكي تحقق أهدافها الجيواستراتيجية والجيواقتصادية، وتكمن هذه السياسات في التالي:

- ترسيم الحدود البحرية وتحديد جرفها القاري مع الدول الحليفة، وذلك في سبيل تعزيز موقعها في شرق المتوسط، والتنديد بالاتفاقات ترسيم الحدود التي وقعتها كل من اليونان وقبرص اليونانية واعتبارها مخالفة للقانون الدولي للبحار.
- التنقيب على الغاز الطبيعي عبر سفنها البحرية في جرفها القاري، والذي يتداخل في المناطق التي تعتبرها قبرص واليونان منطقتها لاقتصادية الخالصة.

[1] ملوكي، **المرجع سابق**، ص ص 293 – 312.

1) **اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية التركية:**

اعترضت تركيا على الاتفاقيات الثنائية لترسيم الحدود البحرية التي قامت بها قبرص اليونانية، والتي لا تعترف بها تركيا بجودها، حيث رفضت اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين قبرص ولبنان 2007 وأيضا بين قبرص ودولة الاحتلال الإسرائيلي سنة 2010، ومع مصر 2013، واعتبرتها غير صالحة بحجة أن القبارصة الأتراك لديهم حقوق متساوية ومتأصلة في الموارد الطبيعية المتواجدة في المنطقة البحرية لجزيرة قبرص، ودعت الأمم المتحدة لتدخل بسبب أن تجمع الجزيرة تحت راية واحدة أي الاندماج، ومن ثم يحق لقبرص الموحدة أن تبحث عن الغاز الطبيعي والموارد الطاقوية، ولكن قبرص واليونان لم يلتفتا إلى هذه الأقاويل التركية، وقابلتها بسياسة جولات المناقصة أو ترخيص للشركات العالمية للتنقيب على الغاز الطبيعي في المناطق المقسمة من طرف قبرص اليونانية في منطقتها الاقتصادية الخالصة، هذا ما اعتبرته تركيا تحديا واضحا لها،

هكذا وصل الصراع أوجه بعد الجولة الثانية لترخيص المناطق البحرية سنة 2012م، كان بمثابة خطوة استفزازية وجريئة ضد تركيا، وفي نفس السنة توجهت تركيا نحو سياسة ترسيم الحدود كرد هذه الجولات، وتم ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وقبرص التركية التي تعترف بها تركيا وفقط، منحت من خلالها حق التنقيب على الغاز في المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص التركية، والتي تتداخل فيها المنطقة الاقتصادية لقبرص اليونانية، وبعدها اصبح الصراع بين شركة ايني الإيطالية التي تحفر المنطقة رقم 6 وهي منطقة تعتبرها تركيا داخلة في جرفها القاري، مما أدى إلى استخدام القوة العسكرية من طرف تركيا، وإجراء مناورات عسكرية فيها في 10 مارس 2018م، كانت النقطة التي دفعت تركيا للتوجه نحو ليبيا، هي اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين مصر واليونان والذي كان داعما لترسيم الحدود بين مصر وقبرص اليونانية.

- **اللعبة الليبية في السياسات التركية:** كرد فعل على محاولات تهميش تركيا، ذهبت تركيا لتوقيع مذكرتي تفاهم مع حكومة الوفاق في طرابلس بخوص تحديد الحقوق البحرية مع ليبيا وكان ذلك في نوفمبر 2019م، كان مضمون الأولى بشأن السيادة على المناطق البحرية في شرق المتوسط، أما الثانية بخصوص التعاون الأمني، من مكافحة الإرهاب والتدريب العسكري ومكافحة الهجرة...، ولم يدفع تركيا نحو ليبيا المصالح الجيوبوليتيكية فقط، بل تمتلك تركيا مصالح اقتصادية لها في ليبيا، حيث وقعت نحو 304 عقد تجاري في مجال الإعمار والبناء في ليبيا، وهناك أيضا النفط الليبي حيث كانت ثاني أكبر منتج للنفط في قارة أفريقيا قبل ثورة 2011م، وصاحبة أكبر احتياطي

للنفط في القارة، هذا ما أسال لعاب تركيا في التخلص من التبعية لروسيا وإيران في ما يتعلق بمادة النفط، وأيضا ساعد هذا الاتفاق في أن تصنع تركيا حاجز في شرق المتوسط يمنع أي منفذ للأنابيب الطاقة بأن تتوجه نحو أوروبا بدول المرور على جرفها القاري.[1]

أيضا ساعدها في تمديد جرفها القاري للوصول للجرف القاري الليبي كما هو موضح في الخريطة رقم (9)، وهكذا حجمة المنطقة الاقتصادية اليونانية واقتطعت منها مناطق تعتبرها اليونان تابعة لها بحسب القانون الدولي للبحار، والذي استندت عليه تركيا أيضا في ترسي حدودها مع ليبيا، كانت ضربة قوية لليونان وقبرص، ولأي مشروع لتصدير الطاقة نحو الاتحاد الأوروبي، خاصة مشروع إيست ميد من طرف دولة الاحتلال الإسرائيلي، وصعبت محاولات التنقيب اليونانية من خلال هذه المذكرة، وأيضا سمحت لها بزيادة التنقيب على الغاز الطبيعي في جرفها القاري وجرف ليبيا القاري، عبر سفنها والتي أرسلتها في سنة 2011.

[1] لزهر وناسي، سارة زيرق، "أمن الطاقة في السياحة الخارجية التركية تجاه منطقة شرق المتوسط منذ "2002، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، جامعة باتنة، ام 05،ع 02، (2021/10/29)، ص ص 401 – 417.

الخريطة رقم 9: التنازع على المنطقة الاقتصادية الخالصة، من خلال ترسيم الحدود البحرية الليبية التركية ضد ترسيم المصري اليوناني في شرق المتوسط.

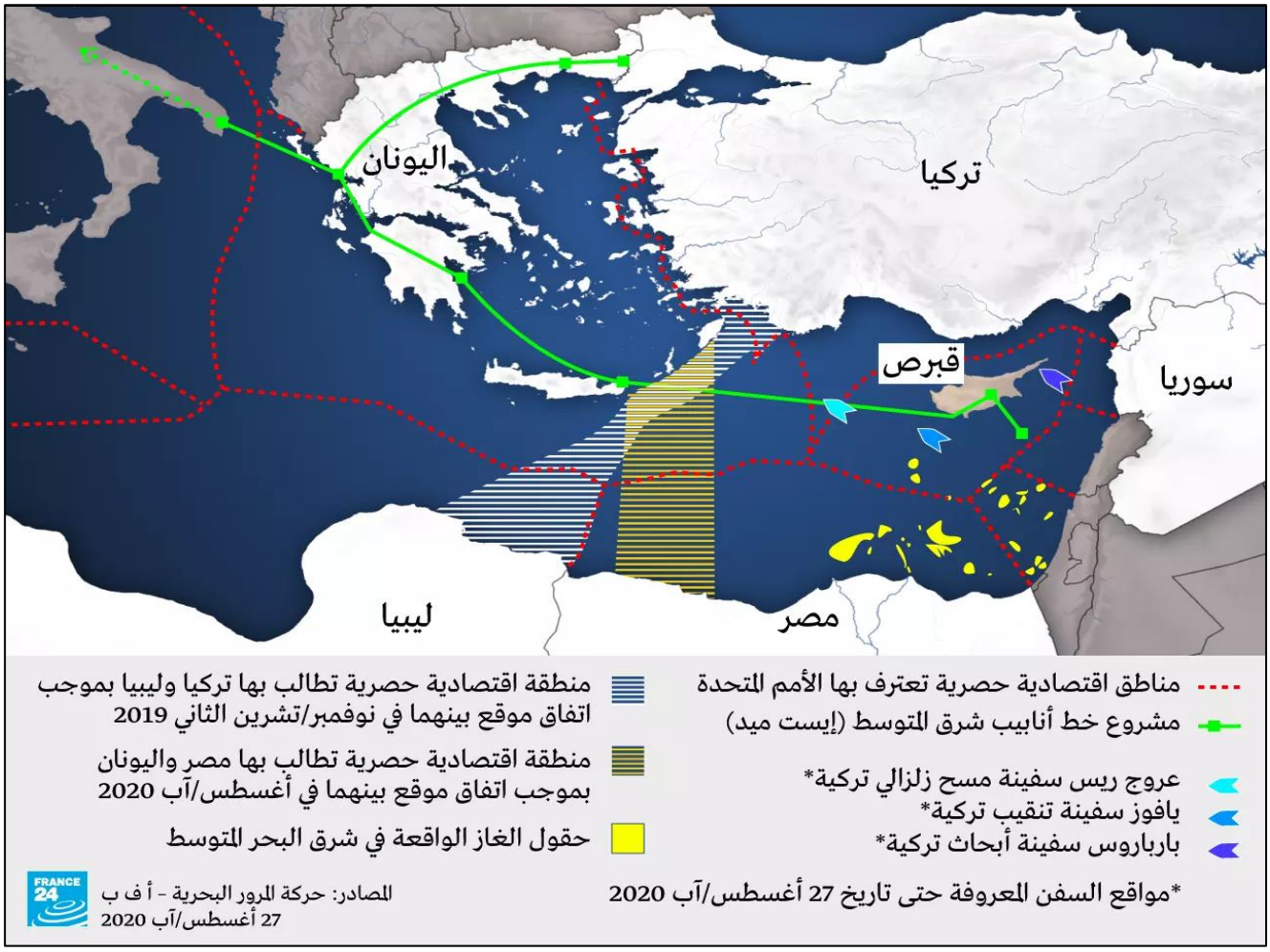

المصدر: موقع فرانس 24، تركيا - اليونان: ما تجب معرفته حول تصاعد التوتر في شرق البحر المتوسط.

https://2u.pw/hsLKF

2) التنقيب على الغاز في شرق المتوسط والاحتكاكات العسكرية:

بدأت تركيا التنقيب على الغاز في شرق المتوسط، عقب توقيع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية مع جمهورية قبرص التركية في سبتمبر 2011م، هذا الاتفاق يتيح لها بدء أعمال التنقيب عن الغاز الطبيعي والنفط قبالة السواحل القبرصية الشمالية (التركية)، تضاربت الآراء حول هذه الاتفاقية، ومنه بدأ الحكومة التركية في بدء عمليات الاحتكاك شبه العسكري تجاه قبرص في 28 سبتمبر 2011م، وذلك عبر إرسالها لسفينتها الاستكشافية "بيري ريس" لمسافة 70 ميل بحري، والتي قاربت

حقل أفروديت ب 110 ك، مما أزم الأمر أن السفينة التركية كانت محملة بقطع حربية وعسكرية تركية، كمضايقة واضحة لقبرص اليونانية واليونان.

في 4 يونيو 2013م قامت القوات البحرية التركية بمضايقة سفينة المسح الزلزالي القبرصية "رامفورم سافرين" في الجزء الجنوبي لمجهورية قبرص، حيث طلبت منها البحرية التركية من السفينة الانسحاب لمسافة 5 ميل بحريا جنوبا، وهذا ما حدث، كما تعرض السفينة الإيطالية "اودين فايندر" للاحتكاك التركي في 25 جويلية 2013م،[1] كان هذا إبان قيام السفينة بتركيب نظام للكابلات البحرية في الجزء الجنوبي الغربي من المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص، بعد هذه المضايقات غادرة السفينة المنطقة،

في العاشر من نوفمبر 2014م، قامت الحكومة التركية بتفويض القوات البحرية الخاصة بها بتطبيق قواعد الاشتباك الجديدة التي جرى تعديها لمواجهة التوترات المتصاعدة بين الدول الساحلية في شرق المتوسط، وذلك بسب مشروعات التنقيب على الطاقة، كان هذا كرد فعل على القمة الثلاثة بين رئيس مصر ورئيس الوزراء اليوناني ورئيس قبرص، وهو ما اعتبرته هذه الدول كتهديد من تركيا بسبب فعلتها هذه، وبعدها تكررت المضايقات التركية لسفن البحرية في المنطقة، حيث شهد احتكاك في 17 ديسمبر 2015 بعد أن دخلت سفينة قبرصية مجال جغرافي تعتبره تركيا تابع لها، وكان الرد التركي بالتهديد والمطالبة بالانسحاب، وتكررت هذه الواقعة بشكل مشابه في 25 أغسطس 2016م، كما استمرت التحركات التركية شبه العسكرية بداية عام 2018م، حيث اعترضت البحرية التركية سفينة البحث الإيطالية "سايبم Saipem 12000" التابعة لشركة "إيني"،[2] والتي لديها سلطة البحث المخولة من قبرص، منعتها تركيا من مواصلة الرحلة إلى الحقل 3 المرخص للشركة، هذا ما دفعها نحو الغرب خوفا من الاعتداء التركي عليها.

إلا أن سياسات التركية في المنطقة لم تكن من أجل الاحتكاك وفقط بل كان هدفها حماية عمليات التنقيب البحرية التركية على الغاز الطبيعي ضمن مختلف المناطق البحرية، وكان ذلك عبر ارسال أربع سفن بحرية للتنقيب موضحة في الخريطة رقم (10) وهي:

[1] زكريا الباسوسي، **مرجع سابق**، ص 155 – 157.

[2] زكريا الباسوسي، **المرجع نفسه**، ص 158.

- **سفينة خير الدين بربروس:** وكانت أول سفينة اشترتها تركيا لتنقيب عبر القيام بالأبحاث السيزمية الزلزالية ثنائية وثلاثية الأبعاد عبر البحث لأعمق من 8 كيلومتر في أسفل البحر، ومنذ 2014م ما تزال السفين تنقب على الغاز في حوض شرق المتوسط، وقد تعرضت السفينة لمضايقات من قبل القوات البحرية اليونانية في 2018م، وذلك أدى إلى أزمة دبلوماسية.
- **سفينة أوروج رئيس:** أو أوروتش رئيس، وهي أول سفينة أبحاث وطنية، دخلت الخدمة الفعلية في سنة 2017م، وهي واحدة من بين 5 سفن أبحاث متعددة الأغراض حول العالم وهي مجهزة بكافة الإمكانيات اللازمة لعمليات البحث، وبإمكانها إجراء جميع أنواع البحوث، وقد أرسلتها تركيا مقابل السواحل القبرصية للبحث، وكان ذلك عقب توقيع اليونان ومصر لاتفاقية ترسيم الحدود، أرسلها أردوغان كرد فعل على هذه الاتفاقية، ولكنها انسحبت في عام 2020م. وذل بسبب محاولة اتحات الفرصة للجهود الدبلوماسية،
- **سفينة الفاتح:** وهي أول سفينة تنقيب وطنية، وكانت ضمن شراكة بين تركيا وكوريا، وبعدها انضمت للأسطول التركي سنة 2017م، وبدأت مهمة تنقيب عام 2018م، وهي السفينة التي نجحت في الوصل للغاز الطبيعي في البحر الأسود، وتستطيع الحفر حتى عمق 12 ألف و200 متر في أعماق البحر ما يجعلها أكثر السفن في العالم تستطيع القيام بعمليات حفر في هذا العمق،
- **سفينة ياووز أو يافوز:** اشترتها تركيا وألحقتها بأسطول سفنها التابع لمؤسسة البترول الوطنية عام 2018م وهي بنفس معايير سفينة الفاتح من الجيل السادس، وتعمل في البحث والتنقيب، ساعدها ذلك في التنقيب بشكل أكبر في شرق المتوسط.[1]

[1] يونس فرنجو، "سياسة تركيا في التنقيب عن الطاقة شرق المتوسط"، **مجلة رؤية تركيا**، السنة 9 ع 2، (13 جويلية 2020)، ص ص 137 - 162.

خريطة رقم 10: خريطة توضح المطالب المتداخلة في منطقة التنقيب المتنازع عليها بشرق المتوسط.

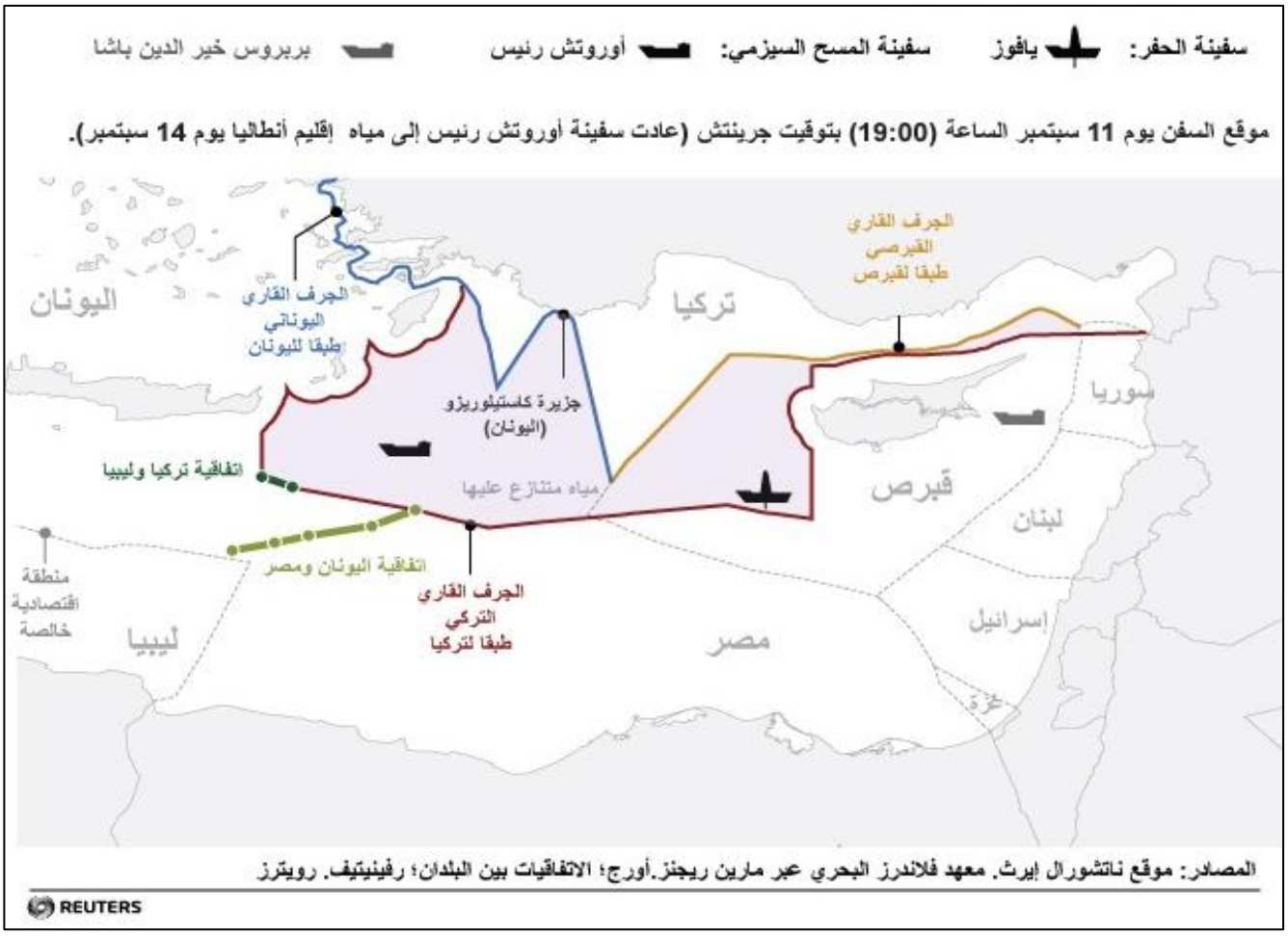

المصدر: موقع النهار عربي، اليونان بصدد استئناف المحادثات البحرية مع تركيا، 21-09-2020.
https://www.annaharar.com/arabic/politics/international/turkey/210920201

هكذا اتجهت تركيا نحو تطويق كل من قبرص واليونان من خلال سفنها البحرية وقواتها العسكرية في جرفها القاري المتداخل مع المناطق الاقتصادية الخالصة لكل من اليونان ومصر وقبرص، مما أدى إلى انعكاسات واضحة على تركيا واليونان، وأيضا على دول المنطقة، حيث تراوحت الانعكاسات بين السلبي والايجابي، رغم تغلب الانعكاسات السلبية والتي كانت نتيجة الصراعات والخلافات التي واجهتها المنطقة بسبب الاكتشافات الطاقوية في المنطقة، فصراع التركي اليوناني ولدت عدة صراعات في المنطقة وعدة تحالفات أيضا، مما يجعلنا متيقنين أن الصراع التركي اليوناني يتغير بتقدم الزمن، رغم الصراع التاريخي والديني بينهم، إلا أنه قد تتغلب المصالح على هذا الأمر وتدعوهم للسلام أو يخرج الأمر عن السيطرة ونشهد حرب في شرق المتوسط، تبدأها تركيا واليونان وتنتشر في باقي الصراعات والخلافات في المنطقة،

مما قد يعطل التجارة الدولية ونتجه من كونها حرب بين دولتين اليونان وتركيا إلى حرب بين دول العالم خاصة التي لها مصلحة في المنطقة، وعلى أقل تقدير ستمس نار الحرب دول المنطقة والتي هي أصلا في حالة صراع وخلاف بين دول منطقتها، وهذا ما سوف نشهده في الفصل الثاني الذي سوف يحتوي على انعكاسات الصراع التركي اليوناني في المنطقة حول الغاز، والسيناريوهات المقترحة حول هذا الصراع في المستقبل.

خلاصة الفصل الثاني:

ان الصراع التركي اليوناني على الغاز في منطقة شرق المتوسط، جعل المنطقة في حالة من الصراع حيث تضاربت السياسات بين تركيا واليونان بشكل خاص، وبشكل عام تضارب السياسات دول المنطقة في الوقوف مع من في هذا الصراع، ففي هذا الصراع تم اتخاذ عدة سياسات كانت قد تؤدي إلى الحرب بين جميع دول المنطقة بشكل مباشر وليس بينهم فقط، ومن هذا الفصل نستنتج عدة أمور وهي:

الصراع التركي اليوناني، ليس على الغاز فقط بل هو أبعد من ذلك، فهو صراع تاريخي ديني، توجد فيه حروب وموتى، لا يمكن للتاريخ أن ينساهم ولهذا نرى عدم التعاون بين تركيا واليونان رغم محاولات الأمم المتحدة إلا أن الصراع بينهم يشبه اللعبة الصفرية.

تركيا واليونان دولتين فقيرتان من ناحية الغاز الطبيعي وحتى النفط، استعملوا كل سياساتهم في سبيل الحصول على الغاز، ولكن المفارقة أن هذه السياسات ذهبت لتركز حول منع الطرف الآخر من الحصول على الغاز، وذلك نظرا لتداخل المناطق الاقتصادية الخالصة بين تركيا واليونان، وعدم وجود قانون يحدد الحدود البحرية بينهم، فكل دول رسمت حدودها كما ترى، هذا الامر أدى الى عدة مناوشات واحتكاكات حتى مع الشركات العالمية للتنقيب.

السياسات التركية واليونانية ركزت على فكرة ترسيم الحدود، ولكن الأكثر استعمالا بينهم على هذه السياسة هو الجانب اليوناني، والذي دعم قبرص اليونانية في ترسيم حدودها البحرية مع دول المنطقة، هذا الأمر عقد التخطيط التركي وقابلته تركيا بسياسات التحرش والاحتكاك والتنقيب على الغاز في مناطق تعتبرها تابعة لها وهي متدخلة مع قبرص واليونان، فيما قابلت سياسة ترسيم الحدود بالمثل.

ترسيم الحدود مع ليبيا ومنع أي مشروع لنقل الطاقة أو الحفر والتنقيب والبحث في جرفها القاري مع ليبيا جعلها تسيطر نوعا ما على مجريات المنطقة وتغيرها.

هذه السياسات أدت إلى عدة انعكاسات على المنطقة وعلى تركيا واليونان، وحتى على الأسواق العالمية والتجارة الدولية، سنشرحها في الفصل الثالث من هذه الدراسة، ونقدم سيناريوهات محتملة الحدوث لمجريات هذا الصراع التركي اليوناني في شرق المتوسط في المستقبل، أو رؤية قريبة منه.

الفصل الثالث: انعكاسات وسيناريوهات صراع الغاز بين تركيا واليونان في شرق المتوسط

تمهيد:

تتمتع منطقة شرق المتوسط بصراعات عديدة بين دول المنطقة فمنها من هو تاريخي قديم تجدد من خلال الاكتشافات الطاقوية في المنطقة وخاصة الغاز الطبيعي، الذي أعاد الحياة لهذه الصراعات والنزاعات القديمة منها الصراع التركي اليوناني القبرصي والصراع اللبناني الفلسطيني ضد دولة الاحتلال الإسرائيلي، وهناك صراعات جديدة نتجت من خلال هذه الاكتشافات الطاقوية في المنطقة، كالتوتر التركي المصري، والنزاع التركي مع دولة الاحتلال الإسرائيلي والذي أيضا يعتبر قديم ولكنه لم يكن كسابقيه، ومن خلال هذه الصراعات ظهرت عدة سياسات في المنطقة من طرف الدول المتصارعة، ولعل أبرزها هو الصراع التركي اليوناني الذي يمس عدة دول في داخله، في هذا الصراع استخدمت عدة سياسات من طرف تركيا واليونان، هذه السياسات انعكست بشكل واضح على المنطقة ودول المنطقة، وأدت لتغير فيها، وهذا ما سوف نشرحه في المبحث الثاني عبر انعكاسات صراع الغاز بين تركيا واليونان وأيضا في مطلب ثاني حول انعكاسات هذا الصراع على شرق المتوسط، هذا الصراع الذي له تأثير على المنطقة كان من الواجب تقديم رؤية مستقبلية من خلال عدة سيناريوهات مقدمة في المبحث الثاني من هذا الفصل.

المبحث الأول: انعكاسات صراع الغاز على تركيا واليونان وعلى دول المنطقة

ان الصراع التركي اليوناني كغيره من الصراعات والتوترات الموجود بين دول منطقة شرق المتوسط، فالصراع التركي اليوناني يتميز بكونه يضم جميع دول المنطقة في داخله حيث يمسهم من ناحية المياه أو من ناحية الطاقة، فهم عناصر فاعلة داخل الصراع وتأثر فيه وتتأثر به، ومن السياسات التي اتخذتها كل من تركيا واليونان ضد بعضهم البعض، جعلهم أيضا يتخذون سياسات ضد دول المنطقة خاصة تركيا، هذه السياسات عقدت الصراع، وكان لابد لها من انعكاسات على تركيا واليونان وانعكاسات على دول المنطقة، هذا ما سوف نقدمه في هذا المبحث عبر مطلبين هما انعكاسات صراع الغاز على تركيا واليونان، وانعكاسات صراع الغاز بين تركيا ويونان على دول المنطقة.

المطلب الأول: انعكاسات صراع الغاز على تركيا واليونان

السياسات التي اتخذتها كل من تركيا واليونان وقبرص التي تعتبر حليف لليونان ضد بعضهم البعض، كان لبد لها من تبعيات وانعكاسات مؤثرة على المنطقة بشكل كامل ومؤثرة عليهم أيضا، فكان أولها دخول تركيا في توترات وصراعات مع دول المنطقة، مع مصر ودولة الاحتلال الإسرائيلي، والتي تربطهم علاقات من ناحية أنابيب الطاقة المتوجهة نحو السوق الأوروبية، وعليه فقد فشلت عدة سياسات تركية منها "دبلوماسية القفز على الحواجز" والتي اتبعتها القيادة التركية حيال إسرائيل، وكان ذلك محاولة للتواصل لاتفاق يقضي بتصدير الغاز الطبيعي لدولة الاحتلال الإسرائيلي إلى أوروبا، عبر خطوط أنابيب الغاز التركية، وكذلك الأمر حيال اليونان، فعلى الرغم من زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، لأثينا في ديسمبر [1] في 7 ديسمبر 2017، وكان أول زيارة لرئيس تركي لليونان منذ 65 سنة، كمحاولة لتهدئة الأوضاع بينهم في سبيل إنجاح فكرة عبور الغاز الطبيعي لدولة الاحتلال الإسرائيلي نحو أوروبا وأيضا يمر من خلال اليونان، إلا أن هذه الزيارة لم تجدي الغاية المطلوبة، وعلى رغم من كون هذه الزيارة الأولى من نوعها منذ ما يقارب 20 سنة.

كما ان السياسات التركية واليونانية تجاه بعضهم البعض، كانت لها انعكاسات على القضية القبرصية، هذه الأخيرة (قبرص اليونانية) تحاول استغلال مواردها الطاقوية من الغاز الطبيعي بشكل أمثل والعمل على تصديرها نحو الخارج، إضافة إلى محاولتها لحل قضيتها مع اختها قبرص التركية، عبر

[1] محمد عبد القادر خليل، مصالح وسياسات تركيا في شرق المتوسط، **مجلة السياسة الدولية، مرجع سابق**، ص ص 1 – 252.

سعيها لضمها أو ما يسمى فكرة اندماج قبرص كاملة، إلا أن السياسات التركية واليونانية المتناقضة جعلت القضية شبه مستحيلة الحل، على الرغم من المحاولات التركية في عام 2017، بشأن توحيد جزيرة قبرص، والتي أشرفت عليها الأمم المتحدة،

بعدها فشلت جهود تركيا في تشكيل تحالف مناوئ، أو ما يمكن تسميته إحباط التحالفات السياسية القائمة بين بعض دول شرق المتوسط، وربما يمكننا القول أن التحركات التركية كانت بطيئة نوعا ما، ومتأخرة في رد الفعل وأيضا كان لديها غياب في القدرة على المبادرة بالمقارنة بدول كمصر ودولة الاحتلال الإسرائيلي واليونان والقبرص، حيث قامت هذه الدول بترسيم حدودها البحرية، ومحاولة استغلال مناطقها المائية، إضافة الى استغلال الغاز المكتشف فيها، هذه السياسات ساعدتها على تجنب التوتر فيما بينها، فيما كان الرد التركي جد متأخر، فلم تفهم فكرة ترسيم جيدا أو يمكن لم تفهم الفوائد المكتسبة منها، لهذا كان ترسيم الحدود مع ليبيا جد متأخر في سنة 2020م، رغم ذلك فقد كان لها فائدة كبيرة من حيث قطع الطريق على اليونان وأي مشروع لن تدخل فيه تركيا كشريك، إلا أن مشكلة تركيا كانت في نظامها السياسي الداعم للإخوان والذي دعم الرئيس الأسبق لمصر محمد مرسي، والذي صعب العلاقات مع مصر، فلو كان توجه تركيا نحو مصر قبل أن تتوجه لها اليونان لترسيم حدودها معها، كان سيكون بمثابة ضربة موجعة لترسيم الحدود القبرصية واليونانية، وهكذا خسرت تركيا، وأصبح عليها مواجهة مصر واليونان وقبرص كحلف عسكري رغم أنه غير معلن بشكل صريح، ولكنه واضح من خلال مسار المناورات العسكرية بين مصر واليونان وقبرص ومواقفهما تجاه قضايا الصراع والتعاون في شرق المتوسط، وطبيعة اللقاءات الدبلوماسية والسياسية، والتصريحات التي تعقب القمم التي تجمع قادة الدول الثلاثة، إلى جانب توضيح القيادة القبرصية أنه ثمة محورا قائما دون إعلان رسمي عنه، وذلك حتى لا يفسر أنه يستهدف تركيا، ولكنه في الحقيقة يستهدفها فهي التي تقوم بتحرشات على سفنهم التنقيبية.[1]

غير أن مصر أصبحت تتخذ اقترابا توسعيا بشأن عمليات التنقيب عن الغاز الطبيعي في البحر الأبيض المتوسط، وكان هذا بعد أن بدأت فعليا في تشغيل حقل ظهر كما أنها استطاعت أن تتخطى العقبات التي شكلتها السياسة التركية. فقد ردت مصر بقوة على النهج التركي خاصة في التصريحات التي أدلى بها وزير الخارجية التركي بشأن " عدم قانونية الاتفاقيات المبرمة بين مصر وقبرص اليونانية لترسيم الحدود البحرية"، وكان الرد الخارجية المصرية عبر سفيرها أحمد أبو زيد : "أن اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية بين مصر وقبرص لا يمكن لأي طرف أن ينازع في قانونيتها، وإن مصر لن تسمح بالانتقاص من

[1] القادر خليل، **المرجع نفسه**، ص ص 1 – 252.

حقوها السيادية في تلك المنطقة، وإنها تعد مرفوضة وسيتم التصدي لها"، وقامت القوات العسكرية المصرية بإرسال قطعا حربية إلى المياه الاقتصادية المصرية الخالصة، من أجل الحماية سفن التنقيب على الغاز في المنطقة التي يوجد فيها حقل الظهر،[1] والذي يعد أكبر حقول الغاز المكتشفة في شرق المتوسط، والمساس به سيؤدي إلى حرب بلا ريب. هذا الأمر عقد العلاقات المصرية التركية وجعلها أما تحدي جديد ليس سياسي بل الأمر أصبح حول الحدود البحرية، وأيضا حول موقفهما من الصراع داخل ليبيا، فتركيا تدعم حكومة السراج ومصر تدعم حفتر، هذا ما يجعل الطرفين محل صراع في عدة قضايا متعددة ما يجعل السياسات التركية تزيد الطين بلة بينهم، وأصبح التوجه نحو علاقات حسنة صعب المنال، وخاصة بعد قضية حصار قطر ودعم تركيا لقطر فيما كانت مصر جزء من الحصار على قطر، هذا قد دفع مصر نحو الموافقة على ترسيم حدودها البحرية مع اليونان.

فيما تأتي السياسات الأمريكية الموجهة نحو شرق المتوسط متعارضة مع الطموحات والسياسات التركية، فعلى الرغم من أن العلاقات التركية الأمريكية تتمتع بدرجة عالية من لتفاهم والتعاون، خاصة في الحلف الأطلسي، إلا أن طموحات الزعامة الإقليمية التركية في المنطقة جعلها تلعب على الحبل الروسي الأوراسي، جاء هذا بعد تراجع العلاقات التركية الأوروبية، والتي كان سببها رفض الملف التركي في انضمام للاتحاد الأوروبي، وكان هذا الأمر له عدة أسباب، وأبرزها ملف القضية القبرصية والرفض اليوناني القاطع لفكرة الانضمام، إضافة لتعطيل تركيا مشاريع تمرير الغاز للاتحاد الأوروبي بحجة جرفها القاري والصراع مع الدول المصدرة، وقد برز التوجه التركي الروسي في الأزمة السورية، والتي بلغت أوجها بعد تدخل روسيا وتركيا فيها عبر التنسيق والتفاهم فيما بينهم بشأن سوريا، تزامن هذا الامر مع التحرشات التركية في منطقة شرق المتوسط ومشكلتها مع دول المنطقة، هذا ما جعل العلاقات التركية الامريكية في ذروة تنافرها بعد سلسلة العقوبات الاقتصادية التي وجهتها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه تركيا ابتداءً من سنة 2016م، كان هذا عقب محاولات الانقلاب الفاشلة في تركيا، والتي اتهمت فيها الأخيرة الولايات المتحدة الأمريكية، شهد هذا الأمر وجود تركيا منظم لمؤتمر منظمة شنغهاي للتعاون، والتي كانت قد وقعت معها اتفاقية لكي تصبح تركيا شريك محاور مع المنظمة.[2]

[1] عصام عبد الشافي، "مصر وتركيا قضايا وإشكاليات"، **المعهد المصري للدراسات**، تحليلات سياسية، (22 سبتمبر 2020)، ص 1 – 4.

[2] شريهان مصطفى أحمد، طارق محمد ذنون، "البيئة الاستراتيجية الأمنية الدولية وتأثيرها في استراتيجية تركيا اتجاه منطقة شرق المتوسط"، **مجلة دراسات إقليمية**، جامعة الموصل، السنة 15، ع 50، (أكتوبر 2021)، ص ص 131 – 145.

هذه المنظمة أسستها الصين ودخلت فيها الهند وروسيا وبعض الدول الأخرى وانضمت إيران مؤخرا، وتعتبر هذه منظمة تعاونية في المجال الاقتصادي، إلا أنها تضم دول تعداد سكنها هو نصف سكان العالم، وكان رأي تركيا أن لو تم قبولها في منظمة شنغهاي فلن تكون بحاجة للانضمام للاتحاد الأوروبي، وكان هذا خسارة فادحة للورقة التي كان يمتلكها الاتحاد الأوروبي تجاه تركيا حول قضية انضمامها لها.

من خلال الخلاف التركي اليوناني تسعى دولة الاحتلال إسرائيلي إلى تفعيل الدور الأمني الكبير لها في منطقة شرق المتوسط، وللأسف قد نجحت تل أبيب في تمتين علاقاتها مع قبرص واليونان، وما لبث الأمر حتى دخلت مصر إلى هذا العلاقات الثلاثية، وهذا الامر أدى إلى بروز شراكة الأمن والطاقة في شرق المتوسط بينهم، والذي دعمته فرنسا ورحبت بالانضمام له في سبيل تضيقها على تركيا، وهذه الشراكة قد تم تمرير قانونها على الكونغرس الأمريكي في شهر يونيو 2019م، مما أدى إلى رفع حظر بيع الأسلحة العسكرية لجمهورية قبرص اليونانية، وأيضا إجازة إنشاء مركز أمريكي للطاقة شرق المتوسط، لتسهيل التعاون في مجال الطاقة بين كل من أمريكا ودولة الاحتلال الإسرائيلي واليونان وقبرص، وكان هذا نتيجة التحرشات التركية في المناطق الاقتصادية لهذه الدول، ووجود الأمريكي في المنطقة سوف يعزل أو بالأحرى يضيق على هذه التحرشات التركية، فمواجهة الولايات المتحدة الامريكية والمساس بمصلحها سيؤدي بها إلى عقوبات أممية كبيرة، وتضيق في المنطقة، إضافة إلى إمكانية انسحاب الدول التي لها شركات كبيرة مع تركيا، كقطر، هذا الأمر يصعب على تركيا اتخاذ أي توجهات عسكرية تجاه دول المنطقة، ويجعلها تذهب نحو سياسات الصلح والسلام.[1]

من أهم الانعكاسات التي حدثت بسبب هذا الصراع، هو انشاء منتدى غاز شرق المتوسط، في جانفي 2019م، حيث يقوم على أنه منصة إقليمية للاستفادة من الجهود المبذولة لاستكشاف الغاز وتصديره بما ينفع دول المنتدى وهو يضم مصر قبرص اليونان ودولة الاحتلال الإسرائيلي، وبعيد عن كونه شراكة فهو أداة ردع مناسبة لمواجهة الاستفزازات التركية وخصوصا مع إصرار تركيا لتعطيل أي انتاج إقليمي للغاز في شرق المتوسط، وهكذا أسل المنتدى خريطة طريق لصادرات غاز شرق المتوسط، والتي تستبعد فيها تركيا وكما أبعد مؤخرا دور مصر المركزي لصناعة غاز شرق المتوسط، وهذا ما أدى للتقارب المصري التركي والذي سنشرحه بشكل أفضل في المطلب الثاني، ولكن قبل هذا كان التحالف يتيح لقبرص الاستفادة من البنية التحتية للغاز الطبيعي في مصر من خلال انشاء خط غاز يصل حقل أفروديت

[1] حسين باكير، **مرجع سابق**، ص 12.

القبرص إلى منصات تسييل الغاز بالسواحل المصرية، فرغم الطابع الاقتصادي لهذا التكتل إلا أنه يحمل أهدفا سياسية وأمنية.[1]

رغم كل انعكاسات التي مست تركيا والتي أغلبها سلبية، إلا أن تركيا حققت مرادها وهو السيطرة على الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، عبر اتفاقية ترسيم الحدود مع دولة ليبيا، والذي سمح لها بقطع البحر الأبيض المتوسط في وسطه والذي يسمح لها بالسيطرة على أي مشاريع لنقل الطاقة في أوروبا، هذا كان له انعكاس سلبي على العلاقات الأوروبية مع اليونان، حيث أصبحت أوروبا في موضع حرج بسبب لضغط اليوناني عليها حول رفض ملف انضمام تركيا لهم، ومع تطور الأحداث في أوكرانيا والتضيق والحصار الروسي الغازي على أوروبا، أصبح خط ميد أيست ومنطقة شرق المتوسط، ملاذ لا مفر منه لتوفير بعض من الحاجيات الطاقوية الأوروبية، ولعله لو كانت تركيا عضو لكان الاتحاد الأوروبي في وضع أفضل فيما يخص القضية الأوكرانية، وموقفها في المتوسط، ولكن الانعكاسات لم تكن على تركيا واليونان فقط، ولكنها مست دول المنطقة بشدة، وهذا ما سنشرحه في المطلب الثاني من هذا المبحث.

المطلب الثاني: انعكاسات صراع الغاز بين تركيا واليونان على دول المنطقة

لقد مس الصراع التركي اليوناني والذي يضم قبرص عدة دول في المنطقة ومنها مصر ودولة الاحتلال الإسرائيلي، وأيضا لبنان وليبيا، هذه الدول تأثرت بالصراع وأثرت فيه أيضا، حيث كانت هي أيضا في صراعات تمس الصراع التركي اليوناني، ويمكننا أن نبدأ بدولة الاحتلال الإسرائيلي، والتي كانت مقبلة على انشاء خط أنابيب يربط بينها وبين قبرص واليونان وإيطاليا، ومنه تصدير الغاز نحو الأسواق الأوروبية، ولكن كانت تكلفته باهظة حيث يصل طوله إلى 2100 كيلومتر وبتكلفة نحو 7 – 8 مليار دولار، وأيضا كان تواجه عقبة الموقف التركي والمعارض لإنشاء الخط، حيث هي لن تكون شريك فيه، هذا الخط أبدت نيتها هي وقبرص واليونان في إنشائه خط الميد إيست East Med، وذلك ما أدى بالاهتمام الأوروبي نحو هذا الخط والذي سنقل الغاز من دولة الاحتلال الإسرائيلي إلى أوروبا، هذا كبديل عن الغاز الروسي الذي يسيطر على السوق الأوروبية، ترجم الأمر من خلال توقيع أربعة دول لمذكرة التفاهم حول هذا الخط، وهم دولة الاحتلال الإسرائيلي وقبرص ويونان وإيطاليا، كان هذا في ديسمبر 2017 حول إنشاء خط الغاز ممتد إلى أوروبا.[2]

[1] السعيد فراج، **مرجع سابق**، ص ص 118 – 143.

[2] خالد فؤاد، **ترسيم الحدود البحرية والمصالح الاستراتيجية المصرية، المعهد المصري للدراسات**، 05 ديسمبر 2019م، ص ص 4،5

كان هذا بمثابة تحدي لتركيا، والتي كانت غاضبة من المشروع، حيث ترى أنه لا يمكن إنجاز أي مشروع في المنطقة دون الرجوع إليها ودون موافقتها، وهذا الخط قد واجهته تركيا من خلال ترسيم الحدود البحرية مع ليبيا حكومة السراج، وبموجب هذا الاتفاق فقد مددت أنقرة جرفها القاري، للجرف القاري الليبي ليقطعوا البحر، وهكذا يصبح تمرير خط ميد إيست، ويتيح لها أيضا المطالبة بحقها في الغاز والنفط المكتشفة في المنطقة، أمر الذي اعتبرته اليونان وقبرص ومصر منافي للقانون الدولي للبحار، وقد يكون خط ميد إيست إن أصبح أمر واقع خسارة مصر لدورها المستقبلي كمنصة إقليمية لتصدير الغاز الطبيعي في شرق المتوسط، وهذا الأمر ليس في مصلحة مصر حول إنشاء خط ميد إيست، وهذا ما يفرض عليها أنها لا يجب أن تقوم بتسهيل إنشاء الخط، والذي سيتسبب بوضح في القضاء على أحلام مصر المستقبلية في تصدير الغاز، ومحاولة سعيها في مرور الخط على مياهها الإقليمية وهكذا تدخل كشريك في خط ميد إيست، هذا الأمر دفعها لترسيم حدودها البحرية مع اليونان ما انعكس سلبا على علاقاتها مع تركيا والتي تتسم بالطابع الاقتصادي، ومن خلال هذا الخط وترسيم الحدود البحرية لدولة الاحتلال الاسرائيلي مع قبرص، أصبحت في داخل الصراع التركي اليوناني، فالخط سيربط قبرص واليونان فيما يهمش تركيا وموقعها الجغرافي، وهنا تأتي الرؤية التركية لمرور الخط الذي سيقطع الخط الموضوع بين ليبيا وتركيا، وذلك الشريط البحري الواصل بين قبرص واليونان، وهذا يعني أن خط East Med حتى يصل إلى اليونان سيكون عليه أن يمر عبر المياه التركية أو عبر المياه المصرية واذا مر على المياه المصرية سيمر بطبيعة الحال على المياه الليبية، كما هو موضح في الخريطة رقم (11)، وهكذا يرجعه إلى السيطرة التركية من جديد، وهذا هو الخط الأكثر ترجيحا قبل ترسيم الحدود البحرية التركية الليبية، وهنا ظهر بوضوح توافق الرؤية المصرية مع الرؤية التركية بغض النظر عن الخلاف السياسي بين الجانبين.

هذا الأمر أدى لزيارة تركيا من طرف رئيس دولة الاحتلال الإسرائيلي إسحاق هرتسوغ، وكانت الزيارة هي الأولى من نوعها منذ 14 سنة والتي حدثت في 09 مارس من هذه السنة 2022م، وذلك في إطار تعزيز الثقة المتدهورة بينهم، بسبب عدة أزمات حدثت في فترة الأربعة عشر سنة، وفتح باب أمام تعاون جديد،[1] وفي الحقيقة المغزى الحقيقي لهذه الزيارة هو مشروع خط الميد إيست التي عطلته تركيا بسبب عدم وجدها ضمن دول المشروع، وأيضا تيقن حقيقي من طرف دولة الاحتلال الإسرائيلي بأن تركيا أصبحت المسيطر تقريبا على منطقة شرق المتوسط، ولا يوجد طريقة لتهميشها، ودخول في حرب معها أو

[1] DW، "زيارة تاريخية" – أردوغان وهرتسوغ يؤكدان رغبتهما في التعاون"، 09 مارس 2022م، في 2022/06/08م، https://p.dw.com/p/48G6q

مناوشات عسكرية سيدخل المنطقة في حرب لا نهاية لها، وعليه فضلت دولة الاحتلال الإسرائيلي التوجه نحو الجزرة ومحاولة تجديد العلاقات بينها وبين تركيا، مدعومةُ من طرف الولايات المتحدة الأمريكية في ما يتعلق بموضوع العقوبات التي فرضتها على تركيا والتي بسببها تدهور الاقتصاد التركي وسقطت عملة الليرة التركية بشكل رهيب، وجاءت دولة الاحتلال الإسرائيلي لمحاولة تقديم حلول لتخلص من هذه العقوبات تحت شعار الاقتصاد الإسرائيلي مشاريعها.

بعد أن أصبحت الرؤية التركية متوافقة مع المصلحة المصرية في تقسيم الحدود البحرية مع اليونان، ولكن العلاقات ظلت المتوترة بين مصر وتركيا، فبعد ترسيم الحدود البحرية التركية مع ليبيا اكتشفت مصر أن مساحتها البحرية قد زادت أكثر من ترسيمها للحدودها مع اليونان، حيث أن مصر كانت ستخصر 10000 كيلومتر مربع من حصة مصر في البحر الأبيض المتوسط، وهي مساحة تعادل ما حجم يقارب بلد كلبنان، وما يدعم الأمر هي العلاقات الاقتصادية الواعدة بين البلدين، فمصر تعد أكبر شريك تجاري لتركيا في إفريقيا، وهذا وفق الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، فيما أصبحت تركيا رابع أكبر دولة مستوردة من مصر بقيمة 1.2 مليون دولار.[1]

حاليا وبعد تحسن العلاقات بين البلدين بعض الشيء، أصبح يتشاركان أكثر من ملف متأزم في المنطقة منها ليبيا وسوريا وغاز شرق المتوسط، وهكذا أصبح التخوف القبرصي واليوناني وإسرائيلي من أن تكون هناك مراجعة الحدود البحرية كملف مطروح على طاولة المباحثات، فالاتفاق التركي الليبي الذي منح مصر مساحة كبرى من الحدود البحرية، قلب موازين الصراع في المنطقة، فبعد أن كان هناك تقارب مصري يوناني قبرصي إسرائيلي، وهو الذي أسس لمنتدى غاز شرق المتوسط، أصبح الأمر الآن مختلف حيث أصبحنا نشهد تقارب مصري تركي وليبي، هذا الامر عقد العلاقات في المنطقة وغير ساحة الصراع فيها، تزامن هذا مع اجماع دول منتدى غاز شرق المتوسط، والتي يتم استدعاء مصر في هذا الاجتماع هذا الأمر زاد إصرار الموقف المصري نحو تحسين علاقاتها مع تركيا، ما جعل دولة الاحتلال الإسرائيلي في موقف صعب بالنسبة لمشروعها خط الميد إيست، فأي اتفاق بين مصر وتركيا سيجعل هذا المشروع في مهب الريح، إلا اذا خضعت دولة الاحتلال الإسرائيلي لمطالب المصرية والتركية،[2] هذه الانعكاسات ربما

[1] TRT عربي، **الاتفاق التركي-الليبي يصب في صالح مصر.. والإمارات عنصر مخرب**، 19 يونيو 2020م، 2022/06/08م 16:12. https://2u.pw/TnprJ

[2] ترك برس، **التقارب التركي المصري.. كيف تؤثر عودة العلاقات على البلدين وصراعات المنطقة؟**، 09 جانفي 2022م، 2022/06/08م، 17:43. https://www.turkpress.co/node/88166

ساهمت في دعم الطرف التركي في المنطقة وجعلها ربما تكون في موضع المسيطر في شرق المتوسط، وهذا ترجمته سياساتها في ترسيم الحدود مع لبيبا، جعل مصر تفهم الموقف الذي تتجه إليه موازين القوى في منطقة شرق المتوسط.

انعكاساتها على ليبيا والتي ساعدتها من ناحية تأكيد وجودها في المنطقة، والتي كانت غائبة عن الساحة الافريقية والمتوسطية منذ أزمتها، ومع ترسيم حدودها البحرية مع تركيا، ضمنت عدة أمور أبرزها المشاريع الاقتصادية التركية في البلاد، إضافة إلى الدعم السياسي لحكومة السراج في صراعها ضد حفتر وحكومته ومن يدعمه، إلا أن ليبيا دولة نفطية بامتياز ومن أكبر الدول المصدرة للنفط والغاز في العالم، وذلك قبل الأزمة، حيث تمتلك ليبيا محطات تسييل الغاز الطبيعي، حيث توجد في شرق المتوسط أربع محطات لإسالة الغاز الطبيعي، تبلغ جملة طاقتها الإسمية 12.7 مليون طن في السنة، وتوجد ثلاثة منها في مصر وواحدة في ليبيا، وسعتها من الطاقة الإسمية 1.5 مليون طن في السنة.[1]

[1] تامر محمد سالم، **البنيات الأساسية للتكامل بين دول منظمة غاز شرق البحر المتوسط**، مجلة بحوث كلية الآداب، ص 14.

الخريطة رقم 11: خط ميد إيست EAST MED ومروره نحو أوروبا.

المصدر: ريا خوري، هل يوجه نظام أردوغان دول العالم؟، موقع مجلة البعث، سوريا دمشق،

https://2u.pw/gkNrT

لهذا تركيا اختارت الاختيار الصحيح في مع من ستوقع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية، حيث ستتفيد من حيث مشاريعها الاقتصادية إضافة إلى منطقتها الاقتصادية الخالصة والتي تمددت حتى أصبحت شبه منطقة واحدة تسيطر بها تركيا وتتمتع بها ليبيا من حيث السيد البحري والتنقيب على

الموارد إضافة إلى الابتعاد عن المضايقات في سواحلها خاصة من الإرهاب والتحرشات الدول التي تريد التخلص منها هذا قد وفرته الأمن التركي في ليبيا، من حيث نشر سفنها العسكرية في المنطقة المرسمة بينهم.[1]

ان الصراع التركي اليوناني في المنطقة هو أحد الصراع الموجودة والذي أجج خلفه عدة صراعات في المنطقة، كتوتر المصري التركي، والصراع التركي مع دولة الاحتلال الإسرائيلي والتوتر المصري الليبي، إلا أن هذه الانعكاسات كانت ستكون بشكل أقل لولا وجود المواد الطاقوية في المنطقة وخاصة الغاز، فأهمية هذه المادة تجلب معها الخراب والحرب والصراع والتنافس بين دول المنطقة خاصة إذا كانت المنطقة متنازع عليها أو لا يحددها قانون دولي واضح، غير أن من إيجابيات انعكاسات الصراع التركي اليوناني، هو سياسة ترسيم الحدود البحرية بين دول منطقة شرق المتوسط، والتي كانت غير مرسمة، فالغاز دفعهم إلى ترسيم حدود وتشكيل تحالفات في سبيل تصدير الغاز إلى الأسواق الأوروبية، فمع الوضع الراهن في أوكرانيا والضغط الروسي، تحاول الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي بكل جهد لحل هذه الصراعات التي تقف في وجه تصدير الغاز نحو أوروبا، ان هذه الصراعات الموجودة في المنطقة وخاصة الصرع التركي اليوناني تتغير وفق الموازين الدولية والسياسات التي تتخذها دول الصراع، ومنه سنشرح في المبحث الثاني من هذا الفصل الأخير سيناريوهات مختلفة في المستقبل.

[1] جلال سلمي، **تركيا وليبيا وجيوبولتيك الطاقة في المتوسط**، المعهد المصري للدراسات، 09 ديسمبر 2019، ص ص 2 – 5.

المبحث الثاني: سيناريوهات صراع الغازبين تركيا واليونان في شرق المتوسط

ان الصراع التركي اليوناني في منطقة شرق المتوسط حول الغاز الطبيعي، هو صراع معقد متداخل في أبعاده، فهو صراع تاريخي وديني وجغرافي وصولا إلى كونه طاقوي مؤخرا، وأنه يمس جميع دول المنطقة والصراعات الموجدة في المنطقة، وأيضا هو كون توترات جديدة فيها، لهذا يصعب جدا فهمه وفهم الطريقة التي سينتهي بها أو التي سيمشى عليها، ففي تحليلينا للصراع لاحظنا أنه يتخلله فترات لمحاولة إقامة السلام والتعاون، وفرات وصلوا فيها إلى أقصى مراحل التضارب العسكري والتهديد بالحرب، وفترات تتخللها الهدء، لهذا كان من الواجب دراسة سيناريوهات الصراع بينهم وإلى أين سينتهي هذا الصراع، وأي سيناريو هو الأكثر ترجيحا، وهذا ما سوف نقدمه في مبحثنا هذا عبر ثلاثة مطالب، وهي سيناريو التعاون والسلم، وسيناريو الحرب، وسيناريو بقاء الوضع الراهن.

المطلب الأول: سيناريو التعاون - السلام

يستند هذا السيناريو إلى إمكانية التوافق بين دول المنطقة حول ترسيم الحدود لبحرية وفق قواعد القانون الدولي للبحار 1982م، وكان هذا نتيجة مواجهة تركي مجموعة من الضغوط الإقليمية والدولية، ويرتبط هذا السيناريو بالمنطقة ككل وليس الصراع التركي اليوناني وفقط، بل يضم كل الصراعات، فالتوجه نحو السلم والتعاون هو يشمل الأطراف التي يمسها هذا الصراع وبطبيعة الحال سيتوجه نحو السلم، وتقديم المصلحة الوطنية على الخلافات خاصة التاريخية، وكان من بين أهم الاقتراحات المقدمة من الأوساط الغربية للتوسل للتسوية وأهمها:

- إنشاء مشروع مشترك باستعمال الشركات العالمية لتطور الموارد الطاقوية المكتشفة في المنطقة بشكل كامل، ويتم تقسيم عائدات تصدير الغاز والنفط بينهما وكان هذا المشروع مقدم لحل الصراع اللبناني مع دولة الاحتلال الإسرائيلي، وحاولوا تصدير المشروع للصراع التركي اليوناني القبرص.
- الإدارة المشتركة، وذلك من خلال مؤسسة مشتركة للإشراف على القطاع والتصرف نيابة عن الأطراف.

- الوصاية: ويقوم الأطراف بتسليم حقوقهم في الاستكشافات واستغلال الموارد لطرف واحد من بينهم أو يكون طرف خارج المنطقة مثل منظمة الأمم المتحدة أو منظمة دولية أخرى، وتقوم بتطوير الموارد من أجل مصلحة الأطراف.[1]

هذه المشاريع ربما تكون قريبة من الواقع ولكنها بعيدة بسبب العداء التاريخي بين أطراف المنطقة، هذا العداء له عدة أوجه كالدين والأراضي الجغرافية والآن أصبح الغاز، ولكن بالسبة لصراع التركي مع قبرص واليونان، فيمكن حله عبر مناقشة المسائل المتعلقة بموارد الطاقة تحت رعاية الأمم المتحدة، وان الإيرادات المحققة من طرف تصدير الغاز القبرص، سوف تعزز ثقة القبارصة الأتراك وتنتهي مخاوفهم من أن القبارصة اليونانيين من إبقاء الإيرادات لأنفسهم، ولكنها هذه الفكرة باءت بالفشل ، بسبب رفض القبارصة اليونانيين الأمر،

في إطار البحث عن السلم والتعاون عرضت أنقرة بناء ما يسمى "أنابيب السلام" لنقل الغاز الطبيعي القبرصي إلى السوق الأوروبية، عبر طريق الأراضي التركية، وكانت بادرة سلام حيث قبلت قبرص المشروع بشرط إيجاد حل للمشكلة القبرصية، وهذا ما يعزز الحجة الأمريكية في هذا الصراع أن الإيرادات والأرباح الغاز قد تؤدي إلى توحيد الجزيرة.[2]

لقد حاولت تركيا كثيرا تحسين العلاقات مع اليونان وقبرص اليونانية، وذلك في عدة محاولات لحل الأزمة القبرصية فمثلا محاولات توحيد جزيرة سنة 2003م، وكان الرد قبرص اليونانية بترسيم الحدود مع مصر، وأيضا المحاولة الثانية في 2013م وكان الرد القبرصي بترسيم الحدود مع مصر أيضا، والقيام بالجولة الثانية لمناقصات ترخيص البلوكات القبرصية لشركات العالمية للتنقيب على الغاز والنفط فيها، هذا ما أدى إلى فشلها، واخر محاولة المشكل مع اليونان كان في 2017م، مع اليونان عبر محاولة تحسين العلاقات، ولكن ذهبت هذه الأخيرة لترسيم الحدود مع مصر، كان هذا ردا صريحا على محاولة البحث عن التعاون والسلام، ولكن تركيا حتى اليوم تحاول البحث عن سبل السلام وحل الأزمة، ما تعتبره اليونان وقبرص مجرد سياسة تركية للسيطرة على الاكتشافات الطاقوية في المنطقة، مما أدى فشل سياسات تركيا في استقطاب اليونان. [3]

[1] عباس هادي، **مرجع سابق**، ص 150.

[2] عباس هادي، **المرجع نفسه**، ص 148.

[3] INTERNATIONAL CRISIS GROUP, **Turkey-Greece: From Maritime Brinkmanship to Dialogue,** Europe Report N°263,Belglum, 31 May 2021, P 30 – 31.

فالصراع التركي اليوناني صعب الحل، فهو مستبعد حاليا، لأنه صراع متجذر يمتد لقرون مضت، ومسببا النزاع لا تقتصر على جانب واحد بل عدة جوانب متداخلة فيما بينها، فلا يمكننا إرجاع سبب الصراع إلى الغاز وحده، فلو كان هو السبب في الصراع بينهم لتم تقسيم وإيجاد حل، وهناك أيضا أطراف خارجية تساهم في استمرار الصراع، كفرنسا وروسيا، ولكن كان للاتحاد الأوروبي مبادرة لتهدئة الوضع بين الطرفين، وأكد كلا جانبين رغبتهم في الحوار ومن شروط تحقيق هذا السيناريو:

- حوار يجمع تركيا واليونان ولا يتدخل فيه أي طرف، إلا من له مصلحة في التعاون والصلح.
- تدخل الاتحاد الأوروبي وألمانيا لتهدئة الأوضاع، وذلك بسبب الحاجة الماسة للاتحاد الأوربي لمادة الغاز الطبيعي بعد التبعية الروسية وأزمة الأوكرانية.
- حل مشكلة قبرص وتوحيدها.
- تقسيم المنطقة الاقتصادية الخالصة بين تركيا واليونان وترسيم الحدود بينهم، وإعادة النظر في معاهدة لوزان الثانية، بسبب جزر بحر إيجه.[1]

قد تمثل أيضا دعوة السلام والتعاون، من خلال مشروع خط انابيب بين تركيا وقبرص، يتمثل بمد أنابيب إلى مدينة فاسيليكوس في قبرص بطول 100 كم، وثم يستمر بمسافة 95 كم على اليابسة، و125 كم أخرى في المياه العميقة إلى ميناء جيهان التركي، غير أن مشكلة تقسيم قبرص حالة دون الوصول إلى هذا المشروع.[2]

غير أن هذا السيناريو يمكن تحقيقه من إدراك ووعي المكاسب الحقيقة التي يمكن تحقيقها من إيرادات وأرباح الغاز من ناحية تصديره وأيضا من ناحية استغلاله داخلة في خاصة في السوق المحلية، والتي تتسم تركيا واليونان بالتبعية الغازية بشكل كبير جدا، فهم دول فقيرة جدا من ناحية الغاز والتوجه نحو الصراع سوف يقضي على المكاسب التي كانوا سيحققونها، ولهذا التوجه نحو التعاون وترسيم الحدود هو أفضل سيناريو ممكن، حيث تعتبران دول عبور الطاقة وفي نفس الوقت دول الحلف الأطلسي، والتعاون وترسيم الحدود بينهم سوف ينهي الكثير من الصراعات خاصة في قبرص، فتضحية اليونان ببعض الجزر القريبة من تركيا، في سبيل تحقيق الاكتفاء الذاتي الطاقوي والتصدير، ونهاية الصراع في المنطقة هو مكسب حقيقي سيغننها عن حروب لا طائل لها فيها، ولن تكسب منها أي فائدة،

[1] شاكر الرشايده، **مرجع سابق**، ص ص 370 – 395.

[2] عباس هادي، **مرجع سابق**، ص 156.

وغير ذلك ستستفيد دول كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، ويمكن أن يتحقق هذا السيناريو بسبب الحاجة الأوروبية للطاقة، فالضغط الإتحاد الأوروبي على دولة عضوة فيه وهي اليونان وأيضا قبرص اليونانية نحو تهدئة الأوضاع والتوجه نحو علاقات حسنة مع تركيا، وذلك بسب شبه سيطرة هذه الأخيرة على طريق المتوسط بسبب ترسيم حدودها مع ليبيا، يجعل خط ميد إيست في رحمة تركيا ويجعل من أوروبا تزداد تبعيتها لروسيا، فيما لو تحقق أمر التعاون سيكون هذا مفتاح دخول تركيا للاتحاد الأوروبي، حيث ستساهم بشكل مباشر في حل العديد من المشاكل داخل الاتحاد.

لهذا قد يعتبر سيناريو التعاون والسلم وترسيم الحدود صعب المنال، ولكنه قد يكون قريبا وذلك وفق النظرة الواقعية والتوجه نحو المصالح، ولكن يبقى صعب بسبب المصالح التركية مع روسيا وحلفائها والتلميحات نحو التوجه التركي لمنضمة شنغهاي للتعاون الاقتصادي، الذي سيغني تركيا عن الاتحاد الأوروبي، وقرب نهاية معاهدة لوزان الثانية والتي تنتهي في عام 2023م، والتي سوف تحرر تركيا من الكثير من القيود وتدفعها لمحاولة استرجاع جزرها من بحر إيجه. وهكذا يصبح سيناريو التعاون والسلم صعب التحقق، وتبقى نسبة قليلة من تحققه قائمة، وهذا بسبب انه لا توجد أي نية لأي طرف من أطراف الصراع التركي اليوناني في الذهاب نحو السلم والتعاون، ورغم أنه سيناريو بعيد النال، ولكن يبقى محتمل الحدوث، فلا مستحيل في العلاقات الدولية.

المطلب الثاني: سيناريو الحرب

ان الاكتشافات الطاقوية في المنطقة يراها البعض في أنها المسبب الرئيسي في الصراع الموجود في منطقة شرق المتوسط، وأنها سوف تؤدي إلى حروب جديدة في سبيل السيطرة على الثروات الهائلة التي تحتلها هذه الاكتشافات فهي ليست سوى فتيل لإشعال الحرب في المنطقة. فأن حرب التصريحات بين العديد من رؤساء مسؤولي دول المنطقة قد تتسبب في حدوث تصادمات عسكرية ويمكن لها أن تتطور لتصبح حرب بين دولتين إلى حرب في كامل المنطقة، ومع تدخل الأطراف الخارجية قد تصبح حرب شاملة، حيث ان استمرار تركيا في عمليات التنقيب على الغاز الطبيعي، هي عمليات غير مشروعة، خاصة وأنها تتعدى المنطقة الاقتصادية الخالصة الخاصة بها، وتنقب في المناطق الاقتصادية الخالصة لليونان وقبرص اليونانية، وان تركيا تستمر في فعل سياساتها التصعيدية وتكوين تحالفات خاصة بها، وتحرشات بسفن التنقيب الخاصة بدول المنطقة،

فخلاف التركي المصري عمل على زيادة حدة الخلاف بينهم، والذي ربما يؤول إلى نزاع عسكري بين تركيا واليونان خاصة بعد ترسيم الحدود البحرية بين مصر واليونان وترسيم الحدود البحرية بين تركيا

وليبيا، فتداخل المناطق الاقتصادية الخالصة المرسمة من كلى الدولتين تركيا واليونان يدفعهم إلى استخدام القوة العسكرية لحل تلك المشكل، أو يتم تدخل القوى الدولية، ففتح الملف الليبي من طرف تركيا ما هو إلا ردا على الترسيم بين مصر واليونان، فاستخدام تركيا واليونان لأطراف المنطقة في هذا الصراع بكل تأكيد سيعمل على طرح سيناريو الحرب وبقوة، وبكل تأكيد الاتحاد الأوروبي وفرنسا خاصة لا تقف مكتوفة اليدين في هذا الصراع حيث ستؤيد الموقف اليوناني وتقوم بدعمه عسكرية في حالة الحرب، أما الطرف التركي الذي سيكون مدعوم من طرف روسيا، في حالة توجيه لها عقوبات دولية من الناحية الاقتصادية، ولكن هذا السيناريو له شروط لتحقق وهي:

- زيادة حدة الصراع بينهم وتدخل الأطراف الدولية فيه بشكل مباشر.
- تدخل تركيا في سوريا وخاصة ليبيا مما تعمل على استفزاز فرنسا وإيطاليا، وبعض الدول الأوروبية، وبالتالي تحريض اليونان من طرفهم ومساندتها بالحرب.
- تحريض الاتحاد الأوروبي على تركيا من طرف فرنسا واليونان وقبرص.
- الدعم الأمريكي للموقف اليوناني مما يساعد على تعنت الأتراك خاصة وأنهم في حالة التوجه نحو أوراسيا والابتعاد عن الأطلنطي.[1]

ففي الآونة الأخيرة صار الاتحاد الأوروبي يحرض قبرص اليونانية واليونان بشكل مباشر من خلال دعم تحركهم، وأيضا فرض بعض العقوبات على تركيا بسبب إرسالها لسفن التنقيب عن الغاز الطبيعي في محيط قبرص التركية والذي يتعدى محيط قبرص اليونانية، ويتضح مما سبق أن الهوة بين أطراف الصراع تتسع، وأن التوتر السياسي والاقتصادي أصبح يتحول بالتدريج نحو التحرشات العسكرية بينهم، ما يمهد لاندلاع حرب، فمذ حصول شركة توتال الفرنسية وشركة إيني الإيطالية على البلوك رقم 7، والذي تعتبره تركيا تابعا لقبرص التركية، ولهذا بدأت حرب التصريحات والمواقف التركية تتزايد من خلال القول بأنه" **من الآن وصاعدا، لن تمنح الفرصة لأي بلد أجنبي أو شركة أو سفينة بالعمل ضمن حدودها البحرية للتنقيب عن الهيدروكربون أو استخراجه دون الحصول على المو افقة، بأي شكل من الأشكال، وستواصل اتخاذ التدابير اللازمة لحماية حقوقها ومصالحها" محذرة من الأفعال أحادية الجانب لإدارة قبرص الجنوبية اليونانية، التي تهدف إلى اغتصاب حقوق القبارصة الأتراك، ولن**

[1] شاكر الرشايده، **مرجع سابق**، ص ص 370 – 395..

تساهم في تحقيق السلام والاستقرار في شرقي البحر الأبيض المتوسط"،[1] هذا ما يعني أن الملف له احتمالات كبيرة في التصعيد نحو الحرب مستقبلا، فتركيا تسعى لتكون دولة إقليمية قوية والرائدة في منطقة شرق المتوسط والشرق الأوسط، فخسارتها لفرصة الغاز هذه هي خسارة لمكانتها الإقليمية.

ان هذا السيناريو تدعمه فكرة تواجد القوات العسكرية بكثرة في منطقة شرق المتوسط، فبعد تقليص الأسطول البحري الأمريكي سنة 2007م، تزايد عدد القوات العسكرية البحرية لك من تركيا ودولة الاحتلال الإسرائيلي، هذا مكان له انعكاس سيء على الصراع التركي اليوناني، وترجمته عدة تحركات في المنطقة من طرف تركيا:

ارسال سفن استكشافية تركية للقطاعات الخمس الواقعة غرب قبرص والتي تدعي تركيا أنها تابعة لجرفها القاري، وهذا ما أدى بتركيا لمنع السفن قبرصية وسفن الشركات من التنقيب على المنطقة، وأيضا شهدت تحرشات بالمنطقة الاقتصادية اليونانية الخالصة، حيث كانت السفن اليونانية تنقب وأمرتها السفن التركية العسكرية بمغادرة المناطق البحرية، هذا الأمر يجعل المنطقة تتخوف من الذهاب نحو التصعيد ضد السياسات التركية، ما يؤدي لحالة الحرب.[2]

فرغم واقعية هذا السناريو وأن الأحداث تتجه نحوه، إلا أنه صعب التحقيق ولكن ليس مستحيل الحدوث، فلو ذهبت تركيا نحو التصعيد للحرب فلن يكون هناك رد قوي عسكريا مثل ما يحدث اليوم في أوكرانيا ستذهب الدول الغربية نحو اجراء عقوبات اقتصادية على تركيا، وهذاما سوف يجعلها تتراجع عن الحرب، وذلك بسبب تدهور الوضع الاقتصادي التركي مؤخرا، فتركيا حاليا تسعى لإرجاع النمو الاقتصادي والبحث عن سبل السلام، وهذا ما شهدناه في زيارة رئيس دولة الاحتلال الإسرائيلي لتركيا والتقارب التركي المصري، وزيارة رئيس اليونان لتركيا، هذا كله يصب في احتمالية تراجع سيناريو الحرب،. غير أن سيناريو الحرب قد يكون عبر التصعيد من طرف فقط وعد التصعيد من طرف آخر، لعدة أسباب منها نجاح الدبلوماسية وتدخلات القوى العالمية والأمم المتحدة خوفا من انتشار فتيل الحرب في كامل المنطقة، وتصبح حرب متعددة الأطراف. ولهذا سيكون هذا السيناريو مستبعد جدا بسبب انعكاساته، وهذا السيناريو على الرغم من إمكانية وروده يظل أضعف السيناريوهات، وما يضعفه:

[1] حسين باكير، مرجع سابق، ص 16.

[2] عباس هادي، **مرجع سابق**، ص ص 148 – 149.

1- تكلفة المواجهات الشاملة باهظة، ولن تكون لمصلحة أي منهما، ولا لمصلحة المنطقة، كما أن ارتداداتها ستبقى مدة طويلة.
2- سعي بعض الأطراف الدولية إلى احتواء الطرفين، كحلف الناتو والاتحاد الأوروبي وألمانيا وأمريكا.
3- تداخل مصالح الدول الكبرى في المنطقة، وهذا ما يعزز الحسابات، ويجعل من أي خطأ بسيط فرصة لتدخل الدول الكبرى؛ لحماية سفنها وشركاتها ومصالحها في المنطقة.[1]

المطلب الثالث: بقاء الوضع الراهن

يتعني بقاء المنطقة في حالة اللاسلم اللاحرب، وهو الأمر الذي يؤثر سلبا في دول منطقة شرق المتوسط ولا سيما الدول التي لم يكتشف فيها الغاز كتركيا واليونان، فالصراع بينهم من المحتمل أن يبقى الوضع كما هو، بينما يواصل كلاهما الاستكشاف بشكل مستقل عن الآخر، فعلى الرغم في سعيهم في حل المشاكل بينهم خاصة القيضة القبرصية، من خلال اللقاء للمفاوضات بين زعيم القبارصة الأتراك وزعيم القبارصة اليونانيين في فبراير 2013م، فقد أحرزت تقدم جيد ولكنها يتم التوصل لحل من خلاله، خاصة بشأن الموارد الهيدروكربونية، فيما ذهبت قبرص اليونانية لاتخاذ قرارات أحادية الطرف مع دولة الاحتلال الإسرائيلي فيما يخص تطوير الغاز الطبيعي عبر التالي:

1. قرار الحكومة دولة الاحتلال الإسرائيلي بشأن السماح بتصدير الغاز عبر منشآت تصدير غير إسرائيلية، مثل مصنع قبرص للغاز الطبيعي المسال.
2. قرار دولة الاحتلال الإسرائيلي تصدير كميات كبيرة من الغاز من خلال قبرص "خط ميد إيست"، وغيره من مشاريع أنابيب الطاقة.
3. الصراع في سوريا الذي أدى بتقارب العلاقات التركية مع دولة الاحتلال الإسرائيلي هذا الأمر الذي قد يؤدي إلى بناء خط أنابيب الغاز الطبيعي من دولة لاحتلال الإسرائيلي إلى تركيا.[2]

إلا أن هذا السيناريو هو الأكثر توقعا من قبل الباحثين، وهذا بسبب استبعاد سيناريو الحرب وسيناريو التعاون، حيث تدرك اليونان أنها طالما تقف وحيدة من دون أن يساندها أحد الأطراف الإقليمية والدولية بشكل مباشر وصريح، فلن تدخل الحرب ضد تركيا، رغم مواجهة تركيا الكثير من الاستفزازات من طرف اليونان، ولكن لم ترد تركيا بحرب عسكرية عليها، بل استنكرت واتخذت مواقف فعلية بعيدة

[1] **مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات**، "أبعاد الخلاف التركي اليوناني ومآلاته"، (إسطنبول، تركيا، 2020/09/08، ص ص 1 – 14.

[2] عباس هادي، **المرجع نفسه**، ص ص 147 - 148.

عن الحرب بعض الشيء، كمنع الشركات العالمية من التنقيب في المنطقة، وبدأ تركيا بالتنقيب في شرق المتوسط، فمن الواضح أنه لا يوجد أي بوادر للحرب، ولا للتعاون رغم وجود النية في التعاون، وما يدعم سيناريو بقاء الوضع الراهن هي الشروط التالية:

- عدم استفزاز أي طرف للأخر، والابتعاد عن الأطراف الخارجية خاصة فرنسا.
- عدم إشعال صراع بين تركيا واليونان خاصة من طرف دولة الاحتلال الإسرائيلي ومصر.
- تهدئت الأوضاع من طرف حلف الناتو كون الدولتين هما عضوان في الحلف.
- وجود بوادر للصلح أكثر من مرة، خاصة من الطرف التركي، هذا ما يذيب التوترات التي تتخلل بين فترات محاولة القيام بالصلح.[1]

هذه الاكتشافات دفعت بعض الدول لتحالفات جديدة في المنطقة مثل التحالف القبرص اليوناني المصري الإسرائيلي، والتحالف التركي اللبناني الفلسطيني، وهذا يساعد تركيا في توفير الغاز من الجهة الروسية وآسيا الوسطى وإيران بسلام، وتحالف تركيا مع ليبيا وانجذاب مصر نحو هذا التحالف الذي يساعدها في كسب مناطق بحرية أكثر، ويقول البعض أن هذه الاكتشافات ستزيد السلام والتعاون فيما يقول البعض الآخر بإمكانية الحرب، وبين هذا وذاك يظل السيناريو المسيطر هو بقاء الوضع الراهن،

لكن يبقى سيناريو المتجزأ منه وهو سيناريو المواجهة الجزئية والاحتكاكات العسكرية المحدودة، ويفترض هذا السيناريو إمكانية وجود احتكاكات عسكرية أو مواجهة جزئية، يضطر إليها أحد الطرفين لمواجهة التصعيد العسكري للطرف المقابل، وهو سيناريو وارد الحدوث، وقد يكون مدخلاً للتفاوض وما يعزز حدوثه هو:

1- التصعيد اليوناني في عسكرة الجزر المتنازع عليها، وهذا قد يستفز تركيا ذات التجارب السابقة في نفس الموضوع، فجزيرة كارداك تعد من الجزر المتنازع عليها، وعسكرتها من قبل اليونان في 1996م أثار مواجهات عسكرية جزئية بين البلدين، انتهت بتدخل أمم وأمريكي.

[1] شاكر الرشايده، **مرجع سابق**، ص ص 390 – 391.

2- رغبة بعض القوى الإقليمية والدولية في إشغال تركيا عن طريق حدودها، في محاولة للتأثير على ما تراه توسعاً تركياً خارجيا، خاصة في مسألة التوسع التركي في سوريا وأيضا في توسيع الجرف القاري التركي مع ليبيا، والتوسع عن طريق قبرص التركية.[1]

هذا السيناريو الجزئي من سيناريو بقاء الوضع الراهن، هو أكثر سيناريو متوقع الحدوث، أو سيبقى كما هو لأنه حدث ويحث حاليا، فتركيا واليونان لا يحملان أي نية خير تجاه بعضهما البعض، ولا يمكنهما التقدم نحو الحرب ولكنها يقومان بالتهديد الجزئي، كنوع من إثبات أن الدولة مازالت موجودة ولا يذهب لبال الدولة الأخرى ألا تأخذ حريتها في المنطقة وتحاول التوسع على حساب الأخرى، وهذا هو الوضع الذي سيبقى بين تركيا واليونان كون أن الصراع التركي اليوناني ليس طاقوي فقط إنما له عدة أبعاد تجعله معقد صعب الحل وصعب التحليل، وذلك راجع لتداخل الأبعاد وتضارب السياسات المستخدمة من طرف تركيا واليونان في شرق المتوسط.

[1] مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، **مرجع سابق**، ص ص 1 – 14.

خلاص الفصل الثالث:

ان الصراع التركي اليوناني، قد انعكس بشكل كبير على منطقة شرق المتوسط، هذا كان واضحا من خلال السياسات والمواقف التي تبنتها دول منطقة شرق المتوسط من المساندة والصراع، ما أدى بنا لدراسة سيناريوهات الصراع التركي اليوناني، ومنه نستنتج أن:

السياسات اليونانية كانت لها أثر في ليبيا ومصر ودولة الاحتلال الإسرائيلي وجعلت من قبرص اليونانية واليونان تتجهان نحو التحالف والدعم الخارجي، لكي تستطيع التنقيب بشكل حر في المنطقة وعدم المساس التركي بها.

دول المنطقة أصبحت تعاني من هذا الصراع كثيرا، حيث تم تعطيل أكثر من مشروع لتصدير الغاز الطبيعي نحو أوروبا، كمشروع الميد إيست وخطوط قبرص نحو أوروبا، هذا الأمر رجعا سلبا بشكل عام على تدعيم فكرة صعوبة تصدير الغاز الطبيعي وأصبح الصراع التركي اليوناني تحدي أمام الدول المصدرة كقبرص ومصر ودولة الاحتلال الإسرائيلي، وخاصة على اليونان وتركيا اللتان لم يكتشفا الغاز بعد في مناطقهم البحرية، فهم دول فقيرة ستعاني من هذا الصراع بالسلب على الأسواق المحلية لكلهما واستمرار تبعيتهما طاقويا.

تغيير في موازين القوى في منطقة شرق المتوسط، حيث قامت تركيا باتخاذ عدة سياسات، من سياسة ترسيم الحدود والتي وقعتها مع لبيبا، هذا الترسيم جعل الجرف القاري التركي يتمدد ويرتبط بالجرف القاري الليبي ويشكلان تقاطع في شرق البحر المتوسط، ليقطعا الطريق على أي مشروع منافي للسياسة التركية، الامر الذي جعل مصر تفهم أن هذا الترسيم في صالحها رغم رفضها له في الأول ولكنها حاليا تفكر في الاعتراف به وتفكر بشكل جدي لترسيم حدودها البحرية مع تركيا، وذلك بسبب المساحة البحرية الكبيرة التي ستحصل عليها، كانت ستخسرها لصالح اليونان وقبرص، بسبب ترسيمها الحدود مع هذه الدول الأمر الذي يجعل موقف مصر يحدد الطرف القوي في المنطقة.

وان أقرب سيناريو هو بقاء الوضع الراهن والذي هو ما يحدث حاليا في المنطقة، إضافة إلى أن المنطقة تأقلمت على هذا الوضع، ويدعم هذا السناريو، هو سيناريو جزئي له وهو المواجهة الجزئية والاحتدام العسكري المحدود، ومنه يمكننا القول ان الصراع مازال قائم حتى تظهر تغيرات كبيرة في المنطقة تغير شكلها.

خاتمة

خاتمة

تتسم منطقة شرق البحر المتوسط بعلاقات متنافسة ومتصارعة فيما بينها، وذلك بسبب الاكتشافات الطاقوية في المنطقة، وخاصة مورد الغاز الطبيعي الذي أصبح البديل الأفضل للنفط في السوق الطاقوية العالمية، هذه الاكتشافات جعلت المنطقة محل اهتمام الدول الكبرى حتى دخلت في أجندات سياستهم الخارجية، ليسما وأن هذه الاكتشافات مرشحة للزيادة مستقبلا مع استمرار عمليات البحث السيزمي بالمناطقة البحرية الواقعة في المنطقة، هذا الأمر فتح باب على مصراعيه للمزيد من الصراع والتنافس بين بلاد المنطقة، وهذا راجع لعدة أسباب أهمها مشكلة ترسيم الحدود البحرية بين دول منطقة شرق المتوسط، والأمر الذي جعل الصراع التركي اليوناني أحد أهم الصراعات التي تقدم المثال الكامل حول طبيعية العلاقات بين دول المنطقة، وهذه الدراسة تقدم أهم الأسباب التي أدت بتركيا واليونان لتوجه نحو الصراع، مستعرضين أهم الاكتشافات وحقول الغاز الموجودة في المنطقة المسببة لهذا الصراعات، واهم العلاقات والصراعات الموجود في المنطقة، إضافة إلى دور القوى الكبرى والعالمية في هذا الصراع وموقفها من الاكتشافات الطاقوية في منطقة شرق المتوسط، وموقفها من الصراعات الموجودة في المنطقة والذي يساعد الدارس على تكوين صورة كاملة حول طبيعة العلاقة بين دول المنطقة ويساعد صانع القرار في اتخاذ قراراته حول دول منطقة شرق المتوسط.

وعليه طرحنا إشكالية الدراسة التالي، كيف ساهم الغاز في إذكاء الصراع التركي اليوناني في منطقة شرق المتوسط، وعليه يعتبر الغاز المسبب الأساسي في عودة الصراع بين تركيا واليونان، حيث كانت تتجه العلاقات بين الدولتين إلى حالة السلم والتعاون، ترجمة أكثر من مرة في العديد من التصريحات واللقاءات، ولكن كانت العلاقة بغلب عليها التوتر بسبب الصراع على ترسيم الحدود البحرية بينهم، ومشكلة قبرص، إلا أن اكتشاف الغاز في منطقة شرق المتوسط، جعل كل من تركيا واليونان يخرجان كل ما لديهما من سياسات للاستفادة من هذا الغاز الطبيعي، ووصلوا إلى فكرة مفادها أن من الصعب أن يستفيد كلا البلدين في نفس الوقت، ولهذا سعت كل دولة للسيطرة على المناطق البحرية للأخرى، عبر سياسات ترسيم الحدود مع دول أخرى كمصر وليبيا، هذا ما يؤكد صحة فرضيتنا العامة، أنه كلما زادت الاكتشافات الطاقوية في منطقة شرق المتوسط كلما زاد الصراع بين تركيا واليونان، وهذه الفرضية صحيحة يمكن التسليم بها، حيث بدأت العلاقات التركية تتوتر في بداية الاكتشافات الغازية مع بداية العقد الثاني من هذا القرن، وزادت الاكتشافات خاصة في قبرص المتصارع عليها، فزاد التوتر بينهم ليصبح صراع، تتخذ فيه تركيا واليونان سياسات ضد بعضها البعض في سبيل إضعاف الطرف الآخر، والسيطرة على المنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة له، هذه السياسات التي كانت نتيجة الاكتشافات الغازية في المنطقة زادت الصراع بين تركيا واليونان.

هذه الاكتشافات الطاقوية في منطقة مهمة كمنطقة شرق المتوسط التي زادت أهميتها مع هذه الاكتشافات، لم تجعل تركيا واليونان في حالة صراع وحدهم فقط في منطقة شرق المتوسط، بل جعلت المنطقة ككل تلتهب وتمشي في خطى التوتر والصراع، وهذا ما يجبنا على سؤالنا حول الأهمية الإستراتيجية للاكتشافات الطاقوية في منطقة شرق المتوسط، فهذه الاكتشافات قد أججت صراعات قديمة كانت هادئة، كالصراع العربي الإسرائيلي الذي ينقسم إلى عدة صراعات في المنطقة، أهمها الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والنزاع اللبناني الإسرائيلي، والصراع التركي اليوناني القبرصي، وأبرزت صراعات وتوترات جديدة، كالتوتر المصري التركي، والتوتر مصري الليبي، والصراع التركي الإسرائيلي، وهذا الأمر يؤكد على فرضية الأولى من دراستنا ومفادها أن الغاز هو العامل الأساسي في زيادة حدة الصراع بين دول منطقة شرق المتوسط، وهي فرضية صحيحة يمكن التسليم بها، فمنذ أن أكتشف الغاز الطبيعي بشكل خاصة في شرق المتوسط سنة 2009، أصبحت العلاقات بين الدول تتجه نحو توتر لتصل لمرحلة الصراع، وذلك بسبب الحقول المكتشفة في المنطقة حسب ما فصلنا في الفصل الأول من هذه الدراسة،

فالصراع التركي اليوناني شهد تطورا كبيرا من بداية اكتشاف الغاز في منطقة شرق المتوسط، حيث بدأ من التصريحات العدائية بين الرؤساء والسياسيين لكل من تركيا واليونان، هذا التطور شهد تقدم كبيرا من حيث بدأ بتطبيق السياسات التركية اليونانية ضد بعضهم البعض، خاصة في موضوع ترسيم الحدود، حيث كلا البلدين قام بترسيم الحدود مع دول معادية لطرف الآخر، كمصر وليبيا وقبرص اليوناني وقبرص التركية، وصولا إلى التحرشات البحرية العسكرية للسفن التنقيب من طرف تركيا ضد اليونان ودول المنطقة أيضا والسفن شركات التنقيب الدولية، ويذهب القارئ إلى الاعتقاد بأن الصراع التركي اليوناني هو صراع حديث النشأة مسببه الأول الغاز الطبيعي، وهذا كان سؤلنا الثاني في هذه الدراسة، حول حجم الدور الذي يلعب الغاز في التركي اليوناني في منطقة شرق المتوسط، وهذا الأمر وضحته دراستنا حيث أن الصراع بين البلدين كان منذ بداية القرن الحادي عشر وصولا إلى 1453، وصولا حتى يومنا هذا شهدت العلاقات التركية اليونانية تاريخ حروب وصراعات كبير، وهذا ما يفند صحة الفرضية الثانية لهذه الدراسة، ومفادها أن الغاز هو العامل الأساسي في تزايد حدة الصراع بين تركيا واليونان، ولكن هذه الفرضية خاطئة لا يمكن التسليم بها، حيث إن هناك دول في المنطقة ذهبت للتعاون وترسيم الحدود البحرية بينهم وترسيم المنطقة الاقتصادية الخالصة لهم، غير أن ان الصراع التركي اليوناني هو صراع تاريخي ديني له عدة أبعاد تتداخل مع البعد الطاقوي الغازي، ولكن ما يمنع نهاية هذا الصراع هو طبيعية العلاقات التاريخية بين تركيا واليونان.

ان السياسات التي اتخذتها تركيا واليونان في صراعهما على الغاز في منطقة شرق المتوسط، كان لها عدة تداعيات وانعكاسات، كانت مؤثرة على مستقبل الصراع بينهم ومستقبل المنطقة ككل، فنتيجة

لهذا الصراع نتجت عدة توترات في المنطقة، كتوتر التركي المصري والتوتر الليبي المصري وتوتر التركي الإسرائيلي، فهذه الدول (مصر ودولة الاحتلال الإسرائيلي وقبرص ليبيا) كانت الدول المتأثر بشكل أساسي من هذا الصراع، حيث تعطلت عدة مشاريع لنقل الطاقة إلى أوروبا أهمها خط الميد إيست لدولة الاحتلال الاسرائيلي، وذهبت الدول المعادية لتركيا لتأسيس منتدى غاز الشرق المتوسط، كحماية من تركيا وتحرشاتها في المنطقة، وغيرها من انعكاسات هذه الصراع على المنطقة من إمكانية دخول القوى الكبرى للمنطقة لحل هذه الصراعات الموجدة فيها، هذه الانعكاسات والتداعيات أثرت على مستقبل العلاقات التركي اليوناني. وهذا كان السؤال الأخير لهذه الدراسة، حيث تناولنا سيناريوهات الصراع بين تركيا واليونان نتيجة صراعها على الغاز في شرق المتوسط، وهذه السيناريوهات هي الأقرب للواقع، تمثلت في ثلاثة سيناريوهات، وهي سناريو السلم والتعاون وهو سيناريو بعيد المنال، وسيناريو الحرب والذي يعتبر واقعي ولكن نتيجة القوة العالمية التي تريد أن ينجح الغاز في شرق المتوسط ستمنع الحرب بينهم، وأيضا أصبحت الحرب تكلفتها كبيرة، خاصة على اليونان، هذا ما يجعل السيناريو الوضع الراهن هو الأقرب للواقع والأكثر تقبل، كونه يحدث ومازال يحدث حاليا، فكلا من تركيا واليونان ليستا مستعدتين للدخول في حالة حرب، أو سلم وتعاون، وهذا ما يفند أخر فرضية لهذه الدراسة ومفادها أن الصراع التركي اليوناني قد يتجه نحو الحرب، وهذه الفرضية خاطئة لا يمكننا التسليم بها، نتيجة لأنُ تركيا تسعى لبناء السلام مع اليونان وقبرص ودول المنطقة وقد شهدنا هذا من خلال زيارات بين رؤساء دول المنطقة كزيارة رجب الطيب أردوغان لليونان، وزيارة رئيس دولة الاحتلال الإسرائيلي لتركيا، والتقارب بين مصر وتركيا، نستخلص من هذه الزيارات أن الوضع يتجه نحو بقاء الوضع الراهن، وأن الصراع التركي اليوناني سيرتبط بمتغيرات الوضع الدولي مستقبلا.

ان دراسة موضوع كالصراع التركي اليوناني على الغاز في منطقة شرق المتوسط، لها عدة نتائج، من أهمها:

- ان حالة الصراع في منطقة شرق المتوسط هي حالة دائمة وذلك نتيجة لعدة عوامل تاريخية وطاقوية ودينية وحتى عرقية، فحسب مفكرين العلاقات الدولية فإن الحالة الطبيعية للعالم هي الحرب، والسلم هو حالة مرضية تخلل فترات ما بين حالات الحرب.
- منطقة شرق المتوسط تتجه لتكون أهم منطقة في أجندات السياسة الخارجية للقوى العالمية، وذلك بسبب موقعها من التجارة العالمية ومنطقتها الاستراتيجية والاقتصادية وحتى أمنية.
- لا يمكن التوقع الناجح لسيناريو الذي تتجه له المنطقة نتيجة هذه الاكتشافات الطاقوية، فالمنطقة تخضع لتغيرات ديناميكية مرتبط بفوضوية طبيعة النسق العالمي، إضافة إلى تداخل

الصراعات بين دول المنطقة، واحتمالية زيادة الاكتشافات الغازية في المنطقة، ما يصعب على الدارس توقع سيناريو لهذه للحالة المستقبلية لهذه المنطقة.

- منتدى غاز شرق المتوسط، يسعى ليكون كمنظمة تشبه الأوبيك، وتسطير على معابر نقل الطاقة لأوروبا عبر استغلال موقعها الجيواستراتيجي في التجارة الدولية، والاستفادة من كامل الاكتشافات في المنطقة، الموجود في دول المنتدى، ومحاولة لردع أي تدخل لطرف خارجي، يريد الضر بالمنتدى.
- ان الصراع التركي اليوناني قد لا ان ينتهي، فهو صراع ضمن اللعبة الصفرية، يتجدد دائم عبر أبعاد ومجالات للصراع المختلفة، رغم وجود حالة من الاستقرار والتعاون بينهم في بعض الفترات من الزمن، إلا أن الصراع التاريخي والديني بينهم، لا يمكنهم تجاوزه، حتى لو قدمت المصلحة اليوم وأصبحوا في تحالف، في أول مرحلة ضعف وانكسار يبدأ الغدر والضغينة بينهم تجدد، فالصراعات الدينية التاريخية من الصعب أن تنتهي، إلى بالاستسلام الكلي للطرف للأخر، أو انتهاء الطرف الآخر
- تحاول دول منطقة شرق المتوسط استرجاع هيبتها، حيث تعتبر معظم دول المنطقة لها حضارة معروفة عبر التاريخ، وكانت ذات ريادة وسيطرة في العالم، والغاز يمثل الفرصة الأمثل لزيادة نسبة عودة القوة والمكانة التي كانت تتمتع بها كل دولة منها، خاصة تركيا ودولتها العثمانية، ومصر والحضارة الفرعونية، واليونان وحضارة الإغريقية.
- أين ما وجد الغاز زادت أهمية المنطقة التي وجد فيها، وقد يكون نقمة عليها، خاصة إذا كانت هذه الدولة ضعيف مستهدفة من طرف القوى الكبرى.
- مشكلة ترسيم الحدود بين الدول البحرية، كشفت النقص الكبير في دور هيئة الأمم المتحدة، حيث هناك دول مهمة لم توقع على هذه الاتفاقية وهي الولايات المتحدة الأمريكية، تركيا ودولة الاحتلال الإسرائيلي، سوريا...، هذا الأمر جعل من القانون يصبح عاجز في حالات ترسيم الحدود التي غالبا ما تؤدي إلى حالة الصراع، وهو المسبب الرئيسي في الصراع التركي اليوناني في منطقة شرق المتوسط بعد الغاز.
- مازال موضوع الصراع التركي اليوناني على الغاز في منطقة شرق المتوسط، لم يجد لها حل بعد فحتى الآن تظهر مستجدات تغير دراسة الباحث لهذا الموضوع.

قائمة الخرائط والجداول

الخرائط	الصفحة
الخريطة الرقم 1: خريطة الموقع الجغرافي لمنطقة شرق المتوسط	23
الخريطة رقم 2 حقول الغاز في شرق المتوسط	30
الخريطة رقم 3: المنطقة البحرية المتنازع عليها بين لبنان ودولة الاحتلال الإسرائيلي والبلوك رقم 9 التي تدعي دولة الاحتلال الإسرائيلي أنه تابع لها.	37
الخريطة رقم 4: تقسيم المناطق الاقتصادية الخالصة لكل من تركيا واليونان	41
الخريطة رقم 5: المنطقة الاقتصادية الخالصة التركية في حال اعتبار جزيرة كاستيلوريزو/ مايس تحت السيادة التركية.	42
الخريطة رقم 6: الصراع التركي القبرصي اليوناني حول البلوكات 1، 4، 5، 6، 7،	44
الخريطة رقم 7: خريطة التنازع التركي اليوناني حول المناطق الاقتصادية الخالصة، وترسيم الحدود مع الدول الحليفة لك منهما	67
الخريطة رقم 8: توزيع شركات تنقيب الغاز الطبيعي على البلوكات القبرصية ال 13.	75
الخريطة رقم 9: التنازع على المنطقة الاقتصادية الخالصة، من خلال ترسيم الحدود البحرية الليبية التركية ضد ترسيم المصري اليوناني في شرق المتوسط،	80
خريطة رقم 10: خريطة توضح المطالب المتداخلة في منطقة التنقيب المتنازع عليها بشرق المتوسط	83
الخريطة رقم 11: خط ميد إيست EAST MED ومروره نحو أوروبا.	97

الجداول	الصفحة
جدول رقم (1) حقول الغاز المكتشفة في شرق المتوسط	29
الجدول رقم (2) احتياطات الغاز لكل من تركيا واليونان	69

قائمة المراجع

المراجع العربية:

الكتب:

أحمد الباسوسي، **الصراع على غاز شرق المتوسط وفرص التعاون**، (مصر، المكتب العربي للمعارف 2020).

أشرف الحكيم، **الصراع في شرق المتوسط أثر اكتشافات الطاقة على الخريطة الجيوسياسية للمنطقة**، مصر، المكتب العربي للمعارف، 2021.

جهاد عودة، **الصراع الدولي مفاهيم وقضايا**، مصر، دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005.

هادي زهراء عباس، **الجغرافيا السياسي للطاقة في الحوض الشرقي للبحر المتوسط**، بيروت لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، يونيو 2021م.

محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية**، مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001.

المقالات والمجلات:

أحمد قنديل، "الاتحاد الأوروبي وغاز شرق المتوسط.. المصالح والسياسات وأفاق المستقبل"، **مجلة السياسة الدولية**،ع 213، (جويلية 2018).

أحمد جاسم إبراهيم حميد، "القضية القبرصية...والصراع التركي – اليوناني في ظل الموقف الدولي 1960م – 1994م، (دراسة تاريخية)"، **مجلة مكز بابل للدراسات الإنسانية**، م 6، ع 1، مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، جامعة بابل.

أكرم جمعة صالح، "مشروع الدول اليونان الكبرى 1830 – 1922"، **مجلة آداب الرافدين**، ع 84، (آذار 2021م).

بلال شكر الرشايده، "الصراع التركي اليوناني في شرق المتوسط ودور الأطراف الإقليمية"، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، م1، ع24، (العراق، 30 جوان 2021).

جلال سلمي، تركيا وليبيا وجيوبولتيك الطاقة في المتوسط، **المعهد المصري للدراسات**، (09 ديسمبر 2019).

وليد محمود أحمد، "النزاع التركي – اليوناني على بحر ايجة في ضوء القانون الدولي للبحار"، **مركز الدراسات الإقليمية**، ع 4، سنة 4، (كانون الثاني 2007).

وسام علي كيطان، "التنافس الإقليمي والدولي على النفط والغاز في شرق المتوسط"، **مجلة كلية التربية جامعة واسط**، العراق، م 01، ع 44، (أوت 2021).

يونس فرنجو، "سياسة تركيا في التنقيب عن الطاقة شرق المتوسط"، **مجلة رؤية تركيا**، السنة 9 ع 2، (13 جويلية 2020).

لزهر وناسي، سارة زيرق، "أمن الطاقة في السياحة الخارجية التركية تجاه منطقة شرق المتوسط منذ 2002"، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، جامعة باتنة، ام 05،ع 02، (2021/10/29).

محمد عبد القادر خليل، "مصالح وسياسات تركيا في شرق المتوسط"، **مجلة السياسة الدولية**، ع 213، (جويلية 2018).

محمد معن ديوب، مصطفى عليو، "أثر اكتشافات الغاز الطبيعي في منطقة حوض شرق البحر المتوسط في صوغ واقع الجغرافية السياسة ضمنها"، **مجلة جامعة تشرين**، العلوم الاقتصادية والقانونية، م 41، ع 6، (05 ماي 2019).

مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "الآثار الجيوسياسية لاكتشاف الغاز الإسرائيلي في شرق المتوسط"، **وحدة تحليل السياسات في المركز** ، (الدوحة قطر، 2012).

مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، "أبعاد الخلاف التركي اليوناني ومآلاته"، (إسطنبول، تركيا، 2020/09/08).

مروة حامد البدري، "إدارة الأزمة اليونانية التركية في ظل المتغيرات الجيوبوليتيكية والجيو اقتصادية الدولية والإقليمية"، **مجلة البحوث المالية والتجارية**، جامعة بورسعيد مصر، م 22، ع 1 ، (جانفي 2021).

ملوكي سفيان، "الأمن الطاقوي التركي في شرق المتوسط، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية"، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، م 06، (نوفمبر 2016).

منى سكرية، "منتدى غاز شرق المتوسط: التعاون الإقليمي وسط تضارب المصالح"، **Natural Resource Governance Institute**، (موجز فبراير 2021).

نصير خلفة، "الصراع الدولي على النفط بمنطقة شرق المتوسط بين الهندسة الأمنية والدبلوماسية الوقائية"، **مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية**، م 07، ع 02، (السنة 2021).

نعيمة خطير، "الأهمية الجيوبوليتيكية لمضائق حوض المتوسط"، **مجلة مدارات السياسة**، ع1 (ديسمبر 2017).

عبد العزيز المنصور، "الصراع على النفط والغاز في الحوض الشرقي للبحر المتوسط"، **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، م 35، ع 7، (سنة 2013).

سلوى السعيد فراج، "انعكاس صراعات الغاز الجديدة على الأمن الإقليمي لمنطقة شرق المتوسط"، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، العدد 12، أكتوبر 2021.

سعيد عبده، "مستقبل خريطة الغاز الطبيعي المكتشف في منطقة شرق البحر المتوسط"، **مجلة المجمع العلمي المصري**، م94. ع1 (2019).

عصام عبد الشافي، "مصر وتركيا قضايا وإشكاليات"، **المعهد المصري للدراسات**، تحليلات سياسية، (22 سبتمبر 2020).

شريهان مصطفى أحمد، "طارق محمد ذنون، "البيئة الاستراتيجية الأمنية الدولية وتأثيرها في استراتيجية تركيا اتجاه منطقة شرق المتوسط"، **مجلة دراسات إقليمية**، جامعة الموصل، السنة 15، ع50، (أكتوبر 2021).

رانيا علاء السباعي، "قبرص - اليونان – تركيا.. الاتجاه نحو التصعيد أو التهدئة؟"، **مجلة السياسة الدولية**، ع 213، (جويلية 2018).

تامر محمد سالم، "البنيات الأساسية للتكامل بين دول منظمة غاز شرق البحر المتوسط"، **مجلة بحوث كلية الآداب**.

خالد أحمد الأسمر، "جيوسياسية المضايق البحرية.. وأثرها على الصراع في منطقة المشرق العربي"، مصر، **مركز الدراسات العربي**، (2019).

خالد فؤاد، ترسيم الحدود البحرية والمصالح الاستراتيجية المصرية، **المعهد المصري للدراسات**، (05 ديسمبر 2019).

المذكرات والرسائل الجامعية:

أحمد زكريا الباسوسي، **تأثيرات تهديد أم الطاقة على الصراع الدولي على الغاز الطبيعي دراسة حالة حوض شرق البحر المتوسط**، رسالة دكتوراه منشورة، (جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2018).

عوينة محمد، **الصراع التركي اليوناني في بحر إيه (1912م-1999م)**، مذكرة لنيل شهادة ماستر منشورة، (جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 2017-2018).

عتاك كاتية، سخي هنية، **الصراع اليوناني التركي حول جزيرة قبرص وتداعياته على المتوسط، مذكرة ماستر منشورة**، (جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية سنة 2015 – 2016).

المواقع الإلكترونية:

الخليج أونلاين، أنفجرافيك.. تعرف على أهمية مضيق البوسفور، في: https://bit.ly/3uQEiUO، (2022/06/10).

الموقع الجغرافي لشرق المتوسط، في:https://d-maps.com/carte.php?num_car=73922&lang=ar ، (2022/06/10).

جاغتاي أوزدمير، "صراع القوى الكبرى في شرق البحر المتوسط"، في: https://bit.ly/3Ev2Iqg (2022/04/18) .

مريم مخلوفي، نظرية الدور في العلاقات الدولية، موقع الموسوعة السياسية، في: https://2u.pw/JGnSG، (2022/06/10).

نشأت الشوامرة، الصراع التركي اليوناني في البحر المتوسط.. تاريخه وأبعاده، في 27 أوت 2020، موقع نون بوست، 2022/05/31، 22:12.، https://www.noonpost.com/content/38106.

عبد الله قرباع، مفهوم الصراع الدولي، موقع الموسوعة السياسية، في: https://2u.pw/vyXVQ، (2022/06/11).

علي حسين باكير، اللعبة الكبرى: جيوبولتيك التنافس على الغاز في شرق المتوسط، **منتدى السياسات العربية**، (نوفمبر 2019).

ترك برس، **التقارب التركي المصري.. كيف تؤثر عودة العلاقات على البلدين وصراعات المنطقة؟**، 09 جانفي 2022م، 2022/06/08م. https://www.turkpress.co/node/88166

DW، **"زيارة تاريخية" – أردوغان وهرتسوغ يؤكدان رغبتهما في التعاون**، 09 مارس 2022م، في 2022/06/08م، https://p.dw.com/p/48G6q

RUSSIA TODAY ، إنفوجرافيك: الأهمية الاستراتيجية لمضيقي البسفور والدردنيل، في: https://2u.pw/JVlVp، (2022/06/10)

TRT عربي، **الاتفاق التركي-الليبي يصب في صالح مصر.. والإمارات عنصر مخرب**، 19 يونيو 2020م، 2022/06/08م. https://2u.pw/TnprJ.

المحاضرات

محمد كريم خيدر، محاضرة بعنوان: التحليل الجيوسياسي للطاقة، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، المدرج، الجزائر، جامعة الجزائر 3.

نصير خلفة، محاضرات بعنوان: منهجية تقنيات إعداد البحوث في العلوم السياسية، جامعة ابن خلدون، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

المراجع الأجنبية:

André Larané, **25 mars 1821 Les Grecs se soulèvent contre le sultan**, Herodote.net, 05/06/2022 –https://www.herodote.net/25_mars_1821-evenement-18210325.php .

André Larané, **29 Mai 1453, Prise de Constantinople par les turcs**, Herodote.net , 05/06/2022 - https://www.herodote.net/29_mai_1453-evenement-14530529.php .

Asianews Web Site, **Europe and Turkey at loggerheads over cyprus gas fields**, 02/06/2022, https://www.asianews.it/news-en/Europe-and-Turkey-at-loggerheads-over-Cyprus-gas-fields-43087.html.

Britannica, **Greece under Ottoman rule**, 05/06/2022 – https://www.britannica.com/place/Greece/Greece-under-Ottoman-rule

INTERNATIONAL CRISIS GROUP, **Turkey-Greece: From Maritime Brinkmanship to Dialogue,** Europe Report N°263,Belglum, 31 May 2021, P 30 – 31.

Pierre Verluise, **The Greco-Turkish dispute over the Aegean Sea : a possible solution ?** , Diploweb.com, 05/06/2022 –https://www.diploweb.com/The-Greco-Turkish-dispute-over-the.html .

Tolga Demiryol, **Natural gas and geopolitics in the Eastern Mediterranean**, en site: https://tr.boell.org/en/node/21259 23/04/2022.

الفهرس

مقدمة..... 2

الفصل الأول: جيوسياسية الطاقة في منطقة شرق المتوسط 17

المبحث الأول المنطقة الاستراتيجية لشرق المتوسط: محورية مصادر الطاقة (الغاز والنفط): 19

المطلب الأول: الموقع الإستراتيجي لشرق المتوسط 19

1. مضيقي البوسفور والدردنيل..... 22

2. قناة السويس 23

المطلب الثاني: أهم الاكتشافات الغازية في شرق المتوسط 25

1. دولة الاحتلال الإسرائيلي..... 27

2. قبرص (اليونانية)..... 31

3. مصر 31

4. فلسطين 32

5. لبنان 33

المبحث الثانية: التنافس الدولي على الغاز في شرق المتوسط 34

المطلب الأول: أهم الخلاقات بين أطراف دول منطقة شرق المتوسط 34

1. النزاع اللبناني الاسرائيلي 35

2. الصراع التركي القبرص اليوناني 39

المطلب الثاني: التنافس بين القوى العالمية على الغاز في شرق المتوسط..... 43

1. الاتحاد الأوروبي..... 44

2. روسيا 45

3. الولايات المتحدة الأمريكية..... 47

4. الصين 48

خلاصة الفصل الأول 49

الفصل الثاني: الصراع التركي اليوناني على الغاز في شرق المتوسط 50
المبحث الأول: الخلفية التاريخية للصراع التركي اليوناني حول الغاز في شرق المتوسط 52
المطلب الأول: البعد التاريخي للصراع التركي اليوناني 52
بحر إيجه: 58
قبرص: 59
المطلب الثاني: البعد الطاقوي للصراع التركي اليوناني 61
المبحث الثاني: السياسات المنتهجة من طرف تركيا واليونان في صراعها على الغاز 69
المطلب الأول: السياسات اليونانية في هذا الصراع على الغاز: 69
1) سياسات ترسيم الحدود 70
2) سياسات طرح المنطقة الاقتصادية الخالصة لتنقيب من طرف الشركات العالمية 72
الخريطة رقم 8: توزيع شركات تنقيب الغاز الطبيعي على البلوكات القبرصية ال 13. 73
3) منتدى شرق المتوسط 73
المطلب الثاني: السياسات التركية في الصراع على الغاز 74
1) اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية التركية 76
2) التنقيب على الغاز في شرق المتوسط والاحتكاكات العسكرية 78
خلاصة الفصل الثاني 83
الفصل الثالث: انعكاسات وسيناريوهات صراع الغاز بين تركيا واليونان في شرق المتوسط 84
المبحث الأول: انعكاسات صراع الغاز على تركيا واليونان وعلى دول المنطقة 86
المطلب الأول: انعكاسات صراع الغاز على تركيا واليونان 86
المطلب الثاني: انعكاسات صراع الغاز بين تركيا واليونان على دول المنطقة 90
المبحث الثاني: سيناريوهات صراع الغاز بين تركيا واليونان في شرق المتوسط 96
المطلب الأول: سيناريو التعاون - السلام 96
المطلب الثاني: سيناريو الحرب 99

المطلب الثالث: بقاء الوضع الراهن 102
خلاص الفصل الثالث 105
خاتمة 106
قائمة الخرائط والجداول 111
قائمة المراجع 112